الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير

Scientific Production of Faculty Members at Saudi Arabian Universities and Factors Affected them and Suggestions for Development

إعداد

الأدهم بن خليفة الشمري

إشراف

الدكتور خليفة أبو عاشور

حقل التخصص – إدارة تربوية

2011

الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير

إعداد

الأدهم بن خليفة الشمري

ماجستير إدارة تربوية، جامعة اليرموك 2008

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص الإدارة التربوية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

خليفة مصطفى أبو عاشور.............................. مشرفًا رئيسًا

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

محمد علي عاشور ....عضوًا

أستاذ في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

نواف موسى شطناوي..............................عضوًا

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

منيرة محمود الشرمان..............................عضوًا

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

باسم علي حوامدة..............................عضوًا/خارجي

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة جرش

تاريخ مناقشة الأطروحة 2011/4/14

الإهـــداء

إلى من زرعت في القلب شمساً لا تغرب... ودفئاً لا ينضب... رغم غيابهـا... فقـط خيالها يسير معي... إلى التي رحلت قبل أن ترى ما وعدتها به... إلى روح أمي الطاهرة بإذن الله، جمعني الله وإياها في الآخرة، ورحمها الله رحمة واسعة، إنه سميع مجيب...

إلى من كلل العرق جبينه، إلى النبع الذي نهلت منه معاني الفضيلة والكرم...إلى مـن غرس في نفسي السمو بالتواضع والصدق في القول... إلى والدي العزيز جمع الله له بين الأجر والعافية... إلى أعمدة حياتي... إلى من كانوا لي خير عون... إلى الذين منحوني كل التقـدير والاحترام...إلى إخوتي الكرام... أبو عادل، أبو أحمد، أبو إبراهيم.

إلى من لا تفارق البسمة محياهن والدمعة وجنتاهن فرحاً وابتهاجاً بقـدومي مـن كـل سفر... إلى أخواتي الغاليات... إلى من تحملت عناء ومتاعب المسؤولية أثناء انـشغالي عنهـا خلال فترة الدراسة وإعداد البحث... إلى التي يجمعني بها قلب واحد ويظلنـي وإياهـا حـب خالد... إلى التي شجعتني على مواصلة الدراسة... إلى التي تحملت معي كل الصعاب وتقاسمنا سوية شغف العيش... وحلو الحياة... ومرها... إلى شريكة حياتي...

إلى النور الذي أضاء لي الدنيا من جديد..... إلى فلذة كبدي ومهجـة فـؤادي...إلـى أبنيياسر... إلى الشموع المضيئة...... إلى بناتي الست الغاليات... أمل، مرام، وعـد، منـال، وداد، هديل...

إلى جميع أصدقائي الذين لم أستطع ذكر أسمائهم و يها تفوتني باستمرار للـسؤال عـن الحال... إلى زملائي الذين جمعتني وإياهم مقاعد الدراسة... وربطتنـي بهـم علاقـات الـود والاحترام... إلى كل عضو هيئة تدريس أهدي لهم جميعاً وبكل عزة وافتخار ثمر عناء الأسفار والترحال...

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي سهل وأعان... فلولا عونه -جلت قدرته- ما كان هذا العمل أن يــرى النور.

والحمد لله الذي وفقني للانتهاء من إعداد هذا البحث، وجاء وقت رد الوفاء لأهل الوفاء، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، حيث قال تعالى: (وقل رب أوزعني أن أشكر نعمتــك التــي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبــادك الــصالحين) (سورة النمل: 19). والصلاة والسلام على خير من علمنا أدب الشكر وعمل به، المبعوث رحمة للعاملين سيدنا محمد وعلى آل بيته، وأصحابه ومن اقتدى به. ولا يــسعني إلا أن أتقــدم بهــذه المناسبة لأعترف لكل فضل علي بفضله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهل للشكر والثناء. لــذا أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع أساتذتي أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وأخص بالشكر والتقدير الدكتور خليفة مصطفى أبو عاشور المشرف الرئيس، الذي قلدني وساماً عظيماً بالإشراف على هذه الرسالة. وشاركني الجهد بالنصح الإرشاد والتوجيــه، فلقــد كانــت آراؤه ومداخلاته لها الأثر العظيم والبصمة الواضحة على هذه الرسالة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمد علي عاشور، والدكتور نواف موسى شطناوي، والدكتورة منيرة الشرمان، والدكتور باسم علي حوامده عضو المناقشة الخارجي لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وأفرادهم من وقتهم الثمين، مساحة بقدر هــذه الرســالة وتحملوا عناء قراءتها بهدف التقويم، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات قيمة تثري هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة، وعلى مــا قدموه من تعديل، وإضافة، وحذف لفقرات الاستبانة، فلهم مني كل الــشكر والتقــدير. وأتقــدم

بخالص ووافر الشكر والتقدير لصاحب السمو اللواء الركن الدكتور بندر بن عبد الله بن تركي آل سعود مدير إدارة الثقافة والتعليم للقوات المسلحة بالمملكة العربية السعودية، الذي تفضل مشكوراً بسمو أخلاقه النبيلة، على موافقته الكريمة بالسماح لي بإكمال دراستي العليا، حيث كان لتعاونه التام والمثمر طيب الأثر في نفسي، فسدد الله خطاه، وجزاه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم معي في توزيع أداة الدراسة على العينة، وأخص بالذكر الدكتور محمد المسلط، والدكتور عادل الدوسري، والدكتور محمد الكناني، وكل من الأستاذ ممدوح الحربي، وحمد المرشد، وبشير اللويش، ونايف صنيتان، ويوسف زيد، وممدوح الدهام.

والشكر موصول لكل من سهل مهمة الباحث وساهم بتزويده بالمصادر والمراجع، وأخص بالذكر الأستاذ طلال الشمري من منسوبي مكتبة الملك فهد الوطنية، حيث سهل علي الحصول على المراجع ذات العلاقة بالدراسة، سائلاً الله عز وجل أن يستمر تعاونهم مع طلبة العلم، وأن يبارك لهم في جهودهم الحثيثة، فلهم كل الشكر والعرفان.

وفي الختام أقدم شكري لكل من يهمه أمري ولم أتمكن من ذكر اسمه.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الشمري، الأدهم خليفة. الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيها ومقترحات للتطوير. أطروحة دكتــوراه، جامعــة اليرمــوك، 2011. (المشرف: د خليفة أبو عاشور).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والعوامل المؤثرة فيه. كما هدفت إلى التعرف على المقترحات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتطوير الإنتاج العلمي. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعودية، للعام الدراسي (2010-2011)، والبالغ عددهم (5498) عضواً. وتكونت عينة الدراسة من (552) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداتين، الأولى استبيان أشتمل على (37) فقرة للكشف عن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والعوامل المؤثرة فيه، أما الأداة الثانية فقد أستخدم فيها الباحث أسئلة مفتوحة. أظهرت نتائج الدراسة أن كمية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في مجال البحوث التي تم نشرها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس السنوات الماضية جاء في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية عدد المشاركات في المؤتمرات العلمية، بينما جاء عدد براءات الاختراع التي سجلها عضو هيئة التدريس في مجال تخصصه بالمرتبة الأخيرة.

كما أظهرت النتائج أن العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس جاءت ضمن درجة تأثير(مرتفعة). وجاء مجال العوامل الجامعية ذات التأثير الإيجابي (الحافزة) في المرتبة الأولى، تلتها العوامل الجامعية ذات التأثير السلبي (المثبطة)، ثم العوامل الذاتية ذات التأثير الإيجابي (الحافزة) ، وجميعها ضمن درجة تأثير (مرتفعة). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة. كما قدم أعضاء هيئة التدريس عدداً من المقترحات منها:

تيسير الحضور للمؤتمرات والندوات العلمية، ووضع برامج متكاملة لبحوث ومشاريع مستقبلية تلبي الاحتياجات، وتزويدهم بطرفيات حاسوبية، وتخصيص ميزانية كافية لتمويل نشاطات البحث العلمي، إضافة إلى تخفيض العبء الدراسي على عضو هيئة التدريس، وربط البحوث بالواقع.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج العلمي، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات السعودية.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

فرضت التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تحديات على المجتمعات سواءً كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مما دفع المجتمعات إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لمواجهة هذه التحديات، والبحث عن المعرفة التي تولد لديهم مفاتيح الحلول لأي مشكلة تواجههم، إلا أن الأسلوب العلمي بما يتضمنه من بحث واستقصاء، وفق خطة منظمة أصبح الوسيلة الأساسية التي تعول عليها تلك المجتمعات في حل مشكلاتها.

وتُعد الجامعات أحد أهم مؤسسات المجتمع، وهي تتبوأ منذ القدم مكان الصدارة، فهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، وهي المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والتطوير، والجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها، فهي من صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن الأهداف التي تحاول الجامعة تحقيقها: تطوير العلم، وتدريسه؛ لغرض ممارسة مهنة معينة، وتدريب الطلبة على إجراء البحوث العلمية، ونشر العلم والمعرفة (راشد، 1988).

وتؤدي الجامعة دور كبير في المجتمع وتشيع الحركة في شتى جوانبه، وتزوده بالطاقة الحية التي تضمن له البقاء والاستمرار، من خلال تنمية العقول الخبيرة وبثها في شتى مجالات الحياة الاجتماعية، كي تساهم بجهدها العلمي وعطائها الفكري تنمية العقول، مما يجعل الجامعة تتبوأ مكانتها الرائدة كمصدر معرفي يزود المجتمع بالخبرات العلمية التي تنير دربه وتدفعه نحو تحقيق غاياته المنشودة (رشوان، 2002).

ويزداد ثقل الجامعات ويتعزز مركزها الاجتماعي لا بعزلتها عن المجتمع وتجاهلها لمشكلاته وعزوفها عن آلامه وآماله، بل بحضورها الدائم ومواكبتها المستمرة لما يشهده المجتمع من تغيرات في مختلف الظواهر والتحولات، ومتابعتها بالبحث والدراسة، لتبقى الجامعة منارة تضيء ما حولها (بلغيث، 2006). والتغيير المنشود ينطلق من الإيمان بضرورة التغيير وإلحاحه، وأن جامعة المستقبل لن تقنع إلا بدور قيادي رائد في تطوير المجتمع ذاته، ومن ثم تعبئة الجسم الجامعي لهذه الضرورات، وأن الرغبة في التغيير ينبغي أن تكون ذات نفس طويل لا يهدا ولا يمل، ويجب أن تواصل مسيرتها بالإسهام في دور قيادي متقدم لإثراء مقومات التنمية بالعلم والحرية والإبداع، وذلك من خلال تفاعل إيجابي واثق الخطى نحو المتغيرات المجتمعية والعالمية (عمار، 2004).

ويؤكد العريني والعتيبي (2010) أن تطوير التعليم وتحديثه يمثل أمراً مهماً لتقدم المجتمعات وتطويرها؛ لما يمثله التعليم من ثقل حيوي ووسيلة فعالة لنمو المجتمعات في جميع المجالات، وتمثل البحوث العلمية أحد أهم المؤشرات على مدى تقدم المجتمعات وتطورها، وغالباً ما تتم المقارنة بين المجتمعات على أساس الأبحاث المنجزة ومدى مساهمتها في التنمية بمفهومها الشامل، وهذا يعتمد على المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في الأنشطة التي تمارسها مختلف المؤسسات التعليمية، وعلى الأخص مؤسسات التعليم العالي، ولهذا أصبح من الضروري تجنيد جميع الكفاءات الجامعية والقدرات العلمية المتواجدة عبر مراكز البحوث التابعة لها وجعلها المحرك الأساسي للإصلاح التعليمي، وتطوير الخدمات البحثية مما يمكن المؤسسات التربوية من مواجهة كافة التحديات.

ويرتبط مستوى الجامعات بمستوى أعضاء هيئة التدريس؛ أي بفكرهم، وعلمهم، وبحوثهم، وخبرتهم، ومهارتهم، وأدائهم، وممارساتهم المهنية بشكل عام، كما أن نجاح

الجامعات في أداء رسالتها، وتحقيق أهدافها رهن بوجود أعضاء هيئة التدريس المُعدّين إعداداً جيداً، والقادرين على تنفيذ رؤية الجامعة، وخططها الإستراتيجية بكفاءة عالية، حيث يضطلع عضو هيئة التدريس بأدوار متجددة في الجامعات منها التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي أدوار مترابطة وتسهم في بناء وتطوير المجتمع (الصغير، 2008).

وتُعد الجامعات بيئة خصبة للبحث العلمي؛ نتيجة لما تتميز به من الإمكانات البشرية، وامتلاكها للإمكانات المادية المساندة لإجراء البحوث، وغيرها من تجهيزات تعد ضرورة أساسية في تحقيق أهداف البحث العلمي (السدراني والعالي والغامدي، 2000).

لقد شهد التعليم العالي خلال العقود الأخيرة توسعاً هائلاً صاحبه زيادة مطردة في أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، إلا أن الملاحظ لذلك التوسع إنه لم يواكبه تحسن في نوعية التعليم وجودته، على الرغم من أن التعليم بنوعيه العام والعالي كان ومازال الركيزة الرئيسة لتقدم أي أمة، وهذا يعني أن التعليم العالي يجب أن يبدأ من خلال البحث العلمي، ويجب أن ينتهي عند البحث العلمي (Bin Tareaf, 2009).

وبالتالي فإن عملية التحديث والتطوير تتطلب أن تأخذ بالبحث العلمي والتقنية، وتأتي أهمية الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس من أن الإنسان يعاني مشكلات في حياته المعيشية وفي قضاياه اليومية (الأغبري، 2004).

كما أن المتتبع لأوضاع الجامعات في العالم العربي يجد أن غالبيتها ينقصها مراكز للبحوث، وتفتقد للبيئة الصالحة للعمل في بحوث إبداعية تفيد المجتمع، كما أن غياب العمل الجماعي في بحث متكامل يكاد يختفي من أروقة تلك الجامعات الذي ما من شأنه أن ينمي البحث، ويفتح مزيداً من قنوات الاتصال بين التخصصات، علاوة على غياب المحفزات في الوسط الجامعي، حيث نتائج أبحاثهم تبقى حبيسة الرفوف مما يقلل من الدافعية لديهم ويولد

إحباط لا سيما في ظل معوقات كثيرة تواجههم، يأتي في مقدمتها أن الميزانيات التي تحددها حكومات الدول النامية للبحث العلمي تقل عن نصف في المائة من الدخل العام، بينما في الدول المتقدمة تصرف الحكومات أكثر من (2%) من ميزانياتها على الأبحاث العلمية (الباز، 2004).

وتؤكد راضي (2009) أن عضو هيئة التدريس في الجامعة أحد أهم المحاور الأساسية للعملية التعليمية، كما أنه من أهم مصادر الثروة ودعائم القوة في الجامعة والمجتمع، ومن ثم يجب التعرف على إنتاجيته، وقياسها، فالإنتاجية العلمية، والنشاط البحثي يعد بمثابة الطاقة الفاعلة التي يجب استثمارها، والاهتمام بتوجيهها لخير الفرد وتطور الجامعة وتقدم المجتمع.

ويرى ليفن واستيفان (Levine & Estephan, 1997) أن أعضاء هيئة التدريس الناجحون في البحث العلمي غالباً ما ينالون إعجاب طلابهم لتفوقهم المعرفي ولعلمهم الغزير بمعظم القضايا في مجال تخصصهم، حيث ينظر إليهم الطلاب عادة على أنهم مدرسون ذوو كفاءة عالية، كما يمثلون إطاراً مرجعياً لأعضاء هيئة التدريس الجدد الذين يطورون برنامجهم البحثي.

وينفذ أعضاء هيئة التدريس سياسة الجامعة من خلال ربطها بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهم الذين يقترحون البرامج، والأنشطة التي تخدم المجتمع، وهم الذين ينفذون تلك البرامج، ويتولون جانباً من تثقيف المجتمع من حيث تدعيم القيم، والاتجاهات الاجتماعية الصحيحة التي يتبناها المجتمع، ومحاربة كل ما يتعارض مع قيمه ومعتقداته (الخامري، 2000).

كما أن أعضاء هيئة التدريس من أهم ركائز التعليم الجامعي، وحجر الزاوية الذي لا يمكن تجاهله في العملية التعليمية، فعليهم يتوقف نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها، وغاياتها المرجوة، وإعداد الكوادر المؤهلة والمدربة، القادرة على دفع عجلة التنمية في المجتمع، كما تناط بهم مسؤولية تحقيق الجانب الأكبر من وظائف الجامعة التدريسية، والبحثية، وخدمة المجتمع (أحمد، 2001).

ويشغل موضوع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اهتمام العديد من مخططي السياسات التعليمية، والتنموية في شتى دول العالم النامي والمتقدم؛ وذلك لأهمية الجامعات في تطوير وتنمية المستويات العليا من القوى العاملة، وإعداد الباحثين، وتدريبهم على فنيات البحوث، وإجراءاتها، وإنتاج المعرفة المتجددة، في عصر أصبحت تقاس فيه قوة الأمم بمدى قدرتها على توليد المعرفة الجديدة، وتوظيفها لخدمة أغراضها (البنك الدولي، 2003).

فالإنتاج العلمي الجيد يهيئ الفرص لأعضاء هيئة التدريس لاكتساب معلومات جديدة وتبادل الأفكار العلمية، والثقافية مع الآخرين، وأثناء إجراء الدراسات العلمية قد تجد الهيئة التدريسية الفرصة متاحة للسفر خارج بيئاتهم للبحث عن المعلومات، والحقائق ذات العلاقة وجمعها، كما يساهم البحث العلمي في التنمية الأصيلة والمستمرة، ذلك أن الغالبية العظمى من الاكتشافات العلمية قد تحققت من خلال إجراء البحوث في بيئة التعليم العالي (Akuegwu, Udida & Bassey, 2006).

وبالتالي فإن الإنتاجية العلمية تُعَد من الوظائف الأساسية والهامة لعضو هيئة التدريس في الجامعة، كما أنها تمثل مؤشراً أساسياً للنمو الفكري، والنضج العلمي، بالإضافة إلى كونها دعامة أساسية يستند عليها المجتمع في مواجهة جميع مشاكله (الهلالي، 2001).

ويعاني الإنتاج العلمي في الوطن العربي من عدم مقدرته على الإسهام الكافي في تطوير الواقع العربي ورفع القدرات الاقتصادية والاجتماعية للإنسان العربي، فأصحاب القرار في هذه الدول لا يدركون بالقدر الكافي أهمية البحث والباحث، ولا يهتمون بتشجيع البحث العلمي، وهذا ما يحوله إلى نشاط فردي ورغبة ذاتية ليستفيد منها صاحبها فقط، ويستدل على ذلك أن (40%) من المقالات العلمية التي ينشرها باحثون عرب في مجلات أجنبية صادرة من باحثين يعملون في البلدان العربية، وأن (60%) منها هي من إعداد باحثين يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية وأن الأعمال البحثية الصادرة في الوطن العربي يستفيد منها الغرب بالدرجة الأولى (القاسم، 2000 :أ).

ويرى الشراح (2000) أن الدول المتقدمة تراهن على الإنتاج العلمي ليكون قائداً للتطوير والتنمية؛ لذا فقد أولت هذه الدول الإنتاج العلمي اهتماماً بالغاً إيماناً منها بدوره الريادي في تطور المجتمعات، إن تقدم المجتمعات ما هو إلا ثمرةً من ثمار الإنتاج العلمي. والمتتبع لأنشطة الإنتاج العلمي، والتقني يجد تركزها في الدول الصناعية المتقدمة مثل شمال أمريكا وأوروبا واليابان. ويمكن الاستدلال على ذلك من قراءة مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ومؤشرات النشر العلمي وبراءات الاختراع.

إن دراسة المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس والوقوف على واقع إنتاجيته العلمية أصبحت ضرورة ملحة؛ لأن المشكلات التي تواجههم ليست سبباً فقط في تعطيل الإنتاج، وإعاقة تحقيق الأهداف، وإضعاف الإنتاجية العلمية فقط، ولكنها قد تدفع أساتذة الجامعات إلى الهجرة خارج البلاد سعياً وراء تحسين الظروف المادية، وتوفير البيئة الأكثر ملائمة للتدريس والبحث، وترقية المعرفة، وبالتالي تخسر الجامعة عضو هيئة التدريس الذي

يُعَد حجر الأساس والعنصر الهام في العملية التعليمية بسبب هجرة تلك العقول إلى بيئة أخرى (قراعين، 2000).

إن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع، إذ يقومون بدور فريد في المساهمة لبناء المجتمع، واستمرارية تقدمه ورقية، بل إنهم يقدمون له حلولاً جذرية للمشكلات، والقضايا والأزمات التي تواجه ذلك المجتمع، وذلك من داخل أروقة الجامعة التي تعد منارة للعلم، والثقافة، والفن، والأدب، ومصدراً لدعم المؤسسات الإنتاجية، والخدمية؛ بالمتخصصين، والفنيين، واللازمين لتشغيلها، وتطويرها، وصيانتها (أحمد، 2007).

وتقوم الجامعة بهذا الدور من خلال البحث العلمي الذي يُعَد الجزء الخلاق، والمبدع في العمل الجامعي وفي رسالة الجامعة. فالجامعة تُعَد بيت العلم ومعقله، وهي التي تحفظه، وتصونه، وتنشره، وتثريه بالدراسة، والبحث باعتباره من وظائفها الأساسية حيث لا تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي ولم تعطه الاهتمام الذي تستحقه، وتُعَد وظيفة البحث العلمي من الوظائف المحورية التي تضطلع بها الجامعات في مختلف المجتمعات حيث يشكل البحث العلمي عاملاً من عوامل الإبداع المعرفي وتحقيق تقدم (الخطيب، 2003).

ولم يعد البحث العلمي ترفاً مقتصراً على بعض الأمم المتقدمة؛ ولكنه أصبح ضرورة تحتاج إليه الدول النامية، كما تحتاج إليه الدول المتقدمة، بل وأكثر منها؛ لما له من دور رئيس في تحديث المجتمعات، وحل المشكلات الاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها وتطويرها (عاقل، 1997).

وقد اهتمت سياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بالإنتاج العلمي وتنمية حركة البحث العلمي في الجامعات السعودية، لكن الواقع الفعلي والمشاهد يتناقض مع حجم هذه الأهمية من جانب الدولة من حيث الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، ولا يتلاءم كما وكيفاً مع ما خططت له اللوائح التنظيمية، والإنفاق المالي عليه، والمتتبع لأنشطته يجد قصوراً كبيراً فيه، وهذا ما أشار إليه عدد من الدراسات، حيث أشار الزهراني (1997) إلى أن معدل إنتاجية أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية متدنية إلى حدٍ كبير إذا ما قورنت بالجامعات المتقدمة.

ويؤكد مجلس التعليم العالي السعودي على أن هناك اهتماماً بزيادة الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس بالجامعات السعودية، حيث تركز اللوائح التنظيمية على البحث العلمي كشرط للترقية، ونصت المادة السابعة والعشرون، أنه يتم تقويم جهود عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية على أساس "100" نقطة مقسمة للإنتاج العلمي (60) نقطة، و(25) نقطة للتدريس، و(15) نقطة لخدمة الجامعة والمجتمع (وزارة التعليم العالي، 1999).

ومن هذا المنطلق رأى الباحث ضرورة دراسة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير؛ لهذا جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة الإنتاج العلمي كما سيتضح لاحقاً.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد لاحظ الباحث من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة، ومن خلال عمله في أحدى الجامعات السعودية، أن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بحاجة إلى دراسة؛ للتعرف عليه، لاسيما وأن أحد الوظائف الثلاث الرئيسة للجامعة هي البحث العلمي.

وإن معرفة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والوقوف عليه بات أمراً ضرورياً، لاسيما أن تقدم أي دولة يتوقف على اهتمامها بالإنتاج العلمي، وبالتالي فإن الجامعة هي بؤرة التغيير الإيجابي، وحل المشكلات التي تواجه المجتمع في عصر الحراك بشتى أنواعه، وأي حراك يدفع بعجلة التنمية المستدامة إلى النماء والازدهار، ومن أروقة الجامعات تنطلق عقد الندوات والمؤتمرات وأوراق العمل وأي إنتاج علمي يضمن لمجتمعه التفوق والتقدم.

ولقد أوصت العديد من الندوات والمؤتمرات والدراسات التي تناولت الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية أمثال دراسة الشايع (2005) بإعادة البحث كل خمس سنوات لدراسة الواقع ومعرفة المعوقات ومدى التغلب عليها؛ لأن ثمة مشكلات كثيرة يشكو منها من هم في الميدان البحثي؛ وحاجة هذه المشكلات لدراسات علمية من وجهة نظر المعنيين بها، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للتعرف على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير، ومن هنا تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما كمية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم ؟

2- ما العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف متغيرات (الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة)"؟.

4- ما المقترحات التي يراها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتطوير الإنتاج العلمي لديهم؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

- معرفة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
- الكشف عن العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
- التوصل إلى مقترحات لتطوير الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
- الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي تعزى لاختلاف متغيرات (الكلية- الدرجة العلمية- الجامعة).

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة للبحث العلمي؛ لما له من دور فاعل في عملية التنمية العلمية والمجتمعية والشخصية وحل المشكلات التي تواجه الإنسان في شتى مناحي الحياة، وعلى الرغم من أن هناك دراسات تناولت موضوع الإنتاج العلمي من جوانب عدة، إلا أن هذا الموضوع – على أهميته- لم ينل ما يستحقه من عناية، إذ يتوقع الباحث أن تضيف نتائج هذه الدراسة إضافات هامة إلى بنية المعرفة، وذلك طبقاً لطبيعة وقوة واقع الإنتاج العلمي الذي تتمتع به أي منظمة. لذا فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل بالآتي:

- ما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة إلى الأدب النظري والدراسات السابقة.

- ما يمكن أن تتيح من توصيات بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث، والتي يمكن أن تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي. والتي ستنعكس على أعضاء هيئة التدريس بالنفع والفائدة المرجوة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية :

تشتمل الدراسة على المصطلحات الآتية:

الإنتاج العلمي: هي البحوث المنشورة، وتأليف الكتب ومراجعتها،بالإضافة إلى حجم البحوث المدعومة (Prent & Hattie, 1997). ويقصد به إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: عدد البحوث أو الدراسات أو الكتب العلمية التي تم نشرها خلال الخمس سنوات الماضية، أو عدد المؤتمرات أو الندوات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس بورقة عمل، أو غير ذلك من الأعمال العلمية المنجزة من نشاطات علمية أو خدمة للمجتمع.

أعضاء هيئة التدريس: ويقصد بهم في هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون شهادة الدكتوراه ومعينين على أحد الرتب العلمية التالية: (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) في إحدى الكليات (الإنسانية، العلمية) في الجامعات السعودية.

العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي: ويقصد بها الباحث في هذه الدراسة بأنها:العوامل الجامعية والذاتية والمجتمعية.

حدود الدراسة

- اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات السعودية :(جامعة الملك سعود، وجامعة حائل، وجامعة طيبة، وجامعة جازان، وجامعة الدمام) خلال العـــام الدراسي 1431-1432هـ الموافق 2010-2011م.
- تتحدد صدق نتائج هذه الدراسة بمدى مصداقية الأدوات التي تم استخدامها.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يشتمل هذا الفصل على جزأين، الجزء الأول: الأدب النظري، والجزء الثاني: الدراسات السابقة في هذا المجال، وفيما يلي تفصيلاً لذلك.

أولاً: الأدب النظري

يتضمن هذا الجزء شرحاً مفصلا لمفهوم البحث العلمي والإنتاج العلمي ووظائف الجامعة ومؤشرات الإنتاجية ومجالاتها العلمية وطرق قياسها والعوامل المؤثرة فيها، وواقع البحث العلمي في الجامعات العربية ومعوقاته.

إن الكثير من الدول التي تبوأت مكانة في صدارة الدول المتقدمة لم تكن لتصل إلى ما هي عليه من تقدم وازدهار لو لم تعتمد على البحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته في سعيها الحثيث نحو بناء حياة أفضل لشعوبها وفي تنافسها مع غيرها من الدول الأخرى السائرة في ركب التطور (مثنى، 2001).

ويُعدّ القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي (80%) من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ (3 %) للقطاع الخاص، و(8 %) من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة، حيث تراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي (70 %) في اليابان، و(52 %) في دولة العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة . ومن جهة ثانية فقد غلبت مهمات التدريس على حملة الشهادات العالية في الدول العربية، وانعكس المستوى المنخفض للدعم المالي للبحث العلمي في موازنات الجامعات العربية على إنتاج البحوث (ياقوت، 2007).

مفهوم البحث العلمي

تعددت تعريفات البحث العلمي واختلفت باختلاف أنواع البحوث وميادينها وأساليبها، وهذه الاختلافات من طبيعة العلوم الإنسانية، والبحث لغةً "من الفعل بحث بمعنى طلب وفتش فهو يعني الطلب، أو التفتيش والتحري ومحاولة معرفة الحقيقة، أما الشق الثاني من هذا المصطلح فهو العلم الذي يدل لغةً على إدراك الشيء وفهمه على حقيقته" (ابن منظور، 1994: 154).

أما دالين (1976:9) فعرفه بأنه "المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها".

ويعرفه بين (Bean, 1982: 3) البحث العلمي يعرف بأنه: "العمليات التي يتم بها اكتشاف، وتحديد، وشرح، واستنتاج، وإدراك الحقائق، والعلاقات الجديدة في عالم الإنسان، والطبيعة، أما الإنتاج العلمي فيعرف بأنه الشواهد الملموسة لأنشطة البحث".

وورد في قاموس ويبستر (Webster, 1988: 1059) أن البحث بصفة عامة هي "عملية تقصي أو اختبار للحقائق، كما أنه يتضمن طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس التي تسهم في نمو المعرفة، وتحقق نتائج البحث العلمي عندما يتم إخضاع الحقائق للتحليل، والتطوير، والتجربة، والإحصاء الأمر الذي يساعد على نمو المعرفة العلمية بأشكالها ولاسيما النظرية منها".

وعرفه ترانيو وإيرك (Tranoy & Erik, 1966:20) بأنه عبارة عن "نشاط إنساني مدروس ينتج عنه المعرفة العلمية، ويتميز بأنه منظم بصورة علمية ويعمل على البحث عن المعرفة واكتسابها واستخدامها وتطبيقها".

وعرفه الثبيتي (2000: 214) بأنه "نشاط فكري منظم يقوم به متخصصون في حقول المعرفة المختلفة وفق منهجيات علمية معينة وذلك من أجل إثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها، وكذلك معالجة المشاكل التي تعيشها المجتمعات المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية، وهو يمثل وظيفة أساسية من وظائف الجامعات في الوقت الحاضر".

أما الحصادي ونصار وعتيلي (2005: 10) فأشار إلى أن " البحث العلمي ينسب إلى العلم، والعلم نشاط عقلي مقنن تحكمه ضوابط محددة، وله أهداف، ومنهج".

أما ياقوت (2007: 36) فعرفه بأنه "حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة، تستخدم في تحليل وفحص المعلومات القديمة بهدف التوصل إلى نتائج جيدة، وهذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه"

مفهوم الإنتاج العلمي

أن الإنتاجية بمفهومها الواسع لا يقتصر على الأنشطة الاقتصادية فحسب، بل يشمل كافة الأنشطة الاجتماعية، من تعليمية، وتدريسية، وثقافية، وصحية، وحتى العسكرية (مركز التنمية الصناعية للدول العربية، 1972).

ويعرف روبنز (Robbins, 1976: 13) الإنتاجية بأنها "مقدرة المؤسسة على تحويل مدخلاتها إلى مخرجات وبأقل تكلفة ممكنة".

إن دور الإنتاجية يزيد من الرفاه على المستوى الوطني، فالمصدر الرئيس للنمو الاقتصادي في كل بلد سواءً كان متقدماً أو نامياً، وسواءً كان يقوم على اقتصاديات السوق أو على اقتصاد مركزي، هو الزيادة في الإنتاجية، وعلى العكس فإن ضعف النمو والركود يستلزم أو يصحبه تباطؤ في تحسين الإنتاجية (بروكوبنكو، 1987).

بينما يعرفها السلمي (1991: 20) بأنها "العلاقة بين الموارد المستخدمة في العمليــة الإنتاجية- لإنتاج سلعة أو خدمة- وبين الناتج من تلك العملية".

أما عن مفهوم الإنتاجية في مجال التعليم العالي فعرفها الحربــي (1994:8) بأنهــا "الإسهامات التي يقدمها الأستاذ الجامعي من خلال البحوث المنشورة، والمقبولة للنشر، وعــدد الكتب المؤلفة، والمحققة من التراث، وعدد المقالات العلمية، والمترجمة، والإشــراف علــى الرسائل الجامعية، ومناقشتها، وتقديم الاستشارات".

بينما كفافي (1999: 113) بأنها "المخرجات التي تقدمها الجامعة للمجتمع، ويجب أن تقاس بأكثر من عدد الخريجين أو عدد ما ينشره أعضاء هيئة التدريس من أبحاث".

ولقد حظي مفهوم الإنتاجية باهتمام كبير لدى العديد من الباحثين، والاختــصاصيين، وقد كُتبت حوله الكثير من الأبحاث العلمية التي أرادت أن تعطي تحديداً واضحاً، ودقيقاً لهــذا المفهوم، غير أنه بقي إلى الآن يكتنفه الغموض، وتتوارد بشأنه الآراء العديدة (كاظم، 2000)

ويستخلص الباحث من هذه التعريفات أن الإنتاج العلمي هو أعم وأشمل من البحــث العلمي الذي يختص بقيام عضو هيئة التدريس بدراسة مشكلة ما، وهو جزء من إنتاج عــضو هيئة التدريس العلمي، وإنما هو كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من نــشاطات وبحــوث ودراسات وحضور مؤتمرات وندوات وتقديم أوراق عمل وتدريس وحل مــشكلات المجتمــع وتعد كل هذه الأعمال وغيرها من الإنجازات العلمية إنتاجاً علميــاً لعــضو هيئــة التــدريس ويضاف لسيرته الذاتية.

وظائف الجامعة

تحتل الجامعات مكانة مرموقة في جميع دول العالم؛ نظراً لما تقوم به من وظائف هامة، حيث يشير الأدب المتعلق بالتعليم الجامعي، إلى أن الجامعات تقوم بوظائف يكاد أن يكون هناك شبه إجماع عليها، وهذه الوظائف تتمثل في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي وظائف متكاملة ومترابطة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة، والبحث العلمي مما يسهم في تجديد المعرفة، وإنتاجها، وتطويرها، ثم خدمة المجتمع من خلال تطبيق المعرفة لحل مشكلات المجتمع، وخدمة أفراده، وتحسين مستوى معيشتهم، ومن ثم إحراز التقدم للمجتمع (الصغير، 2008).

ويؤكد الخطيب (2003) على أنه بالرغم من تعدد وتنوع الوظائف التي تقوم بها الجامعات قديمها وحديثها- إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الجامعة يتوقع منها أن تقوم بأدوار، أو وظائف ثلاثة متكاملة، وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أن الجامعات العريقة في الدول المتقدمة تحاول إيجاد نوع من التوازن بين هذه الوظائف الثلاثة، وذلك من خلال توفير الدعم المالي، والفني، والبشري الذي يتناسب مع كل وظيفة، إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن وظيفة البحث العلمي تكاد أن تكون من الوظائف المهملة، التي لا تنال الاهتمام، ولا الدعم الذي يتناسب مع أهمية البحث العلمي ودوره في تنمية المجتمعات المتقدمة، والنامية على حدٍ سواء، وإذا كان ذلك قد ينطبق على الجامعات في العديد من الدول المتقدمة، فإنه ينطبق بالكامل على الجامعات في الدول العربية بوجه خاص.

والجامعة هي مؤسسة اجتماعية وثقافية وسياسية وإنسانية تسعى لخدمة الأفراد والجماعات، وهي مكان المعرفة تستقبلها وتنشرها وتستثمرها وتنتجها من خلال البرامج التدريسية والأبحاث العلمية، فهناك العديد من المراكز والمؤسسات البحثية والعلمية في كل

المجالات التي قدمت انتاجات واستكشافات معرفية أحدثت تغيرات كبيـرة فـي مجتمعاتهـا، والجامعة ذات علاقة ووطيدة بنشاط البحث والتطوير المعرفي، فالمعارف تكون وتبنى القدرات المتقدمة في مختلف فروع العلم والمعرفة في أروقة هذه المؤسسات ومختبراتهـا ومراكزهـا العلمية، كما أن إعداد الباحثين والعلماء المختصين تتم في الجامعات مما يؤهلها على المساهمة الجوهرية في تطوير وإنتاج المعرفة وإثراء جميع مجالات النشاط العلمي (الربيعي، 2008).

ويؤكد عبد الحميد (1982) على أهمية جمع الجامعات بين البحث العلمي والتـدريس في إطار تلبية حاجات المجتمع، ولو ركزت الجامعة على البحث العلمي فقط لأصبحت مؤسسة بحثية علمية بحته، وعلى العكس من ذلك لو تخلت الجامعة عن البحـث العلمـي لأصـبحت مؤسسة تربوية. لكن تتفاوت الجامعات في التركيز على تلك الوظـائف، خاصـة التـدريس، والبحث، حتى أنه يمكن تصنيف الجامعات إلى جامعات بحث، وجامعات تدريس، وفقاً للحيـز الذي يعطى لكل منهما (Altbach, 1998; Atkinson, 1995).

ولا تستطيع الجامعات القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها، خاصة الإنتاج العلمي إلا مـن خلال أعضاء هيئة تدريس فاعلين، وإدارة جامعية متميزة؛ لأن الجامعـة بكامـل عناصـرها المتميزة تمثل مفتاح المستقبل للمجتمع، ولا تستطيع العبور إلى المستقبل بدونها مهمـا كانـت كفاءتها الحالية؛ لأن المتغيرات ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات وتطويعها والإفادة منها هي المجال الأكثر أهمية في تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين الجامعة ومحيطها الخارجي، كما أنها تستطيع التصدي للمشكلات الداخلية والخارجية ومعالجتها وإيجاد الحلـول، وتظهـر أهمية الجامعة الناجحة من خلال التحولات، والتغيرات العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية في ظل كثرة الاحتياجات وتنوعها للأفراد والمجتمع، مما يتطلب استخدام أسلوب إبداعي للوفـاء بهذه الاحتياجات (القطاونة، 2002).

ويرى الربيع (1994) أنه لا يكفي أن يقوم أستاذ الجامعة بوظيفة التدريس على حساب وظيفتي البحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ لأن التعليم العالي يكتسب ميزته من البحث العلمي، فهو الذي يضع حداً فاصلاً بين هذا النوع من التعليم، والتعليم الثانوي، علاوةً على أن أستاذ الجامعة يجد نفسه في البحث والتدريس.

ويرى الخطيب (2001) أنه على الرغم من التوسع في أعداد الجامعات، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تقف في وجه هذا التوسع الكمي، مما أفرز ضعف في الإنتاج العلمي وخدمة المجتمع المحلي، وضعف التواصل مع المؤسسات الاقتصادية والصناعية والخدمية في ذلك المجتمع.

وبناءً على ما تقدم فإن وظائف الجامعة تتمثل بما يلي:

أولاً: التدريس

لقد كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأت الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين، والمنظرين على حدٍ سواء، مما جعل الجامعات توظف جميع إمكاناتها المادية، والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف؛ لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على توفير نوع عال الجودة من التعليم (الثبيتي، 2000).

وهذا النوع من التعليم هو الذي يسهم في تنمية شخصية الطلاب وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسوه مستقبلاً من خلال تحصيل المعلومات، والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس، بإعداد وتنمية القوى البشرية، المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في إعداد رأس المال البشري، الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية

اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساته الصناعية، وهو ما يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع؛ لأنها تعتني بالإنسان تربيةً وتعليماً وتدريباً وتأهيلاً للعمل في مؤسساته المختلفة (الصغير، 2005).

ولقد أشار الحيلة (2002) إلى أن التدريس يُعَد أحد جوانب العملية التربوية الهامة في المجتمع المعاصر، وهو علم وفن في آن واحد، يتطلب من عضو هيئة التدريس بنظريات السلوك الإنساني، وبجوانب المادة التي يقوم بتدريسها، ويعي دوره المساند لتعلم الطلبة من خلال إثارة تفكيرهم، ودافعيتهم للتعلم، فالتدريس الفعال يحتاج إلى عضو هيئة تدريس مبدع، وأكاديمي، وتربوي، وتكنولوجي، وباحث، ومهني، ومخطط، ومنفذ، ومقوم، وقادر على إيجاد بيئة تعلم نشطة، يتفاعل فيها الطلبة بكل قدراتهم، وإمكانياتهم.

ثانياً: البحث العلمي

إن البحث العلمي يشغل حيزاً كبيراً من وقت، وجهد، وفكر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والمسئولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء لا سيما في هذا العصر،؛ وذلك لأن مكانة عضو هيئة التدريس العلمية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث، والنشر، والتأليف، هذا فضلاً عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيئة التدريس بالمعلومات، والمعارف المتنوعة، وتحسين مستوى أدائه، وتقدمه المهني، كما يمثل البحث العلمي مورداً هاماً من موارد تمويل الجامعات نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية (الثبيتي، 2000).

ويُعد البحث العلمي مهمة رئيسة من مهمات أعضاء هيئة التدريس، وهو موضع التقدير الأعلى في سلم القيم الجامعية لدى معظم الجامعات، لكن هذا التقدير لا يكفي لإعطاء الأولوية التنفيذية للبحث العلمي، وكثيراً ما تعطى هذه الأولوية للتدريس بسبب ضغوط الإقبال

على التعليم العالي، والسعي لاستيعاب الطلبة وتخصيص الجزء الأكبر من ميزانيات التعلـيم العالي وجهوده لتوفير التعليم (UNESCO, 2000).

كما أن البحث العلمي هو أحد واجبات عضو هيئة التدريس، ليس لغرض النمو المهني فقط؛ بل لتعزيز واجباته الأخرى في مجالي التدريس، وخدمة المجتمع، فالبحث العلمـي يُعَـد المدخل الأساسي لتحقيق النمو العلمي، والفكري لعضو هيئة التدريس، وأحد روافد المعرفـة التي تغذي مقرراته الدراسية، وتثري الباحثين، والطلاب، وتعالج قضايا الإنتـاج والخـدمات (المسلم، 2008).

إن البحث العلمي يعاني في معظم الجامعات العربية من اعتباره مجرد أداء وظيفـي، يقوم به عضو هيئة التدريس لتحقيق أهداف ذاتية منفصلة عن حاجـة المجتمـع، كالأهـداف المتمثلة في نيل الدرجات العلمية، أو الترقية، الأمر الذي يجعل هذه البحوث روتينيـة يكـرر بعضها البعض الآخر، وتدور في فراغ، الأمر الذي يجعل أهمية هذه البحوث وقتية، والفائـدة منها محدودة، ويكون مصيرها أرفف المكتبات (الصغير، 2005).

ويأتي من بين المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في العالم العربي، عدم وجود رؤية واضحة للبحث العلمي، أي الافتقار لخطط منهجية علمية، تتضمن أهدافاً مؤسسية، بحيث تحدد لها مراحل زمنية، وتقدر لها متطلبات إجرائية، وتوظف لها إمكانـات بـشرية وماديـة وعلمية، وتستخدم نتائجها في مجالات وظيفية أو تطبيقية، هذا الغياب للخطط الجامعية علـى صعيد البحث العلمي يرتبط بغياب خطط ومشروعات حكومية، أو قومية تنبثق منها التزامات بحثية، ومن ثم فهناك شبه انفصال بين ما تقوم به الجامعات من بحوث، والحاجات المختلفـة لمؤسسات الدولة (الكبيسي وقمبر، 2001).

ويذكر قنوع وإبراهيم والعص (2005) أن البحث العلمي في الجامعات العربية منعزل تماماً عن الوحدات الإنتاجية، والقطاع الخاص، مما أدى إلى حرمان الباحث الجامعي من الدعم المادي الذي كان من الممكن أن يقدمه هذا القطاع. وبذلك فإن الباحث يعتمد على ما يخصص للبحث العلمي في موازنات جامعته وهو ضئيل جداً خاصة إذا ماقورن بما هو مخصص لنفس الغرض في جامعات الدول المتقدمة، أو حتى في بعض الدول النامية.

ويحظى البحث العلمي برعاية المجتمع لمواجهة عدد من احتياجاته الأساسية وطموحاته المادية والتعليمية والثقافية، كما يهتم الأفراد بالبحث العلمي؛ لأنه يوفر حب الاستطلاع الفكري، ويحقق ذاتية الإنسان وما يصبو إليه، ولقد أسهم البحث العلمي في تطوير فهم الإنسان للكون ولذاته، ومما شجع على الاهتمام بالبحث العلمي ما شهده العالم من تغير في معالم الحياة، وما شهده من تطور في الحضارة والإنتاج والاستهلاك وفي مختلف مناحي الحياة، وتنويع الاختيارات المتاحة أمامه، وكل ذلك كان بفضل البحث العلمي (ديكنسون، 1987).

ثالثاً: خدمة المجتمع

يأتي من بين الوظائف التي تقوم بها الجامعات في هذا العصر، وظيفة خدمة المجتمع، وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي التعليمي، والبحثي لهيئات ومنظمات وأفراد، لأغراض ثقافية، ومهنية، واجتماعية مختلفة، ونظراً لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة، جزءاً أساسياً من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (الكبيسي وقمبر، 2001).

إن ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس في أي مجتمع من إنتاجية علمية تمثل حصيلة جهودهم البحثية في خدمة قضايا مجتمعهم، وإيجاد الحلول الملائمة لما يواجهه المجتمع والبيئة من مشكلات، كما يُعَد الفيصل في مدى تقدير المجتمع لجهودهم والمكانة الاجتماعية التي تولى لهم، فضلاً عن أن البحث العلمي يحظى بأهمية أساسية في التقويم الإجمالي لإنتاجية الكليات الجامعية وترتيبها عالمياً (حواله، 2009).

ولقد كان من بين (توصيات المؤتمر الثالث، 1985) ما يلي:

1. تكون واجبات عضو هيئة التدريس حسب التدرج الآتي:

- المهمات التدريسية، البحث العلمي، الإرشاد الأكاديمي، المشاركة في اللجان الجامعية، خدمة المجتمع في مجال اختصاصه، تقديم الاستشارات العلمية، والإسهام في التعليم المستمر والمؤتمرات.
- تيسير وتشجيع التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس.
- إثراء المكتبات الجامعية وتزويدها بالكتب والدوريات الحديثة التي تلبي احتياجات الأساتذة.
- إشراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية بالدراسات، والبحوث التي تمولها الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية لتمكينهم من الإسهام المباشر في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع وتسهيل مهمة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لحضور المؤتمرات والندوات العلمية؛ لمساعدتهم على اكتساب الخبرات وتطوير المعلومات.
- العمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها عضو هيئة التدريس، وذلك من خلال توفير متطلبات الحياة الكريمة التي تليق به ليتفرغ لأداء واجباته في التدريس

والبحث العلمي، وتوفير مستلزمات البحث والتدريس بأقل قدر ممكن من الإجراءات والتعقيدات الإدارية .

مؤشرات الإنتاجية العلمية

إن صعوبة تحديد مفهوم الإنتاجية العلمية أنعكس على طريقة تقديم وقياس الإنتاجية العلمية، إلا أن التركيز الرئيس من قبل البحوث يتجه إلى تحديد مؤشرات الإنتاجية العلمية، وتأثير المتغيرات المتعلقة بالعمل عليها، وعلى الرغم من استخدام عناصر كثيرة لتحديد الإنتاجية العلمية، إلا أن المؤشرات الأكثر كانت عدد المقالات، والكتب التي نشرت، وعدد البحوث التي نالت التقدير، وعدد الاستشهادات المرجعية، بالإضافة إلى فعالية التدريس، والمشاركة في لجان منح الشهادات (الحربي، 1994).

ومثلما اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس، فإن حساب الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس من الأمور المعقدة والصعبة جداً، ولا يمكن تحديدها بدقة باستخدام مؤشر واحد، كما يؤكد ذلك بروتر وامباش (Porter & Umbach, 2001).

أما الحربي (1994) فقد أورد عدداً من مكونات أو مؤشرات الإنتاجية العلمية في الجامعات، والتي يمكن قياسها إجرائياً كما يلي:

- البحوث العلمية المنشورة أو المقبولة للشر.
- البحوث العلمية المترجمة.
- الكتب العلمية المترجمة.
- الكتب المحققة من التراث.
- المقالات العلمية المنشورة.

- الإشراف على الرسائل الجامعية.

- الاستشارات لدى الهيئات والمؤسسات العلمية.

وهناك العديد من المؤشرات للإنتاجية العلمية كما يراها توق وزاهر (1988) وهي كما يلي:

- المنشورات العلمية (الكم والكيف)

لقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث على أن المؤشر الرئيس للإنتاجية العلمية يتمثل في مجموعة المنشورات العلمية التي ينشرها الباحث، سواءً في بحوث ودراسات علمية، أو في كتب متخصصة، أو على صورة مقالات عامة أو تخصصية. والدراسات الحديثة التي اهتمت بهذه المسألة وجدت أنه على الرغم من وجود ارتباط عال، أو معتدل أحياناً بين عاملي الكم، والكيف، في الإنتاجية في كثير من المجالات، إلا أن هذا الارتباط غير تام، وهذا يدل على أن بعض العلماء ينتج كماً قليلاً من أوراق البحث ولكنها تضيف إسهاما كبيراً في مجالهم العلمي، في حين أن البعض الآخر ينتج بغزارة دون أن يكون لمنشوراتهم إلا الأثر القليل في مجالهم العلمي.

وهناك بعض الأمور التي أثارت جدلاً عند الأخذ بهذا المؤشر، والمتمثل بطبيعة العلاقة بين معايير النشر العلمي ومدى تدخل العوامل غير الموضوعية في هذا النشر، فالخلفية الاجتماعية، والاقتصادية، والجنس، والأقدميات، والمحسوبية تتحكم في النشر العلمي، وهناك فروق واضحة في مسألة النشر ترجع إلى الاختلاف في البناء المعرفي، فكلما زاد تطور هذا البناء تماسكاً قل تدخل هذه المعايير في مسألة النشر، وحلت بدلاً منها معايير موضوعية. وهذا الأمر ينطبق على مفهوم الإنتاجية العلمية والأكاديمية، فمن خلال مراجعة الأدب النظري في هذا المجال اتضح وجود اتجاهين بين العلماء في تحديد مفهوم الإنتاجية العلمية، وهما:

الاتجاه الأول: يعتمد هذا الاتجاه على نوع الإنتاج العلمي والأكاديمي (سعد، 1994). وفي ضوء هذا الاتجاه يعرفها البرتو وزملاؤه (Alberto, 1988: 27) بأنها "النتيجة المنتظرة لممارسات العلماء التي تؤدي إلى تكوين ثقافة المجتمع وتكوين مصادر العلم".

كما يعرف ماس ووِيلجر (Mass & Willger, 1995: 27) الإنتاجية العلمية في مجال الأعمال بأنها "معدل المخرجات إلى المدخلات أو العائد إلى التكاليف". بينما يعرفها فهمي (1989: 100) بأنها "النشاط العلمي المنظم الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس ويشمل هذا النشاط البحوث والمؤلفات والمقالات الأدبية والإشراف على الرسائل العلمية".

ويعرفها مراد (1991: 159) بأنها " الأعمال المنشورة من بحوث، ومقالات، وكتب، وليس فقط في زيادة عددها، وإنما في إسهامها في نمو المعرفة، وتقدم العلم، وإصلاح المجتمع".

الاتجاه الثاني: يعتمد هذا الاتجاه على كم الإنتاج العلمي الأكاديمي بصرف النظر عن نوعية هذا الإنتاج، حيث يعتمد العلماء في هذا الاتجاه على عدد الكتب، والبحوث العلمية، والمشاركات العلمية، التي قام بها عضو هيئة التدريس خلال فترة زمنية معينة كمؤشر للإنتاجية العلمية والأكاديمية (سعد، 1994)؛ وفي ضوء هذا الاتجاه يعرفها الحنيلة (1992: 274) بأنها "مجموع ما نشر من تقارير ومقالات وكتب وترجمات".

ويرى الباحث في ضوء الاتجاهين السابقين أن البحث الحالي يميل للأخذ بالاتجاه الثاني عند تحديد مفهوم الإنتاجية العلمية، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين كم الإنتاج العلمي ونوعيته.

- **التقدير والاعتراف العلمي**: يدل هذا المؤشر على مدى تقدير المجتمع لأعضاء هيئة التدريس والاعتراف بإنتاجيتهم العلمية بما يسهم في بناء وتنمية المجتمعات، حيث أن التقدير الإيجابي يكون حافزاً قوياً لزيادة الإنتاجية العلمية (حسين، 2006).

- **مؤشرات أخرى**: تُعَد براءات الاختراع من أهم هذه المؤشرات فهي من وجهة نظر غالبية أعضاء هيئة التدريس مظهر قوي للإنتاجية، ومؤشراً إيجابياً لها باعتبارها تمثل "سجلاً للابتكارات المجدية التي لسبب أو لآخر يمكن حمايتها بالبراءات".

وباستقراء المؤشرات السابقة يرى الباحث أن هناك عناصر كثيرة تدل على إنتاجية عضو هيئة التدريس العلمية منها: مكانة عضو هيئة التدريس، لاسيما إذا كانت الجامعة عريقة، وكذلك ارتباطاته العلمية الداخلية والخارجية بصفة مستمرة من تقديم مؤتمرات وندوات وأوراق علمية، إضافة إلى عدد الجوائز التي استحقها نتيجة ابتكاراته وغزارة إنتاجه العلمي، وعضويته في بعض الجمعيات العلمية، وإسناد تحكيم الأبحاث العلمية له، وغيرها من الأبحاث التي يقوم ببحثها التي تخدم المجتمع.

أما المعايير أو المؤشرات التي استخدمتها الجامعات الأمريكية لقياس الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس مرتبة حسب أهميتها في تصنيف كارنيجي حسب ما أشارت له سنترا (Centra, 1982)، فهي كما يلي:

- عدد المقالات المنشورة في دوريات علمية مشهورة ومعترف بها.
- عدد الكتب التي ألفها العضو بمفرده أو بصفته المؤلف الرئيس فيها.
- جودة الإنتاج العلمي للعضو في نظر الزملاء بالجامعة.
- عدد الأعمال العلمية المنشورة في الدوريات التي تصدرها الجمعيات العلمية.
- الجوائز التي حاز عليها العضو من جهات علمية مقابل إنجازه العلمي.

- التقارير وتأليف فصول من كتاب معين.
- جودة الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس في نظر الزملاء خارج جامعته.
- جودة الإنتاج العلمي للعضو في نظر رؤساء الأقسام.
- حصول الباحث على تمويل مقابل العمل العلمي المنجز.
- الكتب التي اشترك في تأليفها بصفته محرراً لها.
- أوراق العمل المقدمة للمؤتمرات والندوات التي تعقدها الجمعيات العلمية.
- جودة الإنتاج العلمي في نظر المحكمين أو محرري المجلات العلمية.
- جودة الإنتاج العلمي من وجهة نظر عمداء الكليات.
- أوراق العمل والتقارير المنشورة للعضو.
- الاقتباسات من الكتابات المنشورة لعضو هيئة التدريس.
- تقويم العضو لإنتاجه العلمي.

مجالات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

تتعدد أنواع البحث العلمي، فمنه النظري والمخبري والميداني، ومنه الأساسي والتطبيقي، وقد تختلف التسميات أو تتقارب ولكنها تصب جميعا في مصطلح البحث العلمي بحسب الاستعمالات والمجالات ومن أهم هذه الأنواع كما أوردها الكيلاني والشريفين(2005) في الآتي:-

- البحوث الأساسية: وهي البحوث التي تقوم بواسطة الذهن وعملياته النقدية والتحليلية والتفسيرية بهدف اكتشاف حقائق علمية، أو تقنية في حدود المعرفة العلمية.
- البحوث التطبيقية: وهي بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية.

- البحوث الصناعية: وهي من النوع التطبيقي، وتركز على تطوير مراحل الإنتاج وأنماطه وتكنولوجياته لخدمة القطاع الصناعي.
- البحوث العسكرية: وهي بحوث موجهة لخدمة المخططات العسكرية ومتطلباتها.
- بحوث العمليات: أنشأت هذه البحوث مع الحرب العالمية الثانية، وهي تهتم بتطبيق الوسائل العلمية على المشكلات المعقدة المتعلقة بتوجيه وإدارة المنظمات الكبرى التي تضم القوى البشرية، والآلات والأموال في هيئات الصناعة والأعمال، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والعسكرية.
- بحوث تقويمية: إن البحث التقويمي يهدف التوصل إلى أحكام بالجدارة أو الفاعلية أو الجدوى عن نشاط، أو مشروع أو خطة عمل أو تنظيم أو مؤسسة استناداً إلى معايير أو نماذج أو قواعد يحتكم بها، وللأحكام التي يتم التوصل إليها في البحث التقويمي أهمية خاصة في عمل قرارات تتعلق بموضوع التقويم، وفي تقصي جوانب القصور، وتطوير آليات التطوير والتحسين.
- بحوث علمية – إجرائية: إن البحث العلمي– الإجرائي في الغالب يكون ذا صبغة تقويمية تطبيقية، ويكون مقصوراً على ممارسات مؤسسات خاصة بغرض استقصاء جوانب القصور فيها، وتطوير أساليب عمل ونماذج تنظيمية من شأنها تحسين الأداء وزيادة فاعليته، وتقتصر نتائج البحث العملي – الإجرائي على الممارسات والنشاطات في المواقف الخاصة، وليس من أغراضه تعميم النتائج إلى مواقف أخرى. ويوصف البحث العلمي – الإجرائي بأنه "تطويري" إذ إن غايته تطوير الأداء وتحسينه، ومن جهة ثانية لا يتقيد هذا النوع من النشاط البحثي بخطة ثابتة، أو فرضيات معينة، بل بتطور خطة البحث

ليتم تعديل الفرضيات وتنقيحها حسب النتائج المرحلية التي يتم على أساسها إعادة النظر في الخطة والفرضيات وتطويرها نحو زيادة الفاعلية وتحسين الأداء.

ويؤكد دودين (2009) أن البحوث العلمية تصنف بناءً على هدفها المباشر، وبناءً على صلتها بالتفكير النظري، أو الواقع العملي إلى بحوث أساسية (أو بحته)، وبحوث تطبيقية، وتعنى البحوث الأساسية بتطوير النظريات، واكتشاف القوانين، والتعميمات، من أجل توليد المعرفة، وتراكمها، وليس شرطاً التطبيق العملي فيها، ويمتاز البحث الأساسي بالدقة والالتزام الشديد بالمنهج العلمي، وأما البحوث التطبيقية فتعنى بتطبيق المعرفة العلمية المتولدة من البحوث الأساسية، ومن غيرها في خدمة الإنسان وحل مشاكله الحياتية؛ لذا توجد بحوث تطبيقية في المجالات الصناعية، والزراعية، والصحية، والعسكرية، وغيرها، وتهتم بالبحوث الأساسية بالدرجة الأولى الجامعات، والمراكز البحثية المتخصصة، في حين تهتم بالبحوث التطبيقية بشكل رئيس الشركات الصناعية، ومعاهد البحوث التطبيقية.

ويرى إبراهيم وأبو زيد (2007) أنه يمكن تصنيف البحوث من حيث هدف إجرائها في مستويين رئيسين هما:

- **البحوث الأساسية:** وهي تلك البحوث المصممة من أجل إضافة شيء جديد للمعرفة العلمية الحالية، إلا أن هذه البحوث لا تستهدف حل المشكلات القائمة، وإنما تستهدف تطوير المعرفة الحالية.

ويؤكد أبو زنط (2008) بأن البحوث الأساسية توصف بالبحوث النظرية أو المجردة، والتي تهدف إلى إنتاج المعرفة الجديدة، وتنميتها في حقل معرفي معين. وتعرف أيضاً بأنها البحوث التي تقوم بواسطة الذهن، وعملياته النقدية، والتحليلية، والتفسيرية، بهدف اكتشاف حقائق علمية، أو تقنية في حدود المعرفة العلمية.

ويشير دالين (1976) إلى أن البحوث الأساسية قد تؤدي إلى نتائج أكبر فائدة من البحوث التطبيقية، لأنها تعطي الدلالات الأولية وتقدم النظريات الأساسية والمبادئ العلمية.

- **البحوث التطبيقية**: وهي البحوث التي يتم إجرائها من أجل التوصل إلى حلول ملائمة لمشكلات قائمة، أو التوصل إلى علاج لمواقف معينة، أي أن إضافة الجديد للبنية المعرفية لا تمثل هدفاً رئيسياً لهذا النوع من البحوث، فالبحوث التطبيقية تجرى أما في المعامل كما هو الحال في معظم البحوث في العلوم الفيزيائية والبيولوجية، أو في بعض البحوث النفسية، وإما في الميدان كما هو الحال في معظم البحوث التي تجرى في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنها المجالات التربوية.

أما المطرف (1989) فيرى أن البحوث التطبيقية تواجه في البلاد العربية عوائق تحد من انطلاقتها ومن بينها الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للبحوث النظرية والتأكيد على أهميتها، وضعف التدريب في الجامعات على البحوث المتعلقة بالمجتمع واحتياجاته، والعجز عن تطويع التقنية المستوردة لملاءمة الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى الافتقار للتنسيق والتكامل بين مراكز البحوث المختلفة.

ويرى الكيلاني والشريفين (2005) أن البحوث التطبيقية هي التي تهتم بحل المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، وخلافها، وهي بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية.

البحوث حسب منهجيتها

يرى الشايب (2009) أن البحوث العلمية يمكن تقسيمها حسب منهجيتها إلى الآتي:

أولاً: البحث التاريخي

يهتم البحث التاريخي بوقائع، وأحداث حدثت في الماضي، لكنه لا يقتصر على مادة التاريخ، وما يميز البحث التاريخي المنهجية التي تستخدم للتحقق من صحة مضامين وحقائق تاريخية في العلوم الطبيعية والقانون والدين والإدارة والتربية وغيرها.

ثانياً: البحث الوصفي

يهتم البحث الوصفي بالحالة الراهنة للظاهرة، من حيث طبيعة الظروف والممارسات والاتجاهات السائدة حاليا، ويهتم بوصف نشاطات وعمليات وأشخاص، كما أنه يهتم وبالعلاقات السائدة بين الظواهر الجارية، ويشمل محاولات التنبؤ بوقائع المستقبل، ويمكن تصنيف البحوث الوصفية في ثلاث مجالات رئيسة: الدراسات المسحية، والدراسات الارتباطية، والدراسات التطورية.

ثالثاً: البحث التطويري

هو نشاط يهدف إلى زيادة المعرفة العلمية، والتكنولوجية للوصول إلى تطبيق جديد لمنتجات ووسائل إنتاج متوفرة، أو تطوير منتجات ووسائل تصنيع جديدة، وتهتم الدراسات التطورية بالتغيرات التي تحدث بوصفها دالة على الزمن، وعلى العموم يمكن تقسيم البحوث التطورية إلى قسمين: بحوث أو دراسات النمو، وبحوث أو دراسات الاتجاهات العامة.

رابعاً: البحث التجريبي

يرتكز البحث التجريبي على عملية جمع البيانات التي تجري تحت ظروف ضبط مقننة تشمل التحكم الموجه بالظروف التي تؤدي إلى تغيرات أو وقائع، وتقنين عمليات

المشاهدة والتفسير لهذه المتغيرات، بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التحكم. وقد يبدو أن الوظيفة الأساسية للبحث التجريبي هي معالجة أحد المتغيرات ويشار إليه بالمتغير المستقل أو المتغير التجريبي وملاحظة أثره المحتمل في متغير آخر يشار إليه بالمتغير التابع. ويرى الباحث أن معظم البحوث التي يقوم بها الباحثون في بعض مؤسسات التعليم العالي هي بحوث نادراً ما تخدم مجالات التنمية، والدليل على ذلك ضعف ارتباط هذه الأبحاث بالمؤسسات الصناعية، وقلة التشجيع على إجراء بحوث تجريبية أو إستراتيجية نظراً لتكلفتها المادية الباهظة، وغيرها من المعوقات.

طرق قياس الإنتاجية

يشير أبو نبعه (2003) أنه لابد من توافر شروط معينة في قياس الإنتاجية العلمية وهي:

- أن تتناسب والأعمال التي يؤديها الموظف.
- تقيس كفاءة المجموعات والأفراد.
- تكون موضوعية تعتمد الأساليب العلمية.
- تقيس النتائج والسلوك المؤدي إلى تحقيق النتائج.
- تستخدم سياسة علنية.
- قابلة للتحقق من صحتها وتعطي الشعور بالعدالة.
- سهولة فهمها وتطبيقها.
- تؤدي إلى تحقيق الأهداف والغايات وهي زيادة الإنتاجية.

إن أنجح أسلوب لتحديد الإنتاجية العلمية هو في تحديد مؤشراتها، أو محكاتها التي يمكن قياسها إجرائياً (توق وزاهر، 1988). وتتعدد طرق قياس مؤشرات الإنتاجية العلمية،

ويلاحظ أن هناك اتجاهاً قوياً يؤكد على ضرورة قياس مكونات الإنتاجية العلمية، أو مؤشراتها بصورة فردية، ثم يعقب ذلك دراسة الإنتاجية كوحدة متكاملة. ومن هذه الطرق:

- **المناهج الإحصائية الكمية:** تستند هذه المناهج الكمية إلى فردية ضمنية مفادهـا أن كـم البحوث، والكتب، والمقالات العلمية التي ينشرها الباحث ترتبط بعلاقة إيجابية مع كيفيـة هذه المنشورات ونوعيتها (توق وزاهر، 1988).

وتعتمد هذه الأساليب الإحصائية في قياسها للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التـدريس على العدد الكمي لإنتاجهم العلمي، حيث ينظر إلى عدد المؤلفات سواءً كانت بحوثاً أو مقالات خلال فترة زمنية محددة (الفيومي، 2004)، وذلك من خلال عدد الأسئلة الموجهة لأعـضاء هيئة التدريس لحصر الأبحاث والكتب والمقالات التي أجراها خلال فترة زمنية محددة، وبناءً على ذلك يتم قياس الإنتاجية العلمية.

إلا أنه يؤخذ على هذا المنهج وأساليبه الكمية، أنه يمنح المؤلف المشارك نفس التقدير، كما لو كان هذا المؤلف الكامل، ويساوي المقالة القصيرة بالبحث، والمقالة المطولـة، ويزيـل التمييز بين الإنتاج الجيد والرديء، ولا يمكن عن طريقه تحديد الفرق بين الأعمال الأصـيلة الجيدة، والأفكار القديمة المكررة (توق وزاهر، 1988).

- **لجنة الخبراء:** وهي لجنة منتقاة من كبار أعضاء هيئة التدريس في كل تخصص علمي، ويسند إليهم مهمة تقييم الدراسات والبحوث التي ينشرها كل عضو هيئـة تـدريس فـي تخصصه، وتحديد مدى الإضافات التي تضاف إلى جسم المعرفة، وهذه اللجنة تركز في حكمها على نوعية الإنتاج لا على كمه، ويستند هذا الأسلوب إلـى فرضـية مفادهـا أن أعضاء هيئة التدريس في تخصصهم أقرب وأدق في الحكم من زملاء آخرين من خارج التخصص (توق وزاهر، 1988).

وتعتمد هذه الطريقة في قياس الإنتاجية العلمية على تقييم البحوث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس للحكم عليها من الناحية النوعية لا من الناحية الكمية، وهي لجنة تتكون من مجموعة من الخبراء، أو المتخصصين في مجالات علمية مختلفة لتقدير قيمة البحوث والتحقق من جودتها ومدى إسهامها في البناء المعرفي للتخصص (حسين، 2006).

ويستند هذا الأسلوب على أساس أن العلماء والزملاء في تخصص ما هم أصدق وأدق في الحكم على زملائهم في نفس التخصص من أي عناصر أخرى من خارج التخصص (سعد، 1994).

ووجه لهذا الأسلوب عدة انتقادات منها:

- أثر العوامل الذاتية التي تؤثر في حكم الخبراء، وذلك بمدى علاقتهم مع الزملاء.
- من الصعوبة مراعاة الدقة في اختيار الخبراء.
- من الصعب تطبيق هذا الأسلوب في حالة الأعداد الكبيرة من العلماء والبحوث.
- أثر الهالة، حيث العالم الذي يشغل مركزاً مرموقاً، يضيف هاله على عمله، مما يرفع من قيمة بحثه (كفافي، 1999).

- **فهرس الاستشهادات المرجعي:** يُعّد هذا الفهرس في نظر عدد من أعضاء هيئة التدريس أحد أدوات البحث الأساسية في العلوم الاجتماعية، ولقد حاول رجال علم الاجتماع ربط إحصاءات الاستشهادات المرجعية بالبنيان الاجتماعي للنشاط العلمي، بينما حاول علماء المعلومات ربط شبكات الاستشهاد المرجعي بالتعرف على التخصصات في الوقت الذي حاول فيه رجال علم النفس ربط تواتر الاستشهاد المرجعي بالأحكام الخاصة بالنوعية العلمية (توق وزاهر، 1988).

"وبدأ الفهرس العلمي للاستشهاد يستخدم في عام 1961 في معهد المعلومات العلميـــة (IST) في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد على نشر فهرس بالمطبوعات العلمية في عدد من التخصصات العلمية والاجتماعية بواسطة ذكر المؤلفين المستشهد بهم؛ لأنه يعتمد على كثرة عدد الأمثلة لدراسة ما، والاستشهاد بها في دراسات مختلفة، وهذا دليل على أهمية الدراسة من حيث النوع" (Farg, 1995: 133 – 137).

العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية

إن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيـرات، وتختلف درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل وفقاً لظروف كل تخصص أو مجال، وهذا ما يبرر الاختلاف الواضح بين الدراسات التي تتناول أثر العوامل والمتغيرات المتعـددة علـى الإنتاج العلمي، وفيما يلي العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي كما تناولتها الدراسات والبحوث المتخصصة في أدبيات الموضوع، حيث يرى توق وزاهر (1988) أن العوامل التي تؤثر في الإنتاج العلمي هي:

- **عوامل مجتمعية**: وتشمل موقف المجتمع من البحث العلمي، كما يتجلى في مقدار المـال المخصص لميزانياته، والإنفاق على بناء تجهيزاته، والترتيبات القائمـة لتهيئـة المنـاخ المناسب لانطلاقته، والسياسات الراشدة اللازمة لازدهاره، والتقاليد العلمية الهادفـة إلـى ترسيخه، والضمانات الضرورية لحرية العاملين به.
- **عوامل جامعية**: وتشمل البنية الجامعية وما توفره من مناخ منظم، وحوافز وقيم تترجم في صورة تقليل أعباء العمل التي تصرف عضو هيئة التدريس عن القيام بالبحـث العلمـي، وزيادة ما يخصص له من وقت، وتهيئة ظروف العمل التي تقدر جهود الباحثين وتعـزز

الاتجاهات الإيجابية نحو عملهم العلمي، وتوفر لهم فرص النمو المهني وجميع ما يتطلبه عملهم من إمكانات وتسهيلات.

- **العوامل الشخصية**: وتشمل الدافعية الذاتية لعضو هيئة التدريس تجاه الإنتاج العلمي، ورغبته في الإنجاز، ورضاه عن عمله والإحساس بمتعة القيام به، ورغبته في تحقيق الشهرة وكسب الاعتراف والقبول والتقدير من الآخرين، وحب الاستطلاع والابتكار والتجديد، والرغبة في النمو والحفاظ على الاتصال الشخصي المستمر بالزملاء في الأوساط العلمية وإقامة علاقات جيدة معهم، ومتابعة كل جديد في المجال العلمي.

وهناك عوامل أخرى تؤثر في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس حسب نموذج مجل (Meegel) الذي يعد من أكثر النماذج شيوعاً وانتشاراً (Al- Ghamdi, 2002) وهي:

- العوامل النفسية الفردية: وتشمل الدافعية والعمر وسنوات الخبرة وموضوعات الاهتمام الفردية والدرجة العلمية.
- العوامل ذات الطابع التراكمي: وتشمل مكانة المؤسسة التي حصل منها عضو هيئة التدريس على درجة الدكتوراه والتقويم والدعم المؤسسي والمصادر الأكاديمية.
- العوامل المدعمة: وتتمثل في تأثير زملاء العمل، والإنتاجية المبكرة.

بينما يرى رسمي (2004) أن هناك ثلاثة مؤثرات في تحديد الإنتاجية وهي: توافر المعارف في مجال التخصص، والتكنولوجيا المطلوبة بهدف إثراء البحث، وأساليب تنظيم العمل بما تتضمنه من نوعية السلطة، ونظم اتصال، وأساليب إثابة، إضافة لعوامل مختلفة منها:التدريب الجيد أثناء مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والقيادة والمناخ التنظيمي.

أما ول مارك (Wall Mark, 1978) فيتجه إلى تقسيم العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية إلى مجموعتين رئيستين تتكون الأولى من العوامل المتصلة ببيئة العمل العلمي

والمتمثلة في المباني، والمختبرات العلمية، والاتصالات مع الزملاء، بينما تتكون المجموعة الثانية من العوامل المتصلة بالخصائص، والسمات الشخصية للباحثين، والمتمثلة في الجنس، والنوع، والدافعية.

أما السلمي (1991) فيرى أن أي عملية تتأثر بعدة عوامل ومنها:

أولاً: عوامل فنية

- المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.
- مستوى التجهيز الآلي المستخدم في الإنتاج.
- المواد الخام المستخدمة (نوعاً وكيفاً).
- تصميم العمل.
- أساليب الإنتاج.
- تصميم مكان العمل.

ثانياً: عوامل إنسانية

- القدرة على أداء العمل.
- المعرفة بالتعليم.
- اكتساب الخبرة بالممارسة.
- اكتساب المهارة بالتدريب.
- التكوين الجسماني للعامل.
- القدرات والمهارات الشخصية.

ثالثاً: الدوافع إلى العمل

- الرغبات الإنسانية.
- العلاقات الاجتماعية.
- الأوضاع التنظيمية.
- طبيعة العمل.

بينما ذكر حسين (2006) أن العوامل المؤثرة بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس تنقسم إلى عوامل شخصية مثل النوع، والعمر، والاتصالات العلمية، وكذلك عوامل أكاديمية تشمل التخصص، والرتبة العلمية، وأعباء العمل الأكاديمي، وظروف العمل وبيئته، والعامل الثالث عوامل مجتمعية مثل الحرية الأكاديمية، والتقدير الاجتماعي.

وهناك عوامل تؤثر في إنتاجية عضو هيئة التدريس العلمية بالجامعة كما يراها دوندار ولويس (Dundar & Lewis, 1998)، وتتضمن الخصائص الشخصية مثل القدرات الفطرية كالذكاء، والنوع "ذكر أو أنثى"، والعمر، والخلفية التعليمية، وكذلك الخصائص المرتبطة بالتمويل والسياق المؤسسي.

بينما كارايول ومات (Carayol & Matt, 2006) فدرسا عينة مكونة من ألف عضو هيئة تدريس في جامعة لويس باستر، وقد وجدا أن هناك عدداً من العوامل المؤثرة في الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس ممثلة في مجموعتين من العوامل، المجموعة الأولى عوامل فردية مثل الإنتاجية الفردية، والمكانة الوظيفية، بينما العوامل الثانية هي عوامل مؤسسية مثل: القسم العلمي، والتمويل.

أما حواله (2009) فيرى أن أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية ما يلي:

أولاً: الحرية الأكاديمية

أن الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية وجهان لعملة واحدة، فالحرية الأكاديمية للباحث في بيئة اجتماعية معينة في مرحلة تاريخية معينة، تتضمن وعي الباحث بالواقع والتحديات التي تفرض عليه في تلك المرحلة التاريخية، ويفقد هذا الوعي قيمته ومعناه ما لم يستمكن الباحث من وصف ذلك الواقع بتمايزاته وتناقضاته، وتفسير هذه التناقضات وربطها بالنظام الاجتماعي العام الذي أنتجها، ومن ثم طرح التصورات المناسبة لبدائل ذلك الواقع (معوض وسليمان، 1990).

والمجتمع الذي يؤمن بأهمية العلم هو الذي يتيح الحرية الكاملة للباحث للتفكير وإبداء الرأي، والاعتداد به إذا كان علمياً، وأن يناقش ويختلف في جو يسوده الاطمئنان على ذاته وعلى مستقبله الوظيفي، وبدون ذلك تتدنى كفاءة البحوث، ولكن تتسم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بسيطرة الدولة على المؤسسات، والحد من هامش الحريات الأكاديمية والاستقلالية (جامعة الدول العربية، 2008).

ويشير ياقوت (2007) أنه لا تقدم في العلم إلا بتوفير الحرية، وإن البحث العلمي يكون حيث تكون الحرية! والإبداع العلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ ديمقراطي حر، فعلاقة البحث العلمي بالحرية علاقة تأثير وتأثر تجعل حرية البحث العلمي إلى جوار الحقوق الإنسانية الكبرى، كحق الحياة.

ثانياً: توافر وسائل نشر الإنتاج العلمي

إن من الأمور التي تساعد على زيادة الإنتاجية العلمية للباحثين عامة، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة، وجود القنوات العلمية التي تمكنهم من نشر الإنتاج العلمي والبحوث، ويلزم ذلك وجود الضمانات الكفيلة لحرية التعبير (حوالة، 2009).

ويرى لال (2000) إنه لتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب إتاحة فرص حضور المؤتمرات، والندوات العلمية، التي تعد وسيلة هامة من وسائل تبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر، ونشر البحوث، وتعرف نتائج البحوث الأخرى في الميدان، والوقوف على آخر ما وصل إليه العلم في الميدان، ويرتبط بذلك أهمية توفر الدوريات والمجلات العلمية الحديثة، التي تمثل قنوات هامة لنشر نتائج البحوث وتداولها وتعرف أبحاث الآخرين وما توصلوا إليه، هذا فضلاً عن أن هذه الدوريات المتخصصة تُعَد وسيلة للإعلام عن المؤتمرات التي عقدت أو ستعقد في أماكن متفرقة ووسيلة لنشر ما أثمرت عنه تلك المؤتمرات.

ثالثاً: تطبيق نتائج البحوث العلمية

يرتبط بالنشر العلمي أهمية تطبيق نتائج البحوث العلمية، فالسعادة الحقيقية للباحث عندما يجد نتائج أبحاثه وقد وضعت موضع التطبيق، أو أنها محل اهتمام الآخرين حتى لو كانوا يختلفون معه فيما وصل إليه، إذ أن ذلك قد يدفع الباحث إلى مراجعة أفكاره، مما يزيد من إنتاجيته العلمية، كما أن النقد العلمي، والخطأ الفكري جزء مهم من البحث العلمي باعتباره مقدمة أساسية لبروز النافع، ولن يأتي ذلك كله إلا من خلال قنوات علمية لنشر الإنتاج العلمي وتداوله بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية (حواله، 2009).

رابعاً: وجود استراتيجيات للبحث العلمي

إن رسم سياسات البحث، وترشيد الموارد العلمية والبحثية، ووضع خرائط بحثية مرسومة وفق احتياجات المجتمع وخطط التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، وحسب الإمكانات المتوافرة من الأمور الضرورية اللازمة؛ لتوجيه بحوث الجامعة حتى لا تترك الأمور للاهتمامات الشخصية والجهود الفردية التي قد تتواكب وحاجات المجتمع أو تأتي بعيداً عنها (المنيع، 1996).

وتُعَد الإستراتيجية في مفهومها الشامل انطلاقة من الدور الراهن إلى مستقبل أفضل، مما يتطلب الربط المتكامل بين هيئات البحث العلمي، والجامعات، ومراكز الإنتاج والخدمات، بهدف توجيه جهود الباحثين وإنتاجهم العلمي لخدمة قضايا المجتمع ومشكلاته؛ ومن ثم فإن ذلك من شأنه أن يضمن ابتعاد الباحثين عن المواضيع الهامشية التي لا تتواصل مع المجتمع ومشكلاته، وتشير التقارير العربية إلى أنه لا وجود عملي في أغلب الأقطار العربية لاستراتيجيات وسياسات علمية معلنة (جامعة الدول العربية، 2008).

خامساً: الاستقرار المادي والنفسي والأسري لأعضاء هيئة التدريس

يعد البحث العلمي عملية خلق وإبداع تتطلب أجواء مناسبة، وأن توفير الكادر ورصد الأموال لا يكفي لكي ينتج العلماء الإنتاج العلمي المناسب، مما يتطلب توفير جو من الحرية، والطمأنينة للباحث، وتوفير جميع سبل العيش الكريم والمريح كتوفير السكن اللائق، والدخل المادي، والأجواء الاجتماعية المعقولة، وتوفير سبل الحياة اليومية دون معاناة وغيرها، وانخفاض المستوى المادي لعضو هيئة التدريس مثلا قد يفسد عليه حياته ويجعله ينشغل بأمور تساعده على سد حاجاته المادية، وتمنعه من تكريس وقت كاف للبحث (حواله، 2009).

ولقد ورد في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي أن ظروف عمل أعضاء هيئة التدريس في معظم البلاد العربية تعد محبطة، كالعوامل المتصلة بالمناخ العلمي، سواءً العوامل العامة من حيث تقدير المجتمع للعلم والعلماء، أو العوامل النوعية، كالتقدير المادي والمعنوي، وتوفر الإمكانات المادية والبحثية، الأمر الذي نتج عنه قلة اهتمام عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بتدريسهم وبحوثهم (جامعة الدول العربية، 2008).

سادساً: توافر الوقت الكافي للبحث

إن البحث العلمي يمثل معاناة فكرية ومجهود ذهني يتطلب وقتاً سواءً للإطلاع والتحليل والتأمل والتعبير، أو لإجراء التجارب العلمية؛ ولذلك فإن توفر الوقت لعضو هيئة التدريس يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاجية العلمية؛ لأنه كلما زادت الأعباء الملقاة على عاتقه في التدريس خاصة في الجامعات ذات الأعداد الكبيرة، وما يصاحبه من عمليات للامتحانات والمراجعات والمقابلات والتقارير والإشراف الطلابي والتقويم وغيرها، قلت جهوده البحثية، ومن ثم إنتاجيته العلمية (حواله، 2009).

ولقد توصل عليمات (2002) في دراسته الميدانية بجامعة اليرموك أنه كلما زادت الرتب العلمية لأعضاء هيئة التدريس خصصوا وقتاً أكبر في البحث العلمي؛ ولذلك فإن الأساتذة المساعدين والمدرسين (المشاركين والمساعدين) لديهم رغبة في زيادة وقت البحث العلمي لديهم بالجامعة؛ ليتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم العلمية، ولكن الأعباء التدريسية والانشغال بزيادة الدخل قد لا يحقق لهم توفر ذلك الوقت، مما جعل البعض يوصي بضرورة التوازن بين الأعباء البحثية لعضو هيئة التدريس ومهامه غير البحثية.

سابعاً: كفاية التمويل وكفاءة التنظيم الإداري

إن تدني التمويل بالجامعات العربية يرجع إلى أمرين، الأول:عدم احتواء الميزانيات على جوانب مخصصة لنشاط البحث والتطوير، والثاني: اتجاه المؤسسات والقطاعات المحلية إلى مراكز أبحاث ودراسات ومؤسسات أجنبية لإجراء البحوث، مما لا يدفع بالجامعات ومراكز البحوث المحلية لبذل الجهد العلمي، والذهني في مجال الإنتاجية العلمية (شمسان، 2004).

ويضيف حواله (2009) أن التمويل يتطلب مرونة التنظيم الإداري وتعاون الإداريين مع الباحثين؛ لأن الباحث غالباً ما يضطر إلى التعامل مع الأجهزة الإدارية التي يسيطر عليها في الغالب الروتين، مما يدفع بعضو هيئة التدريس إلى إنفاق الكثير من وقته وجهده وماله في إنهاء الأمور ذات العلاقة بعمله البحثي، الأمر الذي يؤثر سلباً على إنتاجيته العلمية.

ويستخلص الباحث أن (Wall Mark) أهمل العوامل المجتمعية في تصنيفه للعوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية، بينما كل من توق، وزاهر، ومراد قد أولوها عناية خاصة من خلال تصنيفاتهم، أما رسمي فقد أكد على عوامل التكنولوجيا، ونظم الاتصال، و Ghamdi, (Al- 2002) فقد أهملها وركز على العوامل الفردية، والمدعمة.

وبالتالي في ضوء اختلاف الباحثين في وضع تصنيف محدداً للعوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية، فأن الباحث يرى أن العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس تنقسم إلى ثلاثة عوامل ذاتية وجامعية ومجتمعية، حيث أن جميع الاختلافات التي تباينت بين الباحثين تجتمع تحت أحد ثلاثة عوامل، ذاتية، أو جامعية، أو مجتمعية.

العوامل المساعدة في رفع مستوى الإنتاج العلمي

بعد تناول العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي، لابد من الإشارة إلى العوامل المساعدة في تحسين مستوى الإنتاج العلمي ورفعه، والتي من أهمها:

- تنمية أعضاء هيئة التدريس لزيادة الإنتاجية العلمية حيث يحظى عضو هيئة التدريس بتقدير خاص من المجتمع والدولة. ويعزى ذلك إلى مكانته الاجتماعية والعلمية المتميزة، وإلى كونه قدوة لطلابه وغيرهم، وكذلك كونه قادراً بما يملكه من قدرات ابتكاريه، وريادية متميزة على أن يكون مدرسة فكرية وعلمية، ذات سمات مميزة تثري ثقافة المجتمع وتسهم في تقدمه ونهضته (أبو عاشور، 2006).
- أما ميجريجور (Megregor, 1988) فيرى أن رفع مستوى الإنتاجية يعتمد على النمو وتطور المعارف والمهارات والقدرات الإنسانية أولاً، وارتباط الإنتاجية بالتقدم العلمي والتكنولوجي والبحوث العلمية لمختلف جوانب الحياة الإنسانية.
- أما العواملة (1993) فقد توصل لأهمية الانسجام والتعاون بين الإدارة والعاملين في رفع مستوى الإنتاجية.

أما الصغير (2005) فيرى أن البحوث العلمية في المجتمع العربي ثروة ضائعة، حيث اختزلت أهدافها إلى مجرد الحصول على درجة علمية، أو الترقية، فضلاً عن كونها غير موجهة؛ وبالتالي أصبح لزاماً على الجامعات العربية، أن تعيد النظر في عملية البحث العلمي برمتها، وتحدد أهدافها وطرقها وأساليبها ودورها في المجتمع، بل لابد من التنسيق بين الكليات المختلفة في كل بلد والكليات في الدول العربية حتى تتفادى عملية التكرار، وهو ما يتطلب إنشاء موقع على الإنترنت يتضمن جميع البحوث التي تمت في الجامعات العربية في كل الكليات والتخصصات، على أن يتاح للأفراد والباحثين الاطلاع على ما يريدون، هذا من

ناحية، ومن ناحية أخرى على الجامعات العربية أن توجه البحوث العلمية لخدمة قطاعات العمل والإنتاج في المجتمع، إضافة إلى أن تسويق البحوث العلمية، وجعلها سلعة ضرورية في المجتمع العربي تتنافس عليها قطاعات الإنتاج المختلفة مهمة أساسية للجامعات العربية في الوقت الراهن.

ويقترح لولور (Lawler, 1973) أربع مراحل عامة لعملية تحسين الإنتاجية:

- الاعتراف: يجب الاعتراف بضرورة التغيير والتحسين.
- القرار: يعد الاقتناع بأهمية أن نتحسن، يجب اتخاذ القرار اللازم لذلك.
- السماح بالتطبيق: يجب أن تكون هناك فرص لتطبيق القرارات.
- العمل: التطبيق الفعلي لخطط تحسين الإنتاجية والتي يجب أن تكون الهدف النهائي.

ويشير بلال (1991) إلى أن الدراسات الميدانية، والتجريبية تثبت أن القدرة الإنتاجية للباحث تتطور زمنياً وفق ثلاثة محاور، وتتضمن ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** هو الذي يتطور إيجابياً مع الوقت فيثري معلوماته، ويكتسب الخبرة، وهو النوع الذي يميز الدول المتقدمة.
- **النوع الثاني:** هو الذي يتطور إيجابياً مع الزمن إلى أن يصل إلى مرحلة عمرية بين (40-50) سنة، فيتوقف عن مسايرة ركب البحث، لكنه يحافظ على مستواه العلمي، وهو النوع الذي يميز الدول في طور النمو.
- **النوع الثالث:** وهو الذي يتراجع بعد مرحلة معينة من العمر، وينقطع عن معطيات العلم، والبحث بعد حصوله على المؤهل العلمي وهم جل "علماء" العالم الثالث.

وتوصل العطية (1982) إلى أن هناك مجموعة من العوامل المساعدة في تحسين مستوى الإنتاجية العلمية بشكل عام أهمها:

- تطوير الجوانب والعمليات والأساليب الإدارية وفق أحداث الأسس العلمية، بحيث يتضمن ذلك تشجيع الابتكار والعمل التعاوني وتبسيط الإجراءات وتنمية الروح المعنوية.
- تحديد المهام والأدوار والأولويات بوضوح تام.
- المتابعة والتقويم المستمر للجوانب المؤثرة في الإنتاجية العلمية بما في ذلك العناصر التكنولوجية والبشرية.
- تشجيع العمل المنتج والحث على الابتكار الفردي والتنظيمي والمجتمعي عامة.
- الربط الفعال بين الأداء والتوقعات المتبادلة بين الإدارة والعاملين من خلال نظام الحوافز والاتصال والقيادة وغيرها.
- وضع تعريفات إجرائية واضحة ومقاييس كمية ونوعية فعالة تساعد على فهم الإنتاجية العلمية.

واقع البحث العلمي في جامعات الدول المتقدمة والنامية

هناك عوامل متعددة أوجدت التباين في الإنتاج بين جامعات الدول المتقدمة، وجامعات الدول النامية، ولعل من أبرزها مسألة الإيمان بقيمة العمل، والالتزام بالمهام وإنجازها. وبموجب هذه الأفكار والملحوظات فلا يعفى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من التحلي بقيم العمل الإيجابية ؛ لأنهم الركن الأساسي فيها وإن مستوى الجامعة من مستواهم وسمعتها من سمعتهم، فعليهم تعتمد وإليهم تستند وبهم تزهو وتزدهر، ومهما اختلفت أدوار الأستاذ الجامعي من جامعة لأخرى، فإن قيمة الجامعة تظل مرهونة بمكانة أعضاء هيئة التدريس فيها، وبكفاءتهم العلمية (الخميسي، 1994).

وترى سنقر (2000) أن الدول المتقدمة استطاعت أن تستفيد من نتائج بحوثها العلمية أكثر مما استفادت من مواردها الطبيعية، بل أن بعضها أولى الاهتمام بالبحث العلمي على

غيره من الموارد كونه مورداً لا ينضب وسلعة تحقق فوائد مستمرة ومتعددة، وتؤكد أن استثمار العلم ساهم بنسبة (80%) من التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

وأضافت سنقر (2000) أن إنفاق الدول المتقدمة بسخاء على البحث العلمي، هو العصب الحقيقي للبحث العلمي، فقد بينت بعض الدراسات أنه إذا قلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي من مجموع الناتج القومي الإجمالي عن (1%) فإن مدى تأثيرها سيكون ضعيفاً جداً، وإذا تراوحت نسبة الإنفاق بين (1%-2%) فهو في مستوى جيد يمكنه من خدمة صناعة القطاعات الإنتاجية، أما إذا زادت النسبة عن (2%) حقق البحث العلمي تطوراً في قطاعات الإنتاج وأوجد تكنولوجيا جديدة.

لقد أورد كيفين وريستورين (1991): أن برامج الجامعات المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية تشمل ما يلي:

- إنشاء مراكز داخل الجامعات لتسهيل تسويق نتائج البحث العلمي والتكنولوجيا إلى الشركات والمصانع والمؤسسات والهيئات والوزارات والإدارات المختلفة.
- إنشاء مراكز خبرة حول الأنشطة البحثية والتكنولوجيا الجديدة والمتاح لها براءات اختراع لتيسير استخدامها والحصول منها على نتائج تحقق الجدوى الاقتصادية منها، وتحفظ حقوق أصحابها.
- قيام مراكز مساعدة فنية للمشروعات الصغيرة لتسهيل ضبط، وجودة الإنتاج، وفتح الأسواق، ودراسة الجدوى الاقتصادية لضمان استمرار تلك المشروعات.
- حضانة الجامعات للمشروعات والصناعات الجديدة، بهدف معاونة المستثمرين في تطوير شركاتهم حيث يوجد الآن معظم تلك المشروعات في حرم الجامعات وتسفر تلك الحضانة عن شركات مستقرة وقابلة للنمو وترفع معدلات التنمية وتوفر فرص عمل جديدة.

أما البحث العلمي داخل الجامعات في كندا فيخضع لمزيد من البحث والتدقيق حيث يشير تقرير الجمعية الملكية بكندا إلى ضرورة وجود أكثر من مجلس قومي يتولى فحص البحوث العلمية وإمكانية تبني أساليب جديدة تحقق أفضل إدارة وتقويم لهذه البحوث، ومعظم الجامعات الكندية توجه الأنشطة البحثية من خلال وحدات مركزية تعمل على تقديم نتائج البحوث العلمية للقطاعات المختلفة داخل المجتمع، وتساعد على قيام المشروعات البحثية المشتركة (Wagner, 1993:).

بينما الصين فقد خططت لرفع نسبة إنفاقها على البحث العلمي من (0.5%) من إجمالي الناتج المحلي عام 1995 إلى (1.5) في عام 2000، ووجهت أهداف خطتها الخمسية خلال تلك الفترة نحو تحسين تطبيقات التقنية في قطاع الزراعة، وتطوير البنية الأساسية الوطنية للمعلومات وزيادة التطوير في عمليات التصنيع (ياقوت، 2007).

أما في الوطن العربي فقد حلل دودين(2009) واقع البحث العلمي، ومدى تطوره، وجودته، عادةً من خلال مجموعة من المؤشرات، أو المعايير العالمية، التي تجعل عمليات المراجعة، والتحليل، والتقويم موضوعية وشاملة، بعيدة عن الأهواء والمزاجية، وبلا تقليل أو مبالغة، ومن أهم المؤشرات ما يلي :

أولاً: غياب إستراتيجية عربية للبحث العلمي

لا توجد رؤية واضحة، أو إستراتيجية للبحث العلمي في العالم العربي لها أهداف طموحة طويلة المدى، ولها خطط محددة يتم تنفيذها، والإشراف على تمويلها، ومن ثم تقويم مدى نجاحها وفق هذه الإستراتيجية، وحسب أولويات البحث والإنفاق المحددة فيها (قنوع وآخرون، 2005).

ثانياً: الحرية الأكاديمية

تعني الحرية الأكاديمية حرية البحث العلمي، والنشاط، والإنتاج، والإبـداع، وحريـة الكتابة، والنشر، والتأليف، وحرية التفكير، وإبداء الرأي، والمناقشة، والنقد، وحريـة الـتعلم، والتعليم، وحرية الحصول على المعلومات، واستخدامها، كل ذلك بدون تـدخل، أو منـع، أو مراقبة من قبل أي جهة حكومية، أو إدارية، أو دينية، كما تشمل الحريـة الأكاديميـة الأمـن الوظيفي للباحث (حسين، 2006).

ثالثاً: النشر العلمي والعاملون في البحث العلمي

النشر العلمي المحكم في الدوريات، والكتب العلمية المتخصصة مؤشر مهم على مدى تقدم البحث العلمي وفاعليته عالمياً، ومعظم النشر العلمي يتم في الغرب، إذ أن (90%) مـن عمليات البحث والتطوير والنشر تتم في عدد محدود من الدول أهمها الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، واليابان، ولا تشارك الدول النامية، ومنها الدول العربية بـأكثر مـن (2%) مـن الإنتاج العلمي العالمي رغم أنها تشكل (80%) من سكان العالم (دودين،2009).

ويتصف النشر العلمي العربي بالضعف كماً ونوعاً، وقد بلغ عدد النشرات العلمية في الثمانينات (لكل مليون مواطن) 1020 في أمريكا، 450 في فرنسا، و15 فقط فـي الـوطن العربي، وفي حين تنشر أمريكا (100000) كتاباً سـنوياً، فـإن الـدول العربيـة مجتمعـة تنشر(6500) كتاباً فقط (ياقوت، 2007).

ويضيف نصار (2005) أن إنتاج الباحث العربي لا يزيد عن (10%) مـن معـدل إنتاج غيره من العلماء. بينما عدد الباحثين العرب فهو منخفض جداً إذا مـا قـورن بالبلـدان المتقدمة، أو بالمعدل العالمي، ففي حين وصل هذا المعدل في اليابان في عام 2000 إلى أكثر

من (60000) باحث لكل مليون مواطن، وفي فرنسا (5100)، وفي دولة العدو الإسـرائيلي (5900)، بلغ في العالم العربي في حدود (318) باحثاً (عوض وعوض، 1998).

ويوضح الجدول (I) عدد إنتاج المنشورات العلمية فـي الـدول العربيـة، ومنهـا السعودية، (زحلان، 1997):

الجدول (1)

منشورات البحث العلمي في الدول العربية ومنها السعودية

	الدولة	المنشورات
1	السعودية	1046
2	مصر	1926
3	الكويت	619
4	العراق	278
5	الأردن	243
6	تونس	209
7	المغرب	192
8	الجزائر	183
9	السودان	128
10	الإمارات	058
11	ليبيا	057
12	البحرين	055
13	سوريا	052
14	لبنان	046
15	سلطنة عمان	043
16	قطر	037
17	اليمن	027
18	الصومال	023
19	فلسطين	008
20	موريتانيا	002

أما براءات الاختراع فقد بلغت في الفترة مابين 1980-2000 على النحو الآتي: في السعودية (171)، وفي مصر (77)، وفي الكويت (52)، وفي الإمارات (32)، وفي الأردن (15)، وفي سلطنة عمان (5)، وفي اليمن (2)، ونسبة كبيرة من براءات الاختراع المسجلة هي من قبل جهات أجنبية تعمل في هذه البلدان، في حين أن عدد براءات الاختراع، قد بلغ في كوريا الجنوبية لوحدها (16328)، وفي دولة العدو الإسرائيلي (7652) في نفس الفترة (المجيدل والشماس، 2010).

ولا تزال جهود البحث العلمي والتطوير في معظم الأقطار العربية ضئيلة، كما أن هذه الجهود مازالت محصورة إلى درجة كبيرة على مراكز الأبحاث العلمية في الجامعات، وهناك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية، إذ يلاحظ غياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير في الوطن العربي وعدم مشاركته في الإنفاق على البحث العلمي، علماً أنه في الدول المتقدمة يضطلع القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير (قنوع وآخرون، 2005).

ولقد كانت مصر في مقدمة دول العالم الثالث التي استجابت وقدرت أهمية البحث العلمي ففي عام 1939، تم إنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث الذي اعتبر ترجمة للوعي العلمي في ذلك الوقت، ثم توالت إنشاء المراكز المختلفة مثل المركز القومي للبحوث والمجلس الأعلى للعلوم، وقد أنيط بهذا المجلس مهام رسم السياسة العلمية على نطاق الدولة، ثم تطورت أكاديمية البحث العلمي، وقد استطاعت مصر بقدر كبير تطوير امتلاك التقنية الوسيطة، وتسعى بطموح كبير نحو التكنولوجيا المتقدمة، وقد تركزت أنظمة البحث العلمي، والعمل على تطويرها، وذلك عن طريق سن التشريعات اللازمة والاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية المتاحة (الهادي، 1996).

ولقد أشارت دراسة مسبل (1997) إلى عدد من السلبيات التي قللت من فعالية البحث العلمي في مصر منها:

- تقادم موضوعات البحث، وهبوط مستواها، ومقاومة عمليات التطوير من بعض المتخصصين.
- الفجوة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج.
- ضعف فرص الانفتاح على مؤسسات البحث العلمي في الدول المتقدمة.
- تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود آليات لتقييم الأداء البحثي والأداء الإداري لمؤسسات البحث العلمي.
- تقادم النظم المالية والإدارية، والجمود في القواعد الحكومية التي لا تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات.

أما في الجمهورية السورية فإن للبحث العلمي دور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في مجال تحسين الإنتاج وزيادته عن طريق التحديث وتنظيم العمل، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، واستغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل، ويمكن الاستفادة من البحث العلمي في سوريا في معالجة وحل العديد من المشكلات مثل مشكلات الطاقة وتلوث البيئة ومسألة الأمن الغذائي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (المحتسب، 2007).

ولقد أشار كنعان (2001) في دراسة له حول البحث العلمي في كليات التربية في الجامعات السورية إلى أن نسبة المصروفات على البحث العلمي في الدول الصناعية قد ازدادت إلى (3.5%) من الناتج المحلي في اليابان، وبلغت (2.8%) في أمريكا وألمانيا، و(2.1%) في أوروبا، بينما في دولة العدو الإسرائيلي (1.8%)، في حين بلغت هذه النسبة

أقل من (1.2%) في سبع دول عربية مجتمعة" مصر- الأردن- سورية- المغرب- السعودية- العراق- الأمارات".

بينما اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية بالتعليم والعلم اهتماماً كبيراً، حيث تشير تعليمات البحث العلمي التي صدرت في عام 1973 إلى إعطاء الأولوية للبحوث العلمية التي تخدم أغراض التنمية في الأردن خاصة، وفي العالم العربي بصورة عامة، كما يُعّد البحث العلمي من الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية في العالم المعاصر، ولم يكن قاصراً دوره في تنمية العلم لذاته بل امتد البحث العلمي إلى دراسة المشكلات التي تواجه المجتمع، والعمل على إيجاد الحلول العلمية لها، والأردن هو من أكثر الدول حاجة إلى هذه النظرة الواسعة لدور البحث العلمي، وذلك لخدمة أغراض التنمية في الأردن (العاني،1991).

ولقد اورد المحتسب(2006) أن عدد المقالات العلمية التي نشرها باحثون من الجامعات الأردنية في مجلات عالمية مصنفة قد ارتفع عددها من (55) مقالة عام 1981 إلى (485) مقالة عام 2002 ليصبح ترتيبه ثالثاً بين الدول العربية بعد مصر والسعودية، كما هو مبين في الجدول (2) .

الجدول (2)

عدد المقالات العلمية المنشورة من باحثين في بعض الدول العربية في مجلات عالمية مصنفة عام 2002

الدولة	عدد المقالات
مصر	2500
السعودية	1300
الأردن	485
لبنان	300
سلطنة عمان	236
سوريا	108

وفي ورقة إستراتيجية البحث العلمي في الأردن ذكر البداينة (2006) أهم سياسات البحث العلمي في الجامعات الأردنية، والتي قامت بوضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن أهمها:

- إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على:

أ. توحيد الجهود العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.

ب. إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.

ج. توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.

د. بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ووسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع.

ولقد أورد البخيت(1997) فيما يتعلق بأوضاع البحث العلمي في الجامعات الأردنية بالآتي :

- عدم وجود خطة بحثية متكاملة، وعدم وجود خطط بحثية على مستوى الكليات، أو الأقسام في الجامعات.
- فردية البحوث العلمية في الجامعات الأردنية؛ لاسيما أن دوافعها الرغبة في الترقية.
- عملية التفرغ العلمي غير منظمة، ومتباينة بين الجامعات الأردنية، وأصبح المقصود منها توفير دخل إضافي لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود اتفاق بين الجامعات الأردنية على لغة النشر والتركيز على النشر باللغة الإنجليزية، وبالتالي فإن الفائدة التطبيقية لهذه البحوث محدودة.

- عدم كفاية المختبرات، والمشاغل، والأجهزة، وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات البحثية، وعدم توافر الصيانة المستمرة.
- عدم قدرة الجامعات على الإنفاق على البحث العلمي ومستلزماته.

أما واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية فقد نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أهمية البحث العلمي واعتباره أحد مهمات مؤسسات التعليم العالي، حيث ركزت ثلاثة من أهداف التعليم العالي السبعة التي أقرتها هذه السياسة على جانب البحث العلمي، فقد أشار الهدف الرابع إلى "القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي، في الآداب، والعلوم، والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية" (وزارة المعارف، 1996: 21-22). كما نص الهدف الخامس على أهمية "النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكّن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية".

ونصت اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية في مادتها الثانية حسب وزارة التعليم العالي(1999: 203) على أن هدف البحوث التي تجري في الجامعات هو إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي

- إبراز المنهج الإسلامي ومنجزاته في تاريخ الحضارة والعلوم الإنسانية.
- جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين.
- تقديم المنشورة العلمية، وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية.

- نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية.
- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبُعد عن الازدواجية والتكرار والإفادة من الدراسات السابقة.
- تنمية جيل من الباحثين السعوديين المتميزين وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع، وذلك عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدين والمحاضرين ومساعدي الباحث في تنفيذ البحوث العلمية.
- الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا.

ومن اهتمامات حكومة خادم الحرمين الشريفين التنموية لدعم البحث العلمي، وتشجيعه وتطويره؛ وضع الخطط والسياسات الوطنية للدولة؛ ومن ضمن الأهداف العامة، والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية الثامنة (2005-2009) الهدف التاسع الذي يركز على تطوير منظومة العلوم التقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد السعودي، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2006).

واهتمت المملكة العربية السعودية بتشجيع النشر العلمي ورصد المكافآت المجزية للباحثين والعلماء العرب الذي يكتبون باللغة العربية في الإصدارات المختلفة، كما ترصد المؤسسات العلمية جوائز علمية للبحوث الأساسية والتطبيقية وخاصة التي تحل أحدى مشكلات البيئة. وتحاول المؤسسات فيما بينها وضع خطط للتعاون والتنسيق في البحوث العلمية كدراسة إنشاء مدن علمية والاستفادة من المناطق الصناعية الموجودة في البلاد مثل منطقة ينبع والجبيل. وقد خطت المملكة خطوات في مجال التعاون مع دول الخليج الأخرى لتبادل

الخبرات ووضع الخطط المشتركة لتنفيذ المشروعات وتطوير سياسة البحث والتطوير من اجل نقل التقنية وتوظيفها وتطويرها (بوبطانة، 2001).

وذكر الثنيان (2008) بأن وزارة التعليم العالي السعودي سعت إلى تحقيق توجهات خطة التنمية الثامنة للدولة التي ركزت على دعم البحث العلمي، وتشجيعه، والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ويتضح ذلك في العديد من المبادرات والمشروعات، والأنشطة خصوصاً في مجال دعم البحث العلمي، وتشجيعه، وتطويره، ويؤكد ذلك العوهلي (2008) من خلال ما يلي:

- مشروع مراكز التميز البحثي: تهدف وزارة التعليم العالي السعودي من خلال هذا المشروع إلى تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير؛ إذ عملت الوزارة من خلال هذا المشروع على دعم التوجهات البحثية، وفي تخصصات ومجالات متعددة ذات أهمية في التنمية الوطنية بهدف تعزيز نقاط القوة، ومجالات التميز فيها، ورعايتها، وبلورتها في مراكز أكاديمية بحثية لتتولى الصدارة على المستوى الوطني والإقليمي، ومن مسؤوليات المراكز البحثية، الحفاظ على القدرات البحثية وتعزيزها، والرقي بالمهنية وبرامج البحث في مجال تخصص المركز، بالإضافة إلى قيام المراكز البحثية بأنشطة ومشروعات أخرى تدعم الأنشطة البحثية، والعلمية في التخصص ذاته.
- مشروع مراكز تقنية النانو البحثية: ضمن اهتمامات خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله– بدعم المبادرات البحثية وتشجيعها في المجالات العلمية المتقدمة، فقد تم دعم تمويل ثلاث مراكز بحثية في مجال تقنيات النانو وذلك في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وبلغت قيمة هذا الدعم ستة وثلاثين مليون ريال، نصيب كل مركز إثنا عشر مليون ريال (العوهلي، 2008).

وقد جاء في تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة تنسيق مراكز البحوث الصناعية والعلمية في الدول العربية إشارات واضحة ومباشرة إلى المرحلة الحاسمة التي تتنافس فيها بلدان العالم في توليد المعرفة وتسخيرها في إنتاج السلع وتطوير الموارد لتعظيم القيمة المضافة إلى الدخل القومي، وبالتالي تعظيم الثروة الوطنية ودخل الفرد، حيث يقود هذا التنافس مؤسسات البحث العلمي في الدول الصناعية في مختلف الميادين إلى أخذ الدور الحاسم للحكومات في تنظيم المؤسسات العلمية وتمويلها وتطويرها، إلا أن دور القطاع الخاص في هذه المؤسسات قد ازداد عبر العقود الخمسة من القرن العشرين (اليحيى، 2001).

وقد شهد نشاط البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي السعودي تقدماً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة، حيث بلغ عدد البحوث المنفذة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات خلال المدة 1419-1423هـ نحو (1650) بحثاً، وتقدر نسبة الإنفاق على نشاط البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية بنحو (0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متواضعة قياساً بالمعدلات في الدول المتقدمة والسريعة النمو، وتهدف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية إلى زيادة النسبة لتصل إلى (2%) بحلول عام 1446/1445هـ (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2006).

الإنفاق العربي على البحث العلمي مقارنةً بالإنفاق العالمي

تُعَد المخرجات العلمية هي المعيار الأساسي لقياس مستوى جودة البحث العلمي في أي دولة، وبالتالي فإن حجم المدخلات ونوعيتها التي يعكسها مستوى الإنفاق على التعليم عموماً، والتعليم العالي والبحث العلمي خصوصاً، يشكل العصب الحساس في أي إستراتيجية

لتطوير البحث العلمي، ولاسيما في مجال العلوم الدقيقة التي تحتاج إلى بيانات وتجهيزات مكلفة (الصديقي، 2008).

ومع ذلك فقد تخلف الوطن العربي في مجال البحث العلمي، حسب ما ذكره بلاش من خلال الإنفاق الضئيل على البحث العلمي، والذي لا يصل إلى نسبة الإنفاق الدولية المتفق عليها والتي تبلغ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بينت الدراسات أنه إذا كانت نسبة الأنفاق والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي أقل من (1%) فإن مدى تأثير تلك البحوث سيكون ضعيف جداً، وإذا كان الإنفاق ما بين (1.6-1 %) فهو في المستوى الحرج، أما إذا كان الإنفاق بين (2- 1.6%) فهو في مستوى جيد لخدمة الصناعة والقطاعات الإنتاجية، وإذا زادت النسبة على (2%) فإن البحث العلمي في مستوى مناسب لتطوير قطاعات الإنتاج وإيجاد تكنولوجيا جيدة (بلاش، 1997).

ويؤكد غنيمة (2000) بأن هناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير قيمته (1%) من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثراً ذا شأن في قطاعات المجتمع المختلفة، وما دون هذا المستوى يمكن اعتباره اتفاقاً غير منتج، وإذا دقق النظر في نسبة الإنفاق المتدني في الوطن العربي، في ضوء المعيار العالمي (1% من الناتج المحلي الإجمالي) والذي تخطته بخمسة أضعاف بعض الأقطار في الدول المتقدمة والنمور الآسيوية الصاعدة، يلاحظ انخفاض، بل وعدم جدوى ما يصرف على تمويل البحث العلمي العربي، كما يلاحظ أن نسب الإنفاق في الأقطار العربية هي أقل النسب إذا ما قورنت بنسبة الإنفاق في دول العالم الأخرى كنسبة من الناتج المحلي، فمثلاً نجد أن النسب متواضعة تماماً أمام الصين، والهند، أما مع دولة العدو الإسرائيلي التي

تمثل نموذج التحدي العلمي التكنولوجي ضد العرب، فقد تجاوزت فيها النسبة إلى (1.9%) وهي مماثلة تماماً للنسب التي حققها الاتحاد الأوروبي.

بينما أورد عبد الجواد (2000) أن معظم ما يخصص للبحث العلمي في العالم العربي ينفق على الرواتب، والمكافآت، والأجور، وليس على إجراء البحوث العلمية نفسها.

ويؤكد الشايع (2005) أن مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي في الدول الصناعية السبعة "الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كندا" خلال الفترة بين 1990-1998، أن متوسط إنفاقها بلغ بلغ (2.17%) من إجمالي دخلها الوطني، حيث تحتل اليابان أعلى هذه الدول بنسبة (2.91%) وإيطاليا أقلها بنسبة (1.27%)، أما متوسط إنفاق الدول العربية على البحث العلمي خلال نفس الفترة فكان (0.23%) من إجمالي دخلها الوطني، حيث تحتل مصر أعلاها بمتوسط (0.35%)، وقطر أدناها بمتوسط قدره (0.036%)، أما المملكة العربية السعودية فبلغ متوسط إنفاقها على البحث العلمي في عام 1996 ما معدله (0.25%) من الدخل الوطني.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 حسب ما ذكره الصوفي إلى تدني الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية إلى (0.2%) من الناتج القومي، بينما تتراوح نسبة ما ينفق على البحث العلمي في البلدان المتقدمة بين (2.5-5%) من الناتج القومي، كما يأتي ما يقارب من (90%) من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية، بينما تمثل المصادر الحكومية (20-30%) من الإنفاق على البحث العلمي في أمريكا، والباقي من الصناعة، في حين أن (3%) فقط من تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يأتي من الصناعة (الصوفي، 2004). ولم يذكر تقرير التنمية الإنسانية مصدر الـ (7%) المتبقية.

إن معدل ما ينفقه العالم العربي على البحث العلمي يبلغ حوالي (0.5%) من إجمالي الدخل القومي حسب إحصاءات اليونسكو لعام 1999، ثم انخفض هذا المعدل إلى (0.3%) بعد عام 2004. أما في الدول المتقدمة صناعياً فيصل معدل الإنفاق على البحث العلمي إلى (2.3%) من الدخل القومي، وقد يصل في بعض الدول إلى (4%) (ملحس، 2007). ويبين الجدول (3) مجمل الإنفاق على البحث العلمي، ونسبته من الدخل القومي في ثلاث دول في العام(2004) مقارنةً بإنفاق الدول العربية مجتمعة (ملحس، 2007).

الجدول (3)

مقارنة مجمل الإنفاق على البحث العلمي ونسبته إلى الدخل القومي في العالم لعام 2004

الدولة	مجمل الإنفاق"مليار دولار"	نسبة الإنفاق على الدخل القومي
الولايات المتحدة الأمريكية	281	2.7
اليابان	98.2	2.9
دولة العدو الإسرائيلي *	6.1	4.7
الدول العربية مجتمعة	1.7	0.2

*ما عدا الإنفاق على البحث العلمي العسكري

إن نسبة ما صرف على البحث والتطوير في بعض الدول العالمية يفوق بكثير ما صرف في البلاد العربية، إذ تراوحت في اليابان (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت النسبة (2.8%) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(2.1%) في أوروبا باستثناء ألمانيا التي بلغت 2.8% ووصلت إلى (1.8%) في دولة العدو الإسرائيلي، في حين بلغت هذه النسبة أقل من (1.2%) في سبع دول عربية مجتمعه هي: مصر والأردن والمغرب والسعودية وسوريا والعراق والإمارات. وبترجمة هذه النسب إلى أرقام يلاحظ أن مجموع ما أنفقته الدول العربية

السبع على البحث والتطوير خلال عام 1992 كان (325) مليون دولار فقط، ومجموع ما أنفقته الدول العربية جميعها (547.6) مليون دولار، في حين أنفقت دولة العدو الإسرائيلي (650) مليون دولار، وكان نصيب جامعتين فيها (320) مليون دولار (سنقر،2000).

وأورد ريشه (2000) في هذا المجال أن ميزانيات البحث العلمي لبعض الدول المتطورة وفق إحصائية عام 1994 من الناتج القومي قد وصلت في الولايات المتحدة إلى (2.9%) من ميزانيتها البالغة (6500) مليار دولار، وفي اليابان (2.8%)، وفي بريطانيا (2.7%)، وفي فرنسا (2.3%)، وفي ألمانيا (2.9%)، وهذا يعني بوضوح محدودية الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في الدول العربية، إذ إنها لا تتجاوز في معظمها (0.37%) من ناتجها الإجمالي، في حين تجاوزت هذه النسبة من ناتجها الإجمالي أكثر من (2%) في البلدان المتقدمة.

وتحتل نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية نسبةً إلى إجمالي الدخل المحلي في الدول العربية المراتب الدنيا في العالم، إذ لا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي (0.2%) من الناتج العربي الإجمالي، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي في هذا المجال، وهو (2.28%)، ولا يصل إلى الحد الأدنى في العالم الذي هو (0.73%) (الصديقي، 2008). والجدول (4) يوضح تدني حجم تمويل البحث العلمي العربي مقارنةً بالدول الأجنبية خلال سنوات 1997-2002، كما ورد في تقرير التنمية البشرية.

الجدول (4)

يوضح تدني حجم تمويل البحث العلمي العربي مقارنةً بالدول الأجنبية خلال سنوات 1997–2002 كما ورد في تقرير التنمية البشرية

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	0.2
سوريا	0.2
الكويت	0.2
كوبا	0.5
تونس	0.6
ماليزيا	0.7
كندا	1.9
سنغافورة	2.2
فرنسا	2.3
كوريا الجنوبية	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7
اليابان	3.1

المصدر: الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005: 265

ويُعّد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

ويوضح الجدول (5) نسب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بين عامي 1992 – 1996 حسب الإحصاءات المتوفرة مقارنة مع تطور حجم الناتج الإجمالي العربي.

الجدول (5)

الإنفاق على البحث العلمي العربي من الناتج الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة من 1992-1996

الدولة/ السنة	الناتج المحلي الإجمالي		الإنفاق للفرد الواحد بالدولار الأمريكي		الإنفاق على البحث العلمي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	
	1992	1996	1992	1996	1992	1996
الكويت	21.8	27.6	28.0	39.5	0.22	0.24
مصر	41.8	63.4	2.6	3.7	0.34	0.36
الأردن	4.8	6.7	4.0	4.7	0.28	0.31
السعودية	120.9	129.2	8.0	10.6	0.11	0.15
سوريا	12.6	15.1	1.1	1.7	0.11	0.16
اليمن	0.4	4.6	0.4	0.7	0.05	0.22

المصدر: (الخطيب، 2003)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) ما يلي:

- تدني مستوى الإنفاق في جميع الدول العربية حيث لم تصل جميع الدولة العربية إلى المعيار العالمي (1%).
- أن أقل الدول العربية إنفاقا عام 1992 كانت اليمن (0.05%)، وأكثرها إنفاقاً هي مصر (0.34%).
- أما عام 1996 فأقل الدول العربية إنفاقا هي السعودية (0.15%)، وأكثرها إنفاقاً هي مصر (0.36%).

- إن تدني نسبة الإنفاق على البحث أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من ميزانية البحث حيث بلغ في اليمن (0.4) دولار للفرد، و(28) دولار في الكويت عام 1992، وارتفــع إلـــى (0.7) دولار في اليمن و(39.5) دولار في الكويت عام 1996.

ويرى كل من الجرباوي وحماد (2004) أن من المعوقات المتعلقة بالناحية الماديـــة عدم مكافأة الباحث على جهوده والنتائج التي يتوصل إليها وضآلة كمية الدعم الجامعي الـــذي يقدم لتغطية تكاليف ما يعد من أبحاث علمية، بالإضافة إلى عدم توفير مـــستلزمات الطباعـــة للباحث، وعدم تغطية متطلبات انتقاله عند إجراء بحثه، وعدم مساعدة الجامعة فـــي تكـــاليف النشر سوى المدعوم منها.

وتُعَد المبالغ التي تنفقها الدول على البحث العلمي، والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشراً أساسياً لقياس تقدم هذه الدول وتطورها (غنيمة، 2001).

والجدول (6) يبين نسب الإنفاق على البحث العلمي في عدد من الدول العربية، وفـــي دولة العدو الإسرائيلي واليابان وأمريكا خلال الفترة من 1992-1996 (الخطيب، 2003).

الجدول (6)

نسب الإنفاق على البحث العلمي في عدد من الدول العربية و دولة العدو الإسرائيلي واليابان وأمريكا

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي		الإنفاق للفرد الواحد بالدولار الأمريكي		الإنفاق على البحث العلمي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	1992	1996	1992	1996	1992	1996
الكويت	21.8	27.6	28.0	39.5	0.22	0.24
مصر	41	63.4	2.6	3.7	0.4	0.36
الأردن	4.8	6.7	4.0	4.7	0.28	0.31
السعودية	120.9	129.2	8.0	10.6	0.11	0.15
سوريا	12.6	15.1	1.1	1.7	0.11	0.16
اليمن	0.4	4.6	0.4	0.7	0.05	0.22
دولة العدو الإسرائيلي	58.3	93.3	275.0	385.0	2.4	2.5
اليابان	3713.0	5184.0	595.0	601.0	3.0	2.84
أمريكا	6020.0	7161.1	631.0	681.0	*2.10	*2.10

(*) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نسب الإنفاق المعلنة خاصة بالجانب المدني، وعند إضافة الجانب العسكري تصبح النسب كما يلي: 2.78% لعام 1992، 2.5% لعام 1996.

معوقات البحث العلمي

نظراً لأهمية البحث في التوصل إلى حلول لمشكلات الأفراد والجماعات، ودوره في تحقيق الرفاه المادي والمعنوي، فقد تأسست مراكز للبحوث في مختلف دول العالم لتوفير التسهيلات البحثية اللازمة، وتشجيع البحث العلمي الهادف، وأن الشعور بمظاهر التقدم في بعض المجالات يلازمه شعور بظهور مشكلات في مجالات أخرى، أو ظهور مشكلات جديدة في المجال نفسه، ومنها مجال البحث العلمي، إذ يعاني من بعض المعوقات التي يجب على مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة ومراكز البحوث بصفة خاصة العمل على تخطيها والإعداد للتخلص منها.

ويتضح مما سبق أن البحث العلمي تقدم وتطور في عدد كبير من الدول، وأن عوامل كثيرة أثرت في تقدمه أو في إعاقة تطوره، ومن هذه المعوقات ما يلي:

أولاً: المعوقات المالية

إن من أهم المشكلات المالية التي تعترض سبيل البحث العلمي هي مشكلة ضعف الإنفاق المخصص للبحث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في الدول العربية الغنية، والفقيرة على حد سواء، فإذا وجد العذر للدول الفقيرة، فلا حجة إلا الإهمال واعتبار البحث من الترف العلمي الذي لا طائل منه (السالم، 1997).

ويأتي نقص التمويل في مقدمة المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في الجامعات، حيث تلتهم رواتب أعضاء هيئة التدريس ما يقرب من (85%) من ميزانيات الجامعات، وما تبقى يتم توزيعه على كافة جوانب الإنفاق الأخرى، الأمر الذي ينعكس سلباً على متطلبات البحث العلمي من الأجهزة، والمعدات، والأدوات المختلفة، بل قد لا تخصص بعض الجامعات، بنوداً مالية من ميزانيتها للبحث العلمي، حيث أن البحث العلمي كمشروعات حيوية تخصص لها أموال كافية، ويُعّد في عرف الكثيرين ترفاً، ويجب صرف الانتباه، والأموال على هموم التعليم الأخرى (الكبيسي وقمبر، 2001).

وأكد القاسم (2000 : ب) أن الوطن العربي يعاني من وجود صعوبات، ومعوقات متعددة تعيق البحث العلمي، ويأتي في مقدمتها عدم توفر التمويل المالي اللازم، إذ بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي نحو (1.9%) فقط من الدخل القومي الإجمالي.

ويرى عمار (1984) أن زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي في عدة دول عربية قد لا تصرف في رفع مستوى الخدمة البحثية، وإنما تتجه إلى مظاهر من الإسراف أو التنظيمات الإدارية المعقدة والمتزايدة.

أما (الرفاعي، 2005؛ May, 2001؛ الربيع، 1994) فقد أشاروا إلى أن من أسباب المعوقات المالية للبحث العلمي لدى بعض الدول النامية تكمن في محدودية الميزانية المالية المخصصة لتمويل البحث العلمي، وإحجام مؤسسات القطاعين العام والخاص عن تمويل مشاريع البحث العلمي. فالإنفاق العام على التعليم في جميع الدول العربية ارتفع من (18) مليار دولار عام 1980 إلى (25) مليار دولار عام 1990، واستقر مقاربا لهذا الحجم خلال النصف الأول من التسعينات، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم (5.7%) من الناتج القومي عام 1990 وانخفضت إلى (5.5%) عام 1991، ثم إلى (5.4%) عام 1992، وتُعد هذه النسبة مقاربة لمثيلاتها في الدول الصناعية، ومرتفعة عن مستواها في الدول النامية، حيث بلغت في الأولى (5.2%)، وفي الثانية (4.1%). وبمقارنة نسبة الإنفاق العام على التعليم في الدول العربية مع أوجه الإنفاق الأخرى خاصة العسكرية منها نلاحظ أنها منخفضة، أما الإنفاق على البحث العلمي فقد بلغ متوسط الدول العربية حوالي (0.3%) من الناتج القومي الإجمالي، وحوالي (2.5%) للدول المتقدمة.

وأشار الفيل (2000) إلى أن مستويات الإنفاق على الأبحاث العلمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تصنف إلى أربعة أقسام، فإذا كانت نسبة الأنفاق على البحث والتطوير أقل من (1%) فإن أداء البحث ضعيفاً جداً، ودون المستوى المطلوب، أي غير منتج. ومن (1%) إلى (1.6%) فإن البحث في المستوى المتوسط. وأكثر من (1.6) إلى (2%) فإن البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية. وأكثر من (2%) فإن أداء البحث في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة.

وتشير دراسة صيام (2000) إلى أن البحث العلمي في الدول العربية يعاني من نقص في مصادر التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن عديد من البحوث بعد البدء فيها؛ نظراً

لعدم وجود مخصصات مالية، تؤثر بدورها على نقص الأدوات، والأجهزة، هذا فضلاً عن عدم ربط البحث بأهداف التنمية الشاملة في المجتمع، وهو ما أدى إلى مخرجات بحثية هامشية ليس لها دور كبير في إحراز التقدم للمجتمع العربي.

ويمثل تمويل التعليم الجامعي وتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها، وأدوارها ضرورة تربوية من منطلق أن التعليم الجامعي يسهم في التنمية البشرية، وهي تعني إعداد رأس المال البشري الذي يُعّد أحد أهم مقومات التقدم في الحياة المعاصرة، فهو يوفر للأفراد الفرص التي تمكنهم من أن يفهموا أنفسهم على نحو أفضل، وأن يفهموا الأخرين، وبالتالي يشاركون بفاعلية في حياة المجتمع (ديلور، 1997).

وتأتي دراسة غانم (2000) لتبين العلاقة الارتباطية بين تمويل التعليم الجامعي وتطور المجتمع وتقدمه، حيث يؤكد أنه بكفاية التمويل، وتزويد الجامعات بما يلزمها من موارد، تسهم الجامعات في تكوين الإنسان الذي يحمل ملامح أمته، ويحافظ على خصائص ثقافته، ويجسد قيم مجتمعه ويسهم في تنميته.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن الدول العربية تعاني من تدني في مخصصات الإنفاق على البحث العلمي، ويقف التمويل كعامل تحدٍ أمام التعليم العالي، إضافةً إلى سوء أسلوب الإنفاق وتوزيعه؛ مما ينتج عنه عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي.

ثانياً: المعوقات المتعلقة بالنشر

تشير المراجع إلى أن (0.05) مما ينشر في الدوريات العلمية المحكمة والمصنفة عالمياً ينسب إلى دول الجنوب، و(90.05) منها إلى دول الشمال، وقد جاء في منشورات معهد المعلومات العلمية (Institute Scietific Information) أن إنتاجية الباحث العربي من البحوث المنشورة تعادل (10%)، أو أقل من المعدل الدولي لغيره من العلماء(يوسف،

2006). ويبين الجدول (7) نسبة إسهام عدد من الدول في المنشورات العلمية على المستوى العالمي.

الجدول(7)

يوضح نسبة إسهام عدد من الدول في المنشورات العلمية على المستوى العالمي

الدولة	منشورات الدولة في المجلات العلمية
الولايات المتحدة الأمريكية	%30.82
اليابان	%8.244
المملكة المتحدة	%7.924
ألمانيا	%7.182
فرنسا	%5.653
دولة العدو الإسرائيلي	%1.074
مصر	%0.280
المملكة العربية السعودية	%0.129
لبنان	%0.041
المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس	%0.033
الأردن، سوريا	%0.021
البحرين	%0.011
اليمن، سلطنة عمان، الأمارات العربية المتحدة	%0.008

المصدر: (عوض وعوض، 1998: 37)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (7) تدني المنشورات العلمية في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة صناعياً.

إن مقارنة ناتج النشر العلمي بالنسبة للفرد تُعّد مؤشراً مهماً على أداء الأمم (برنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

ويشير فرجاني (2000) الى أن نصيب البلدان العربية من النشر العلمي قد تدنى في عام 1995 إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم (0.7%). وهذا في المقابل يرفع نصيب دولة العدو الإسرائيلي من النشر العلمي إلى عشرة أضعاف نصيبهم من سكان العالم.

ويرى الفريج (2001) أن النشر العلمي يُعّد وسيلة فاعلة لتطوير برامج البحث العلمي وتنميتها عبر الانتشار بين المؤسسات والباحثين المهتمين بالمعرفة، وتفقد الاكتشافات في مجال العلوم والتقنيات، ولهذا اهتمت مؤسسات البحث العلمي بمجال النشر الذي يتضمن جانبين: جانب تحكيم الأبحاث المقدمة للنشر، وجانب النشر في الدوريات والحوليات العلمية، أو النشر بشكل مستقل وفقاً لقواعد النشر، وتهتم مؤسسات البحث العلمي بإصدار المطبوعات المختلفة في شكل كتب ودوريات ونشرات وتقارير . كما أنها اتجهت مؤخراً إلى مجال النشر الإلكتروني لتواكب الوسائط المعاصرة في البث عبر الشبكات الدولية. وقد اختارت مواقع لها على الإنترنت حتى تتيح للباحثين فرص الإطلاع على نتائج الأبحاث والإفادة منها.

إن انقسام العالم لدول صناعية متقدمة، وأخرى شبه صناعية بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خلف أثرا كبيرا في مجالات النشر بشكل عام (Chilcote, 1981).

ثالثاً: الافتقار إلى العمل الجماعي (الفريق البحثي)

إن غياب عقلية البحث الجماعي وروح الفريق عن الأبحاث، والمشروعات العلمية أدى إلى تقديم معالجات تنقصها الدقة العلمية والتخصص الدقيق أحياناً (الشقصي،2006). وأشار بلغيث (2006) إلى أن قلة العمل البحثي الجماعي سببه النزعة الفردية لدى الباحث الذي من شأنه أن يزيد من الاتصال بين مختلف العلوم, ويرفع مردودية البحث العلمي.

ويشير عبد الحليم (1998) إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس والعلاقة السائدة بين الزملاء في القسم الواحد، أو الكلية الواحدة بشكل عام، حيث

يزداد الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس كلما كانت له علاقة، أو ارتباط مع زملائه وبصورة خاصة مع من يملك منهم القدرات البحثية.

رابعاً: غياب السياسات الوطنية للبحث العلمي

تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات وطنية، واستراتيجيات واضحة للبحث العلمي، التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمؤسسات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية والموارد البشرية التي تلزم لتحقيق هذه الغايات، وهذا يؤدي إلى تناثر الجهود وغياب التنسيق وعدم تحقيق الغايات (رحال، 1997).

أضف إلى ذلك غياب الآليات المناسبة لتطبيق نتائج البحوث، فالكثير من الدراسات تناقش في الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية وتخرج بتوصيات ثم يقف الأمر عند هذا الحد ولا ينفذ شيء من التوصيات، أو من نتائج البحوث (الشقصي، 2006).

ويرى الربيع (1994) أن الجامعات بصفتها رائدة المجتمع نحو الارتقاء ينبغي أن تربط بين البحوث التي تجري فيها وبين ما يتطلبه تنفيذ خطط التنمية في الدولة من بحوث ودراسات، لذا يجب تشجيع الباحثين على الاتجاه إلى معالجة الموضوعات المتعلقة ببرامج التنمية في بلدانهم، لأن رجال الفكر والبحث هم الأقدر على تقديم الحلول العلمية السليمة لمشكلات المجتمع، وإذا لم يؤدوا هذا الدور فإنهم يعزلون الجامعة عن خدمة المجتمع، ويعملون على إيجاد فجوة كبيرة بين العمل الجامعي والخدمة الوطنية، بالإضافة إلى وجود خليط من البحوث المبعثرة التي لا يجمع بينها خط عام أو هدف مشترك مما يؤدي إلى تخبط والتكرار ن ويفقد هذه البحوث وظيفتها، وبالتالي ينعدم وجود خطة متكاملة للبحث العلمي.

وأكدت البيج (2008) أن غياب السياسات الوطنية للبحث العلمي يتضح جلياً في عدم وضع خطط زمنية محكمة لتنفيذ عمليات البحث العلمي، والتطوير والتحديث، ويظهر من

خلالها مراحل التنفيذ والتكلفة ومصادر التمويل والموارد البشرية اللازمة، وكيفية تأمين هـذه الموارد.

ويرى الجرباوي (1986) أن غياب سياسة عامة تعمل حسب أولويات ومجموعة من الضوابط التي تنظم عملية البحث العلمي في الجامعات العربية، وفقاً لما تفرضه حاجة المجتمع واحتياجات تنميته من جهة، وما يتوفر للجامعات من موارد وطاقات من جهة أخرى، فقد جاءت الدعوة للبحث العلمي منذ بدايتها مفتقرة للوضوح في تحديد الأهداف، وكان لعدم وضوح الأهداف أثره المباشر في غياب هذه السياسة العامة التي تتحدد بموجبها الأولويات والضوابط التي يجب أن تحكم نشاط البحث العلمي.

خامساً: هجرة الكفاءات العلمية والعقول العربية

تقدر خسائر الوطن العربي بـ (200) مليار دولار سنوياً، وتشير الإحصاءات إلى أن الوطن العربي يساهم ب (31%) من هجرة الكفاءات في الدول النامية، فيسهم ب (50%) من الأطباء، و(23%) من المهندسين، و(15%) من العلماء من مجموع الكفاءات المتخرجة (بشير، 2007).

وتفقد الدول العربية المئات بل الآلاف من السكان سنويا من ذوي المهارات والكفاءات العالية سواء كانوا مهندسين أو أطباء أو علماء وفنيين، مستشعرين بالإحباط من الأجور المنخفضة، والفرص المحدودة، مهاجرين إلى الدول الغنية والمتقدمة حيث يمكنهم تطبيق مواهبهم بشكل أفضل مقابل مكافآت أعلى. ولا يخفى أن هجرة هؤلاء خسارة كبرى للدول العربية التي أنفقت على تربيتهم وتعليمهم وتأهيلهم، وهي بحاجة ماسة إلى جهودهم وعطائهم وإلى ثمرات أباحثهم ودراساتهم (الرفاعي، 2005).

وتنظر الدول النامية بفارغ الصبر إلى تخرج الكفاءات وعودتها إلى أوطانها فسرعان ما تفاجأ تلك الدول بترك أبنائها لأوطانهم الأصلية وبقائهم في الدول المتقدمة، ومشاركتهم في زيادة تقدمها (مرسي، 1991). ففي دولة العدو الإسرائيلي تزايد عدد الباحثين بمقدار (30%) بين عام 1990-1995، كما أن عدد الباحثين بعقود خاصة وصل إلى (830) باحثاً خلال الفترة نفسها، حيث نجحت دولة العدو الإسرائيلي في جلب الباحثين المهاجرين، فقامت بإعانتهم ومساعدتهم والعمل على امتصاصهم في المجتمع دولة العدو الإسرائيلي (May, 2001).

وتبين الإحصاءات أن حوالي (30.05) من مجموع الكفاءات العربية في مختلف ميادين المعرفة تعيش مهاجرة في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وأستراليا وألمانيا، وأن نسبة غير قليلة من تلك العقول تحمل ألقابا أكاديمية رفيعة وسمعة علمية متميزة (قنوع، 2001).

كما أن أحد أسباب النقص الشديد في البحث العلمي العربي من علماء وباحثين، ومساعدين، وفنيين، هو هجرة العقول العربية من دولهم إلى دول أخرى كأمريكا، والدول الأوروبية، وكندا، واستراليا، وتمثل هذه المشكلة جرحاً نازفاً في الجسد العربي يستنزف أهم عنصر من عناصر التقدم والتنمية وهو العنصر البشري (ياقوت، 2007).

إن مشكلة هجرة العقول والكفاءات العربية تزيد من الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، فهي تساعد الدول المتقدمة أصلاً على مزيد من التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي من خلال رفدها بقوة بشرية مؤهلة ومنتجة، وفي نفس الوقت تحرم البلدان المصدرة من الفئة المؤهلة القادرة على التأثير الإيجابي فيها، إضافة إلى الخسائر المادية التي تتكبدها الدول النامية في تربية وإعداد وتعليم هذه العقول ومن ثم تقديمها جاهزة، وربما يكون أقل ما تطالب به الدول النامية هو تعويضها مادياً عن خسائرها الفادحة في فقدان الفئة المتميزة والمنتجة فيها، ويجب على الدول العربية أن تتواصل مع أبنائها المهاجرين، وأن تفيد منهم في إجراء

بحوث مشتركة مع باحثين ومراكز بحثية عربية، وكذلك أن تفيد منهم كمستشارين، وأن تشركهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية والسياسية فيها (الفيل، 2001).

سادساً: نقص المراجع العلمية المطلوبة للبحث العلمي

يري (الخضير، 1999؛ الرفاعي، 2005) أن الباحث الذي لا يتوافر له الدعم المادي والأجهزة المطلوبة لعمل التجارب وتوافر المراجع العلمية الكافية التي تعينه على القيام بمهمة البحث، وعدم وجود الدوريات أو المجلات العلمية المحكمة، التي بإمكانه أن ينشر فيها ما يتوصل إليه من أبحاث ونتائج يجد نفسه في حيرة من أمره، وقد تكون مهمته البحثية شبه مستحيلة.

ويرى الباحث أن عدم توافر هذه المراجع يقلل من دافعية الباحثين. وهذا واضح داخل أروقة الجامعات التي تعاني من قلة المراجع والمصادر العلمية الهامة التي يحتاجها عضو هيئة التدريس باستمرار، مما يكلفه عناء البحث خارج الجامعة، بل يتعدى الأمر أحياناً خارج الدولة ذاتها للبحث عن أمهات الكتب، وهذا ينطبق على الطلاب بشكل عام وطلاب الدراسات العليا بشكل خاص، وأن ندرة الأجهزة الحديثة في الجامعات تُعد من المشكلات التي تواجه الباحث.

سابعاً: عدم توافر الوقت الكافي للقيام بالأبحاث

تعاني بعض أقطار الوطن العربي من قلة المراكز البحثية المتخصصة لذلك يعول في هذا المجال على الجامعات العربية، والنخبة المتعلمة تعليماً عالياً، ولكن هذه الجامعات تعنى في المقام الأول بعملية التدريس، الأمر الذي يستنفذ وقتاً كبيراً من عضو هيئة التدريس، ويثقل أعباءه، ولا يترك له مجالاً للقيام بالدراسات والأبحاث والإبداع العلمي، خاصة لدى أعضاء هيئة التدريس الجدد الذين لم يسبق لهم القيام بعملية التدريس، والأمر الآخر ارتفاع نسبة الطلبة

إلى عضو هيئة التدريس، يُعّد مؤشراً غير مباشر على انشغال عضو هيئة التـدريس بـأمور الطلبة من تدريس وإرشاد ومتابعة وتصحيح أوراق امتحانات (الرفاعي، 2005).

ثامناً: كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الباحث وقلة توافر مساعدي الباحثين

إن الباحث في أيه جامعة مطالب بتوزيع وقته بين عدة أنشطة يتطلب كل منها الجهـد والوقت. فهناك المحاضرات والإشراف على (أو المشاركة في) الساعات التطبيقية، وأعمـال الامتحانات، والمشاركة في الأنشطة الجامعية، والاشتراك في اجتماعات المجـالس واللجـان العلمية، والإشراف على طلبة الدراسات العليا، والمشاركة في أنشطة خدمة المجتمع، والقيـام بأبحاث خاصة به، فهذه أنشطة يتعين على الباحث أن يقوم بها على مدار العام الجامعي، فمن أين يأتي الباحث بالوقت اللازم لتكريس ذهنه ونـشاطه لهـذا البحـث أو ذاك (الظـواهري، 2001).

أضف إلى ذلك أن راتب الباحث في كثير من الجامعات لا يكفيه للمعيـشة الكريمـة الأمر الذي يجعله ينصرف إلى الاستزادة من العمل للحصول على دخل إضافي، كما يـشعر الباحث في أحيان كثيرة بالغبن عندما لا يحصل على مكافأة ومكانة تتناسب وجهوده العلميـة التي أداها ضمن مؤسسته، ويزداد الأمر صعوبةً عندما يقارن حصيلة جهوده بالمكافآت التـي يحصل عليها نظراؤه من الباحثين في بعض الجامعات المتقدمة (عبد المطلب، 1997).

تاسعاً: عدم مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي

يري (سليمان، 1999؛ مرسي، 1991) أن البحث العلمـي يكلـف مبـالغ ضـخمة وبخاصة مشروعات البحث الجماعية، وهذا يستلزم توفير مصادر التمويل التـي تفـي بهـذه التكاليف، ولما كانت مصادر التمويل التي توفرها الدول لا تعطي إلا جزءا من البحوث التـي تقوم بها الجامعات، ليؤدي إلى توقف هذه البحوث أو تعطيلها، فإن الاتجاه العام في كثير مـن

الدول يتركز في البحث عم مصادر بديلة لتغطية العجز في النفقات اللازمة عن طريق مشاركة المؤسسات والشركات والهيئات أو المصانع والشركات الزراعية مقابل استفادتها من نتائج البحوث التي تجري في تطوير مشروعاتها عن طريق مساهمة الجامعات في هذا التطوير، ومن الأمثلة على مشاركة الشركات والمؤسسات في نفقات البحث العلمي أنه في أمريكا أنفقت (10) شركات عام 1980 (4 – 10) مليارات دولار، بينما أنفقت (744) شركة أمريكية كبيرة (28) مليار دولار خلال العام نفسه. وفي انجلترا تشارك شركات ومؤسسات في مشروعات بحوث بعض الجامعات تحديداً البولتكنيك، على أن تكون مشكلات هذه الشركات محوراً لهذه البحوث.

عاشراً: المعوقات المتعلقة بعدم رغبة القادرين على البحث بإجراء البحوث

إن البحث الذي لا يتمتع باهتمام حقيقي ودراسة المشكلة التي اختارها، لا يفي الدراسة ما تستحقه من الأداء الدقيق (Sax, 1979: 47). كما أن عدم توفر الحافز الأساسي الذي ينبع من الرغبة الصادقة في البحث والاهتمام بالمشكلة ودراستها، قد يدفع الباحث إلى عدم إنهاء بحثه (Mann, 1995: 15).

وهناك بعض الباحثين المؤهلين ينصرفون عن البحث العلمي ويتجهون نحو مجالات أخرى أكثر شهرة وربحاً، وبذلك يخسر البحث العلمي كفايات علمية مؤهلة، كانت الآمال معقودة عليها، كما أن الوصول إلى المراكز المرموقة تجعل البعض ينصرف عن البحث العلمي، ويتجه إلى أعمال أخرى وهناك من الباحثين يعيشون في صراع نفسي مرير، وكثيراً ما ينتهي بهم إلى إيثار السهل على الصعب والبريق والشهرة على الحقيقة العلمية (الربيع، 1994).

أحد عشر: المعوقات الإدارية

إن المشكلة الأساسية في الوطن العربي هي مشكلة الإدارة. بالرغم من وجود مشكلات مالية وعلمية جمة، لكن وجود الإدارة الفاعلة هو الذي يتغلب على جميع هذه المشكلات، لاسيما وأن الوطن العربي لا يعاني نقصاً في المساحة أو الكادر البشري أو حتى الموارد المادية، إلا أن المشكلة تكمن في التوزيع والتأهيل والتنسيق (البيج، 2008).

ومن المشكلات الإدارية التي أوردها الفيل (الفيل، 2000) والمتمثلة بالآتي:

- قلة التعاون والتنسيق بين البلدان العربية أولاً، وبين جامعات البلد الواحد ثانياً. ويتم التنسيق بين الدول عن طريق اتحاد الجامعات العربية ومجالس البحث العلمي والقيام بتبادل المعلومات والخبرات والمطبوعات والأبحاث الجماعية. ويتم ربط جامعات البلد الواحد عن طريق هيئات التخطيط والتنفيذ حتى لا تتكرر الأبحاث والجهود ويضيع الوقت والمال من جهة، أو حتى لا يكون الناتج خليطاً من الأبحاث المبعثرة التي لا يجمع بينها خط عام أو هدف مشترك من جهة أخرى.
- توسع البلاد العربية في إنشاء الجامعات، وذلك قبل توفير الأعداد اللازمة من أعضاء الهيئة التدريسية، مما أدى إلى زيادة نصيب الأستاذ من الأعباء التدريسية، و قلة نصيب الجامعة من المدرسين من جهة أخرى، وعدم الفصل بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية للباحث.
- نظام الترقيات في الجامعة لا يساعد على البحث ولا يعمل على تقدمه، حيث تعتمد معظم الجامعات معيار الزمن للترقية، حيث تشترط فترة زمنية محددة (أربع أو خمس سنوات) مع تقديم بحث علمي ولو لم يأت بجديد، وغالباً ما يجاز لاعتبارات أخرى. فالبحث والإبداع

ليسا من معايير الترقية العربية. وفي بعض الدول العربية تتدخل الأنظمة الحزبية في الترقيات والتعيينات.

- تكليف الباحث بأبحاث قد لا يرغب بها أو لا يميل إليها، أو ليس لديه الإلمام الكافي بها مما يجعل عمله دون المستوى المطلوب.

- الفساد الإداري وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ويُعّد تخلف الإدارات المسؤولة عن أجهزة البحث العلمي أحد عوائقه. فهذه الإدارات تحتمي بإجراءات بيروقراطية تعيق الحصول على التسهيلات التي يحتاجها الباحث في إجراء بحثه، وتجعل الباحث يشعر بالإحباط (سلمان، 1994).

والباحث مضطر للتعامل مع إدارات الدولة للحصول على البيانات والمعلومات وإجراء المقابلات وسواها مما يحتاجه بحثه. لكنه يفاجأ ببيروقراطية وروتين هذه الإدارات التي تعيق حصوله على احتياجات بحثه فإدارات الدولة في الأغلب تحرص على حجب بعض المعلومات بحجة السرية أو الخصوصية، وهي حجج واهية إذ لم يعد في عالم الإنترنت ومحطات التلفزة الفضائية وأجهزة التصنت شيء ينتمي إلى عالم السرية أو الخصوصية وإنما هي عقلية تشربت بالنزعة الكابتة إضافة إلى عدم الارتياح للبحث العلمي، وذلك لأنه أقدر على كشف الحقائق (الشيخلي، 2001).

إثنا عشر: عدم إعداد الباحثين إعداداً كافياً

تتسم مناهج التعليم في الدول النامية عامة، ومنها الدول العربية بأنها جامدة تعتمد على الكتاب المدرسي القائم بالأساس على حشو المعلومات النظرية التي تقدم من قبل المعلم دون السماح للطلبة بالاستفسار والتوضيح والمناقشة، والمهم في هذه المناهج المعلومات وليس أسلوب التفكير والبحث والفهم الصحيح. وتهتم المدرسة بتلقين التلاميذ مواد الدراسة ومطالبتها

بحفظها. مثل هذه المناهج تقتل عند التلاميذ النزعة للتفكير الحر والوصول إلى حلول المشكلات عن طريق التفكير المستقل، كما تقتل فيهم الرغبة في التصرف الحر وتحمل المسؤولية. وتعودهم على التمسك بالمظاهر دون الغوص في الأعماق، ودعوتهم إلى الاكتفاء والقناعة بما يعطونه بالإضافة إلى أن عرض المعلومات اللفظية دون فسح المجال للنقاش والتحدي للطالب يقتل عنده ملكة الإبداع ويميت فيه جرأة التصدي لكل ما لا يقتنع به، ويدفعه لقبول الأمور على علاتها (الفيل 2000).

ثلاثة عشر: الافتقار إلى مستلزمات البحث العلمي

تفتقر مكتبات الجامعة، والمراكز العلمية والبحثية إلى المراجع الحديثة التي تفي بحاجات البحث العلمي، لاسيما إن المكتبة الجامعية تمثل أحد المعايير الأساسية لتقييم الجامعة، ولا يمكن أن تؤدي الجامعة رسالتها إلا إذا اعتمدت على مكتبة حديثة ومتجددة (قدورة، 1986).

ويشير شحاتة(2000) إلى أن غالبية الدول العربية تنقصها بعض البيانات الإحصائية الدقيقة التي تلزم للبحوث العلمية، ومن أسباب هذه النواقص ما يأتي:

- عدم اهتمام الدول العربية اهتماماً كافياً بالإحصاء والتوثيق . ولا يخفي أن هذا الاهتمام يزداد حالياً، فقد بدأ بعضها بإنشاء مراكز لتوثيق المعلومات إلا أن أغلبها ما يزال غير مكتمل.
- فرض القيود والشروط حول الحصول على البيانات، إضافة إلى عدم توافر بيانات حديثة، وعدم تحديث بعض البيانات القديمة، وعدم تقديم تفسير موضوعي لفئة أخرى من البيانات، مما يشكل عائقاً أمام تجميع البيانات الحديثة والدقيقة اللازمة لإجراء البحث العلمي، علاوة على ندرة وتبعثر البيانات والمعلومات بسبب عدم وجود مسوح شاملة،

وعدم وجود قاعدة بيانات كمبيوترية عريضة وميسرة أمام الباحثين، وإذا وجدت تحكم البعض فيها، وفرضت السرية على بعضها مما يعيق مسيرة البحث العلمي الجامعي.

- ترى بعض الأقطار العربية أن سرية المعلومات العلمية تدخل في نطاق السلامة الأمنية لها.

إن عدم اهتمام المؤسسات بتمويل البحوث أو تقديم المال مقابل الحصول على إحصائيات وبيانات ومعطيات علمية لأنها في آخر المطاف لا تعتمد مثل هذه المعطيات في صناعة قراراتها (الصطوف، 2001).

أربعة عشر: الصعوبات المتعلقة بحرية الباحث وكفاياته

إن البيئة المناسبة هي التي توفر للعلماء والمبدعين الظروف المواتية لممارسة أعمالهم، ومن غير المتوقع أن تتوفر هذه البيئة في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية، تؤدي إلى إفقاد الأفراد الثقة في قدرتهم على الفعل والمبادرة الحرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

إن مثبطات البحث العلمي تنحصر في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الباحثون، وهي لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام (بني هاني وحماد، 1996).

أما باشا (1983) فيقسم معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية في إطار العلوم الإنسانية، والاجتماعية الى ثلاثة أنواع هي:

- **المعوقات المتعلقة بعضو هيئة التدريس:** إن الإنسان بطبعه يميل لعمل الأشياء التي يحبها، فلو حصل أن أجبر عضو هيئة التدريس على عمل بحوث لا يميل إليها بطبعه، أو ليس لديه إلمام كاف بها فإن عمله لن يكون متقناً، ويتطلب الإلمام العلمي لعضو هيئة التدريس

الإحاطة بالمعرفة في مجال تخصصه والإلمام بكيفية إجراء بحوث جادة مما يوحي بضرورة وجود انفتاح ذهني وميل علمي عند الباحث ومواصلة طريق البحث وتحمل ما يحيط بطريق البحث من مشاق ذهنية ونفسية.

- **المعوقات المتعلقة بالجامعة:** إن عدم توافر كل من المراجع المطلوبة للبحث، والجو العلمي المشجع للبحث، وكذلك عدم وجود زملاء أكفاء مهتمين بالبحث العلمي، وعدم وجود الباحثين المساعدين، وعدم توافر التسهيلات والأدوات والخدمات اللازمة للبحث، وعدم وجود الحوافز المادية والمعنوية بدرجة كافية، بالإضافة إلى العقبات والمشكلات المتعلقة بتمويل البحوث، والعبء الدراسي والإداري على عضو هيئة التدريس، كل هذا يعد من المعوقات المتعلقة بالجامعة، حيث أن للجامعة دوراً في حفز عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث متى ما تهيئة الظروف، والمتطلبات التي من شأنا تحسين وضع الإنتاجية العلمية.

- **المعوقات المتعلقة بالمجتمع:** حيث أن الباحث عضو في المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به فطبيعي أن يكون للمجتمع دور في تشجيع البحوث في الجامعة، أو إعاقتها ؛ نظراً لعوامل عديدة من بينها اتجاه المجتمع نحو العلم والبحث، وطبيعة الحياة في المجتمع، وطبيعة العلاقات الإنسانية والاجتماعية، فإذا كان المجتمع ينظر إلى الباحث نظرة الاحترام ويعمل على تبني وقبول الدراسات التي تنتجها الجامعات فإن هذا يساعد على مواصلة البحوث العلمية، بينما إذا كانت هناك فجوة بين ما يريده المجتمع وما تعمله الجامعات فإن هذا يحد من الإنتاجية العلمية ويعرقل مسيرتها.

وأورد إبراهيم وأبو زيد (2008) أن البحث العلمي يواجه في الوطن العربي العديد من المشكلات منها:

- ضعف المخصصات المالية التي ترصدها الدولة العربية للبحث العلمي.
- عدم مشاركة المؤسسات والشركات الكبرى من الأفراد في نفقات البحث العلمي.
- قلة الحوافز المادية الممنوحة للباحثين.
- تعقيد الإجراءات الروتينية المتبعة في صرف المخصصات المالية.
- قلة الفرص المتاحة لعضو هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية.
- افتقار كثير من الجامعات إلى الدورات العلمية في التخصصات المختلفة.
- مشكلات النشر العلمي للبحوث والدراسات العلمية.
- قلة الاهتمام بتوفير المختبرات وما يلزم من الأجهزة.
- التعقيدات الروتينية بشأن إجازات التفرغ العلمي.
- زيادة نصاب التدريس على الباحثين بالجامعات.
- عدم وجود تعريف شامل بأهمية الباحث للمجتمع.
- عدم وجود خطة أو إستراتيجية للبحث العلمي.
- قلة برامج تطوير وإعداد الأطر البشرية.
- عدم وجود ترابط بين البحوث العلمية وخطط التنمية.
- انعدام جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو الباحثين.
- عدم الاهتمام بتوفير التسهيلات التي يحتاجها الباحث من الأدوات والأجهزة والخدمات اللازمة في هذه المجالات.
- عدم توفير الخدمة التي يحتاجها عضو هيئة التدريس في إنجاز أعماله البحثية.
- تأثير العلاقات الاجتماعية وإعاقتها لعضو هيئة التدريس في مجال إنتاجيته.
- اتجاهات بعض الأفراد السلبية نحو البحث العلمي.

ويرى الباحث أن المعوقات كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وبعضها يتعلق بغياب الرؤيـة الإستراتيجية، وبعضها يرتبط بنقص التمويل المادي، وأولويات الإنفاق، وبعضها يتعلق بعـدم توفر الحريات، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من النخب ذوو الكفاءات العلمية المؤهلة، فـضلاً عن عدم الاهتمام بالبحث العلمي أصلاً.

شروط نجاح الإنتاج العلمي في الجامعات

هناك مجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها لنجاح الإنتاج العلمي، ومنها:

- وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين.
- المناخ الأكاديمي الملائم وتوفير أجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة.
- توفير نظم إدارية وتنظيمية مريحة تهيئ للباحث فرصة متابعة بحثه والتفرغ له.
- توفير الأموال والوقت الكافي لإجراء البحوث.
- توفير الحرية الأكاديمية التي لا ترفض المعوقات المؤثرة على نفسية الباحث.
- وجود الإدارة الوطنية التي توظف هذه الأبحاث لخدمة المجتمع وطرح المشكلات بكـل وضوح وشفافية أمام الباحثين (الخطيب والمعايعة، 2006).

ويرى الجوفي (2000) أن الإنتاج العلمي في الجامعات العربية قد تحول من كونـه مجرد نشاط أكاديمي إلى اعتباره أداة لتحقيق الكفاءة المجتمعية؛ لان للأبحاث التي قامت بهـا جامعات على مر التاريخ تأثير كبير على تنمية وتطوير مختلف جوانب الحياة.

ثانياً: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسـة التـي اسـتطاع الباحث التوصل إليها بعد الرجوع إلى المصادر المعرفية المختلفة والأدب النظري السابق في هذا المجال، وتم عرضها حسب تسلسلها الزمني:

أجرى تَوق وزاهر (1988) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي". هدفت إلى قياس الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في بعض جامعات دول الخليج العربي من خلال مؤشراتها المختلفة، كما هدفت إلقاء الضوء على أهم العوامل والمتغيرات المرتبطة بالإنتاجية العلمية، والبحث العلمي لهذه الجامعات (العوامل الشخصية، والأكاديمية). تكونت عينة الدراسة من (217) عضو هيئة تدريس. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض الإنتاجية العلمية عامة، وأشارت ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لم يقوموا بتأليف أي كتاب أو بحث، وبينت النتائج تفوق الذكور على الإناث في الإنتاجية العلمية للكتب، وهذا الفرق قد تلاشى في الإنتاجية العلمية للبحوث. وفيما يتعلق بالعوامل الأكاديمية وأثرها على الإنتاجية للكتب والبحوث. بينت النتائج أن الأساتذة المساعدين يحتلون المرتبة الأولى في الإنتاجية العلمية للكتب والبحوث، يليهم الأساتذة ثم أخيراً المدرسين. أما من حيث المتوسط العام فقد حقق الأساتذة أعلى المتوسطات، ولم تشر النتائج إلى وجود أثر ذا دلالة إحصائية للوظيفة الإدارية على الإنتاجية العلمية للكتب أو البحوث، وأن أكثر نسبة منتجة للكتب ينتمون إلى الكليات النظرية (كلية التربية)، وأكثر نسبة منتجة للبحوث من الكليات العلمية (كلية العلوم).

وأجرى هايونسوك سونج (Song, 1990) في كوريا دراسة بعنوان "العلاقة بين سلوكيات القيادة المدركة والرضا عن العمل وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية"، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن سلوكيات القيادة الخاصة بالعمداء كما يتم إدراكها من جانب أعضاء هيئة التدريس من حيث ارتباطها بالرضا عن العمل والإنتاجية في مدارس وكليات التربية، تكونت عينة الدراسة من (30) عضو من أعضاء هيئة التدريس. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة جوهرية بين سلوكيات القيادة المدركة الموجهة من خلال الإدارة

والخاصة بالعمداء ورضا أعضاء هيئة التدريس الجوهري عن العمل في كليات التربية، كذلك أبدى أعضاء هيئة التدريس درجات من الرضا أقل من المجموعات الأخرى، إضافة إلى أنــه اتجه أعضاء هيئة التدريس الذين كانوا راضين بشكل جوهري عن عملهم لامــتلاك فهــارس أكبر للإنتاجية.

كما قام الحربي (1994) بدراسة في المملكة العربيــة الــسعودية بعنــوان "الرضــا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك ســعود". هــدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي ومستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، كما هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بينهما فــي ضــوء بعض المتغيرات الديموغرافية عن طريق معرفة أثر كل من الجنسية، والمرتبة العلمية، وعدد سنوات الخدمة، ونوع التخصص، والمقترحات التي يراها أعضاء هيئة التدريس. تكونت عينة الدراسة من (340) عضو من هيئة التدريس بما نسبته (20%) من حجم المجتمــع الكلــي البالغ (1699) عضو هيئة تدريس. وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج انخفــاض المــستوى العام للإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات كل من الجنسية، والمرتبة العلمية، وعدد سنوات الخدمة على كل من الرضا الوظيفي والإنتاجية العلمية، حيث يزيد الرضا والإنتاجية لدى كــل مــن ذوي المراتب العلمية الأعلى، وذوي مدة الخدمة الأطول.

كما أجرى طناش (1995) دراسة في الأردن بعنوان "البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية:الأهداف، والحوافز، والرضا، والمشكلات". هدفت الدراسة إلــى تعرف أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. تكونت عينة الدراسة من (236) عضو هيئة تدريسية ممن كانوا قائمين على

رأس عملهم في الفصل الثاني للعام الدراسي 1992/1991. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية هي: الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وتعزيز المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية، وبينت النتائج أن أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي كانت عن: نوعية البحوث، وقدرات عضو هيئة التدريس البحثية، ومساعدة الزملاء في القسم، والكلية، وما توفره المكتبة من مراجع، ومصادر علمية، وأن أكثر المشكلات البحثية هي أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدم التشجيع على السفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث.

وأجرى السهلاوي والنويصر (1996) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية بجامعة الملك فيصل وجامعة الملك عبد العزيز". هدفت الدراسة إلى تقويم إنتاجية أعضاء هيئة التدريس وتحديد العوامل المؤثرة فيها في كليتي التربية في جامعة الملك فيصل بالإحساء، وجامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة. تكونت عينة الدراسة من (103) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الكليتين، وطلب من أفرادها الإجابة عن استبانه صممها الباحثان استناداً على أداة مصممة من قبل ثلاثة باحثين من الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج أن عينة الدراسة توقعت أن تكون إنتاجيتها المستقبلية أعلى من الإنتاجية الحالية، كما أن الإنتاجية الحالية في جانب البحث العلمي كانت الأقل من بين الجوانب الثلاثة، بالإضافة إلى أن عينة الدراسة رأت أن عامل الحضور أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، والمشاركة في قرارات الكلية، وعامل وسائل النشر والتأليف والخدمات المتعلقة بعملية

البحث غير متوافرة بالقدر المطلوب، واعتبرت هذه العوامل ذات تأثير في إنتاجيـة أعـضاء هيئة التدريس.

كما أجرى الزهراني (1997) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى:واقعها وأبرز عوائقهـا". هـدفت الدراسة إلى تحديد الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وأبرز عوائقهـا. واشتملت عينة الدراسة أعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى الحاصـلين علـى شهادة الدكتوراه والموجودين على رأس العمل في نهاية الفصل الدراسي الثاني 1416هـ، إذ كان عددهم (146) عضواً، يمثلون (60%) من المجتمع الأصلي. حيث تـم توزيـع أفـراد الدراسة حسب الدرجة العلمية. وتم جمع البيانات باستخدام استبانه بنى الباحث فقراتهـا فـي ضوء الدراسات السابقة، ومقابلات عديدة مع بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفـة، وآراء الزملاء الذين تفضلوا بتحكيم الاستبانة، وخصص الجزء الأول من الاسـتبانة لـبعض الأسئلة المتعلقة بتحديد مقدار الإنتاج العلمي للعضو، ومدى رضاه عن إنتاجه، واسم الكلية التي ينتمي لها، ودرجته الأكاديمية أما الجزء الثاني فتكون من (43) فقرة، يعبر كل منها عن عامل محتمل لإعاقة العضو عن الإنتاجية العلمية، إذ يقوم المجيب بتحديد درجة إعاقة كـل عامـل باستخدام مقياس خماسي متدرج من درجة إعاقة "كبير جداً" إلى "غير عائق"، وتنقسم فقـرات الجزء الثاني تبعاً لمصادر عوامل الإعاقة إلى الأقسام التالية: العوامل الذاتية المتعلقة بعـضو هيئة التدريس، والعوامل الاجتماعية المؤثرة في إنتاجية العضو، العوامل المتعلقة بالجامعـة. أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من ثلث أفراد الدراسة لم ينشروا أي عمل علمي وهذا مؤشـر ضعف على الإنتاجية العامة للأعضاء، كما أن حوالي (38.4%) من أفراد الدراسة لم ينشروا أي عمل علمي منذ حصولهم على الدكتوراه. كما أن الإنتاجية العلمية لعضو هيئـة التـدريس

السعودي بجامعة أم القرى منخفضة، واحتلت عوائق الإنتاجية التي مصدرها الجامعة المرتبة الأولى، تلتها المصادر الاجتماعية فالمصادر الذاتية.

وقام ليفين واستيفان (Levin & Estephan, 1997) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "إنتاجية البحث على إمتداد العمر للعلماء الأكاديميين". هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العمر والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه في مجال الفيزياء، وقد اختيرت العينة من ست مجالات فرعية للفيزياء، حيث بلغ عدد أفراد العينة (26) عضو هيئة تدريس، استخدم في هذه الدراسة عدة أدوات لمعرفة هذه العلاقة، الأولى للكشف عن عدد الأبحاث التي نشرها عضو هيئة التدريس خلال فترة زمنية محددة تقدر بعامين، والثانية لتحديد عدد الأبحاث المشتركة، بينما الأداة الثالثة فتحدد نوعية البحث. أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما تقدم عضو هيئة التدريس في السن قل إنتاجه العلمي، ويرجع ذلك إلى كبر السن وليس للأسباب أخرى، كما بينت النتائج أن المراحل البحثية تزداد بتقدم العمر ثم تأخذ في الانخفاض، ويرجع ذلك إلى تزايد الخبرة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

أما دراسة السالم (1997) في المملكة العربية السعودية بعنوان "واقع البحث العلمي في الجامعات: دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية". هدفت الدراسة إلى التعرف على وضعية البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من خلال دراسة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واستطلاع آرائهم في هذا الصدد، ومعرفة مدى تلبية مرافق المعلومات، وتجهيزاتها لاحتياجات الأعضاء البحثية. تكونت عينة الدراسة من (322) عضو هيئة تدريس. أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت بين المشاركين. وفيما يتعلق بمهمة البحث العلمي فإن غالبية المشاركين في الدراسة

يقضون مابين (1–20%) من وقتهم في هذه المهمة، ولم يذكر أحد من المشاركين أنه يقضي من وقته أكثر من (60%) في مهمة البحث العلمي.

وأشارت النتائج إلى تفاوت نظرة المشاركين للهدف من إعداد البحوث العلمية. ففيما يتعلق بالترقية العلمية فإن الغالبية ذكروا أن تلك الترقية هي الدافع وراء انغماسهم في البحوث العلمية، ذكر آخرون أن الترقية في حد ذاتها ليست هدفاً لهم. وفيما يتعلق بإثراء المعرفة فـإن الغالبية يطمحون لتحقيق هذا الهدف من وراء إعـدادهم للبحـوث العلميـة. وجـاءت نـسبة (71.7%) لا يطمحون لتحقيق هدف الإسهام في تقديم حلول لبعض المـشكلات فـي مجـال التخصص، بينما الشهرة والذيوع والانتشار بين زملاء المهنة فإن جل المشاركين لا يطمحون للشهرة الأكاديمية.

كما بينت النتائج أن غالبية المشاركين يعتقدون بوجود عزوف عن الإنتاجية العلميـة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ويرى (60.6%) من المشاركين أن من أسباب العزوف كثرة الأعباء الأكاديمية وخاصة النصاب التدريسي.

وأجرت جارلاند وريك (Garland & Rike, 2000) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس". هدفت إلى تحليل واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في تخصص علم المكتبات في جامعة نيويورك. وقد اعتمد الباحثان على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس عددها (168) عضواً، تم استخدام الاستبانة، والسجل التاريخي لكل كلية، والمصادر المرجعية كالتراجم، والسير الذاتية، وقواعد البيانات المتوفرة. أظهرت نتائج الدراسة أن الحاصلين على درجة الدكتوراه بعد سنوات طويلة من الخبرة والممارسة العلمية في التخصص هم الأغزر إنتاجاً في مجال البحوث العلمية.

وأجرى والنر وفيدر وأيبر(Wallner, Fieder & Iber, 2003) دراسة في إيطاليا بعنوان "العمر، كلفة العاملين والإنتاجية العلمية في جامعة فيينا". هدفت الدراسة إلى تحليل الملف العمري للباحثين الأكاديميين وعلاقته بكلفة العمل وإنتاجيتهم العلمية في جامعة فيينا. تكونت عينة الدراسة من (160) عضو هيئة تدريس تم تقسيمهم بحسب المرحلة العمرية إلى فئتين: الأولى تمثل الباحثين الأصغر سناً، والثانية شملت الباحثين الأكبر سناً. واستجاب أفراد عينة الدراسة إلى استبيان أُعد خصيصاً لأغراض الدراسة حيث بينت الدراسة أن كلفة البحوث للباحثين الأكبر سناً هي الأكثر وخاصة في الكليات العلمية. أما الباحثون الأصغر سناً فيزداد إنتاجهم العلمي لغايات الترقية والنشر وليس البحث العلمي فقط.

كما أجرى البنيان والبلوي (2002) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "واقع الإنتاج العلمي ومعوقاته لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية". هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس. تكونت عينة الدراسة من (140) عضو هيئة تدريس. أظهرت نتائج الدراسة أن معدل الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة (0.43) عمل لكل عضو سنوياً، وفي حالة استبعاد الأعضاء الذين لم ينشروا أي عمل علمي، يرتفع هذا المعدل ليصل (0.52) عمل سنوياً. وكان معدل الإنتاجية العلمية للأساتذة (0.87) عملاً سنوياً، وهذا المعدل أعلى من زملائهم من الأساتذة المشاركين والمساعدين حيث بلغ معدل إنتاجهم السنوي (0.48)، و(0.24) على التوالي.

وأجرى بوزمان ولي (Bozeman & Lee, 2003) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "أثر التعاون البحثي في الإنتاجية العلمية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية في ضوء تعاونهم مع العلماء والباحثين. تكونت عينة الدراسة من (443) باحث أكاديمي وعالم تم الحصول على

السيرة العلمية لكل منهم وتحليلها، ثم طُرح عليهم أسئلة فردية حول تعاونهم في الإنتاج العلمي مع باحثين آخرين. أظهرت نتائج الدراسة تنامي البحث العلمي في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، كما بينت نتائج الدراسة أن البحث تركز على أهداف النشر العلمي، وحل المشكلات، وإيجاد مخترعات جديدة.

وقام السامرائي (2003) بدراسة في العراق بعنوان "المناخ التنظيمي في جامعة بغداد وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن المناخ التنظيمي السائد في كليات جامعة بغداد والإنتاجية العلميـة لأعـضاء الهيئـات التدريـسية، والتعرف على العلاقة الإرتباطية بين المناخ التنظيمي والإنتاجية العلمية. تكونت عينة الدراسة من (490) عضو هيئة تدريس للعام الدراسي 2001/2000، وشملت العينـة (22) كليـة. أظهرت نتائج الدراسة أن المناخ التنظيمي السائد في جامعة بغداد كان في المستوى المتوسط، وبالنسبة للإنتاجية العلمية، فإنها كانت في المستوى المرفوض جداً، كما أشارت النتائج إلى أن العلاقة الإرتباطية بين المناخ التنظيمي والإنتاجية هي علاقة سلبية ضعيفة جداً وغير دالة، لكن على مستوى المجالات فقد كانت هناك علاقات ارتباطيه موجبة.

أما السماوي فقد أجرى (2004) دراسة في اليمن بعنوان "العلاقة بين المناخ التنظيمي السائد في جامعة تعز والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس". هـدفت الدراسـة إلـى الكشف عن العلاقة بين المناخ التنظيمي السائد في جامعة تعز والإنتاجية العلمية لدى أعـضاء هيئة التدريس بالجامعة. تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس اليمنيين مـن حملة الرتب العلمية (أستاذ- أستاذ مشارك- أستاذ مساعد) في جميع كليات جامعة تعز، والبالغ عددهم (109) عضو هيئة تدريس، موزعين على سبع كليات. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض

مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز، يتضح ذلك من خلال متوسطات الإنتاجية العلمية على مستوى الكتب، وعلى مستوى البحث، فقد بلغ متوسط الإنتاجية العلمية للكتب لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز (1) كتاباً لكل عضو هيئة تدريس خلال الخمس السنوات (1999-2004)، في حين بلغ متوسط الإنتاجية العلمية للبحوث (2038) بحثاً لكل عضو هيئة تدريس في نفس المدة، وأما متوسط إجمالي الإنتاجية العلمية للكتب والبحوث فقد بلغ (1.69) كتاباً وبحثاً لكل عضو هيئة تدريس في نفس المدة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً فيما يتعلق بمتوسط درجة واقع الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز، تعزى لمتغير الكلية، الجنس، بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً فيما يتعلق بمتوسط درجة واقع الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح أستاذ.

بينما أجرى الشايع (2005) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته ". هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية بجامعة الملك سعود، وتحديد أبرز معوقات الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في تلك الكليات. تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (118) عضواً. أظهرت نتائج الدراسة أن معدل الإنتاج العلمي لعينة الدراسة بلغ (85) عمل، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين كمية الإنتاج العلمي لعينة الدراسة بناءً على متغير الكلية مع أن متوسط الإنتاج العلمي لعينة الدراسة من كلية الآداب يزيد عن نظرائهم في كليتي التربية والعلوم الإدارية. ووجود فروق دالة إحصائياً بين كمية إنتاج عينة الدراسة بناءً على هذا المتغير لصالح أعضاء هيئة التدريس برتبة أستاذ.

وأجرى مازليني (Mazzolleni, 2005) دراسة في إيطاليا بعنوان "براءات الاختراع ومسابقات البحوث العلمية والتطوير في الجامعات وأثرها على الرخاء الاجتماعي". هدفت إلى الكشف عن أثر مسابقات البحوث العلمية وبراءات الاختراع في الجامعات على سعادة ورخاء المجتمع. تكونت عينة الدراسة من (263) من رؤساء الجامعات والعمداء ومساعدي العمداء ورئيس قسم، وتم استخدام المقابلات الشخصية لاستطلاع آراء المشاركين، وكذلك تم توزيع استبانه تناولت محاور الأبعاد الاقتصادية، والتنمية التكنولوجية، والأبحاث التطويرية. أظهرت نتائج الدراسة أن المنافسة في انجاز البحوث التطويرية والتسابق في تقديم براءات الاختراع والسعي الدؤوب لتطبيقها تعد من أهم إنجازات الجامعة، والتي تحقق الرخاء والسعادة في المجتمع.

كما أجرى حسين (2006) دراسة في اليمن بعنوان "العلاقة بين الرضا الوظيفي السائد في جامعة عدن والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس". هدفت الدراسة الكشف عن مستوى الرضا الوظيفي، كما هدفت التعرف على مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، وطبيعة العلاقة بينهما. تكونت عينة الدراسة من (205) عضو هيئة تدريس. أظهرت نتائج الدراسة تدني المستوى العام للإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن. وبينت النتائج وجود أثر لمتغير العمر على الإنتاجية العلمية للكتب العلمية المؤلفة والإشراف على رسائل الدراسات العليا ومناقشتها، ووجود أثر لمتغير الرتبة الأكاديمية على فئات الإنتاجية العلمية ماعدا البحوث العلمية المقبولة للنشر، ووجود أثر لمتغير الكلية على الأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة. وعدم وجود علاقة إرتباطية بين مستوى الرضا الوظيفي، ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن.

كما أجرى أبو عاشور (2006) في الأردن دراسة بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء تصوراتهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات الأردنية". هدفت إلى تعرف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء تصوراتهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات الأردنية. تكونت عينة الدراسة من (410) عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية موزعين تبعاً لمتغيرات عينة الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لمجالات المناخ التنظيمي جاءت بدرجة تقدير متوسطة، كما أظهرت النتائج أن مستوى الإنتاجية العلمية في مجال النشر العلمي قد احتل المرتبة الأولى، تلاه الإنتاجية في مجال النشاط العلمي، وكان مستوى الإنتاجية العلمية بدرجة قليلة، كما أظهرت النتائج أن الوقت المخصص من عضو هيئة التدريس لمزاولة مهنة التدريس قد احتل المرتبة الأولى، وجاء الوقت المخصص للبحث العلمي في المرتبة الثانية، ومجال خدمة المجتمع في المرتبة الثالثة. وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال البحث العلمي تعزى لمتغير صفة الجامعة لصالح الجامعات الرسمية، ولمتغير الرتبة العلمية ولصالح رتبة أستاذ مساعد، ووجود علاقة ارتباطيه إيجابية بين كل من مجالات المناخ التنظيمي، والإنتاجية العلمية، باستثناء مجال أعباء العمل فقد كانت العلاقة الارتباطية سلبية.

وقام أحمد (2007) بدراسة بعنوان "عوامل إحجام بعض أساتذة التربية عن الاستمرار في الإنتاجية البحثية، ومقترحات مواجهتها -دراسة ميدانية-". هدفت الكشف عن عوامل إحجام أساتذة التربية عن الاستمرار في الإنتاجية البحثية. تكونت عينة الدراسة من (110) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في مصر. وتكونت أداتي الدراسة من استبيان، ومقابلات شخصية. أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاجية البحثية تقل بعد الأستاذية، أما الإنتاجية العلمية الممثلة في مجمل المنشورات العلمية التي ينشرها الأستاذ سواءً تمثلت في

دراسات علمية نظرية، أو تطبيقية، أو في كتب، أو على صور مقالات عامة، فهي تزيد بعد الأستاذية. أظهرت النتائج وجود خمسة عوامل تقف وراء إحجام بعض الأساتذة عن الاستمرارية في الإنتاجية البحثية بعد الأستاذية، من أهمها العوامل المرتبطة بضعف سياسة الجامعة نحو حفز دافعية الأساتذة، وقد تمثلت هذه العوامل في قلة الحوافز الأدبية والمادية. وكذلك العوامل المحبطة لمشاعر ومعنويات الأساتذة سواءً المادية، أو الصحية، أو قلة تكريم العلماء من قبل الدولة، والسلبيات المجتمعية، والعوامل المرتبطة بصعوبة تسويق الأبحاث.

كما أجرى الحديثي (2007) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية – دراسة تقويمية–". هدفت إلى تعرف مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية، وتحديد أهم الصعوبات الأكاديمية والمجتمعية التي تواجههن. تكونت عينة الدراسة من (67) عضو هيئة تدريس من أعضاء هيئة التدريس السعوديات التربويات بكليات التربية للبنات ممكن يحملن رتبة أستاذ، أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد. أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الإنتاجية العلمية في كل من: الكتب المنشورة (المؤلفة أو المترجمة)، والبحوث العلمية، بينما لم يوجد أي إنتاج علمي للبحوث المشتركة لأفراد العينة، وأهم الصعوبات قلة الدوريات والكتب الحديثة بالكليات، وصعوبة التنقل والسفر لحضور المؤتمرات العلمية، وصعوبة التطبيق الميداني، فضلاً عن بطء إجراءات النشر.

وأجرى عون (2008) دراسة في اليمن بعنوان "واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية والعلوم بجامعتي صنعاء وتعز باليمن". هدفت إلى تعرف واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في اليمن ورصد أهم العوامل المؤثرة فيها. تكونت

عينة الدراسة من (136) عضو هيئة تدريس، وتم استخدام أسلوب المقابلة، وتوزيع الاستبانة.

أظهرت نتائج الدراسة انخفاض إنتاجية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية- صنعاء وتعز-، فيما يتعلق بإنتاج البحوث المشتركة والنشر العلمي، ووجود تأثير لمتغير الدرجة العلمية على الإنتاجية العلمية لكل من النوع، والكلية، والخبرة، والأعباء التدريسية، والإشراف على الرسائل العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

أما دراسة حواله (2009) في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي دراسة ميدانية على جامعات طيبة بالمملكة العربية السعودية". فهدفت إلى رصد واقع الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة، في ضوء مقومات الرضا الوظيفي لديهم، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. تكونت عينة الدراسة من (165) عضو هيئة تدريس موزعين على سبع كليات بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، منهم (89 من الذكور و76 من الإناث). أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة كانت ضعيفة، وتدني في إنتاجية الكتب، والمؤلفات، والترجمة، وأن استجابة صغار السن من أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي أكثر من كبار السن، ومن أهم أسباب ضعف الإنتاجية ثقل الأعباء التي يحملها عضو هيئة التدريس، والانشغال بالأعمال الإدارية، وطول إجراءات نشر البحوث في الجامعة، وقلة فرص الحضور، أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، فضلاً عن عدم توفر وسائل النشر، والتأليف، والخدمات المتعلقة بعملية البحث بالقدر المطلوب.

وأجرت راضي (2009) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة". هدفت الدراسة إلى التعرف على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة

وتحديد ما إذا كانت هناك فروق في الإنتاجية العلمية تعزى إلى متغيرات الجنسية، التخصص، والرتبة العلمية، وكذلك التعرف على الحاجات الإرشادية كما تدركها أعضاء هيئة التدريس لزيادة إنتاجيتهن العلمية. وقد تكونت عينة الدراسة من (52) عضو من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة طيبة العلمية والإنسانية بالمدينة المنورة، استجبن لاستبيان الإنتاجية العلمية، واستبيان الحاجات الإرشادية. أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس منخفضة في مجال إنتاج الكتب العلمية وكذلك الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه بينما تبدو مقبولة فيما يتعلق بعدد البحوث المنشورة، وأشارت النتائج الى وجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس في تخصصي العلوم النظرية والعلوم العلمية في كل من عدد البحوث المنشورة ومجمل الإنتاج العلمي لصالح العلوم العلمية. ووجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ ورتبة أستاذ مساعد في كل من عدد البحوث المنشورة، الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومجمل الإنتاج العلمي لصالح رتبة أستاذ. وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ ورتبة أستاذ مشارك في الإنتاجية العلمية. ووجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ مشارك ورتبة أستاذ مساعد في كل من عدد البحوث المنشورة، الإشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه، ومجمل الإنتاج العلمي لصالح رتبة أستاذ مشارك.

وأجرى ونجوانيش وبوارنكيتيونج (Wongwanich & Bowarnkitiwong, 2009) دراسة في تايلند بعنوان "واقع الإنتاجية العلمية في الجامعات الحكومية التايلندية". هدفت التعرف على واقع الإنتاجية العلمية والعوامل المؤثرة فيه في الجامعات الحكومية التايلندية. تكونت عينة الدراسة من (300) عضو هيئة تدريس من (16) جامعة حكومية تايلندية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبيان تم تقسيمه إلى (5) أجزاء. المعلومات الشخصية،

الكفاية البحثية، الترقية، الإنتاجية العلمية، العوامل المؤثرة. وباستخدام منهجية التحليل الوصفي وتحليل التباين، أظهرت نتائج الدراسة أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس العلمية كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ حجم الإنتاجية بنسبة (0.40) في السنة، وكانت جودة الإنتاجية العلمية مرتفعة، بينما درجة الدعم الجامعي المؤسسي متوسطة، وتتأثر الإنتاجية العلمية بخصائص الباحث الشخصية، وكفايته العلمية، والتعديل المادي، والدعم المعنوي، والحاجة البحثية، وتمحورت أسباب الإنتاجية العلمية بين الحاجة للترقية والنشاط العلمي.

وأجرى فاروقي وكارازي (Foroughi & Karrazi, 2009) دراسة في إيران بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة كيرمنشاه الطبية". هدفت الدراسة التعرف على واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطبية كيرمنشاه في إيران. تكونت عينة الدراسة من (210) عضو هيئة تدريس استجابوا لاستبيان تم إعداده خصيصاً لأغراض الدراسة. وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت نتائج الدراسة أن عدد البحوث التي تم إجرائها خلال فترة عشرة سنوات بلغت (2956) بحثاً، حيث كان معظمها على شكل أطروحات، ومن ثم بحوث لغايات الترقية، كما أن (73%) من الإنتاجية العلمية تم نشرها في مجلات غربية، وأن (31) بحثاً منها كانت لغايات النشاط العلمي والاختراعات.

وأجرى العريني والعتيبي (2010) دراسة في المملكة العربية السعودية بعنوان "واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية". هدفت التعرف على واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها، وعلى الإمكانات المستقبلية، وأهم المعوقات التي تواجه هذه المراكز بكليات المعلمين في الجامعات السعودية. وتم توزيع أداة الدراسة على (143) مسؤولاً من مسؤولي مراكز البحوث (العمداء، الوكلاء، مديري المراكز، أعضاء مجالس الإدارة لمراكز البحوث). أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات التي تقدمها وتقوم بها

مراكز البحوث في كليات المعلمين ضعيفة في عمومها، أما الإمكانات المستقبلية لمراكز البحوث في كليات المعلمين فيرى أفراد الدراسة أن هناك إمكانات عالية في ظل الموارد المتاحة، وقد كان من أبرز المعوقات التي تواجه هذه المراكز" غياب الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للباحثين"، "وقلة المخصصات المالية للبحث التربوي"، و"ضعف الاتصال بين مراكز البحث التربوي".

وأجرت يوشيمورا (Yoshimura, 2010) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس". هدفت التعرف على واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وخصوصا الإناث في ضوء التفاعل الاجتماعي والتمكين بين أعضاء هيئة التدريس. تكونت عينة الدراسة من (412) عضو هيئة تدريس يعملن في الجامعات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق مقياس ينتلز وميلتز (Nettels & Millets, 2006) للإنتاجية العلمية حيث شمل أبعاد الإنتاجية والتفاعل الاجتماعي والتفاعل الأكاديمي، كما شمل المقياس المعلومات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس الإناث جاءت بدرجة متوسطة، حيث كان الهدف الأول لها الترقية بينما جاء مجال النشاط العلمي ثانياً، ومجال خدمة المجتمع في المرتبة الأخيرة. وبينت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفاعل الاجتماعي والتفاعل الأكاديمي من جهة ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس الإناث. وجاء الإنتاج المرتبط بالبحوث بنسبة (75%)، أما الإنتاج العلمي للكتب فقد كان بنسبة (25%).

كما أجرت إبراهيم (2010) دراسة في مصر بعنوان "دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها". هدفت تحديد مفهوم الإنتاجية العلمية

والعوامل المؤثرة فيها ومعرفة أساليب الاتصال العلمي وخصائصه والكشف عن واقع الاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها، وأهم الصعوبات والمعوقات مع تقديم تصور مقترح لدعم أساليب الاتصال العلمي لزيادة الإنتاجية العلمية. واستخدمت المنهج الوصفي – الاستبيان. تكونت عينة الدراسة من (137) عضو هيئة تدريس. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الإنتاجية العلمية من الكتب والأبحاث لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها. وانخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على براءات اختراع في التخصص، وكذلك الذين حصلوا على جوائز (بحثية أو تشجيعية أو تقديرية). واختلاف الإنتاجية العلمية باختلاف الدرجة الأكاديمية وباختلاف نوع الكلية.

وأجرى هاسلباك ورينتيس وريكز (Hasselback & Reckers, 2010) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى مقارنة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس قسم المحاسبة في الفترتين ما بين (1989-1993) (1999-2003)، كما هدفت التعرف على واقع الإنتاجية العلمية وأهدافها. تكونت عينة الدراسة من (38) مجلة علمية محكمة في مجال المحاسبة تم تقسيمها إلى ثلاث فئات: مجلات إسلامية، مجلات ذات مستوى أكاديمي مرتفع، مجلات أخرى. ومن ثم تم إنشاء قاعدة بيانات للباحثين شملت السيرة الذاتية وتكرار الإنتاج ونوعية الإنتاج. وبعد الانتهاء من الإعداد تم تحليل البيانات نوعياً ومقارنتها. أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاج العلمي بدأ لجميع أعضاء هيئة التدريس بعد السنة الخامسة من التعيين كنتيجة للحاجة للترقية. وكان إنتاج فئة (1999-2003) أعلى من أنتاج الفئة الأولى العلمي بسبب الاعتماد على الفئة الثالثة من المجلات وخصوصاً خارج الولايات المتحدة الأمريكية. كما كان الإنتاج العلمي موجهاً نحو النشر العلمي بشكل كبير ونمو المؤتمرات بشكل متوسط ونمو خدمة المجتمع بدرجة متدنية.

وأجرى باجالكوتي وسانجام (Bogalkoti & Sangam, 2010) دراسة هدفت تحليل واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس لجامعة كارينتاك للعلوم والتكنولوجيا الهندية خلال الفترة بين (2001-2010). تكونت عينة الدراسة من (1687) ورقة بحثية نشرها أعضاء هيئة التدريس في سبعة أقسام (الكيمياء، علم الحيوان، الفيزياء، الأحياء، الرياضيات، الإحصاء، علم الأرض). وبإجراء التحليل النوعي القائم على دراسة الوثائق وتحليلها بينت الدراسة أن أكثر الأبحاث المنشورة هي أبحاث تختص بالكيمياء، وأن سببها هو النشاط العلمي وغايات الترقية، أما العوامل المؤثرة في الإنتاجية فهي تفرغ عضو هيئة التدريس والتمويل والحاجة لخدمة المجتمع.

وأجرت هوجز (Hughes, 2010) دراسة هدفت الكشف عن واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في أيوا في الولايات المتحدة الأمريكية والعوامل المؤثرة فيه. تكونت عينة الدراسة من (845) عضو هيئة تدريس استجابوا على استبيان أُعد خصيصاً لتنفيذ أهداف الدراسة، أظهرت نتائج الدراسة أن الذكور أكثر إنتاجيه علمية من الإناث، كما كان الهدف الأول للإنتاج العلمي هو الترقية ومن ثم النشاط العلمي. وأشارت النتائج إلى وجود أثر لعوامل بيئة العمل والتمويل على الإنتاجية العلمية.

وأجرى كريسبي وديستي وفونتانا وجيونا (Crespi, D'este, Fontana & Geuna, 2011) دراسة في بريطانيا هدفت التعرف إلى العوامل الأكاديمية المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية. تكونت عينة الدراسة من (666) عضو هيئة تدريس قاموا بنشر (4337) ورقة بحثية سواءً في مجلات علمية محكمة أو في مؤتمرات مختلفة. وباستخدام التحليل النوعي للبيانات التي تم جمعها، أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاجية العلمية وجهت نحو إيجاد مخترعات جديدة بدرجة كبيرة،

ونحو الترقية بدرجة متوسطة. كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين زخم الإنتاج العلمي وتلقي أعضاء هيئة التدريس البريطانيين للتحويل المالي الكافي. ووجود أثر ايجابي لخصائص عضو هيئة التدريس الأكاديمية، وبين كم إنتاجيته العلمية.

التعقيب على الدراسات السابقة

استعرض الباحث عدداً من الدراسات العربية والأجنبية، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويتضح من خلال التمعن في هذه الدراسات أنها تناولت الإنتاج العلمي، لكن القليل منها من تحدثت عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وواقع إنتاجهم العلمي، والعوامل المؤثرة فيه، وسبل التطوير.

ويتبين مما سبق عرضه من دراسات أنه يمكن تصنيفها إلى:

- دراسات تناولت واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بشكل مباشر مثل دراسة (توق وزاهر، 1988؛ طناش، 1995؛ السهلاوي ونوبصر، 1996؛ Galan & Reek, 2000). وهناك دراسات حاولت أن تربط بين متغيري الرضا الوظيفي والإنتاج العلمي كدراسة (الحربي، 1994). ومنها ما تناول الحاجات الإرشادية والإنتاجية العلمية كدراسة (راضي، 2009). كما حاولت بعض الدراسات التعرف على العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ومنها دراسة (الزهراني، 1997؛ Wallner, Fieder & Iber, 2003؛ البنيان والبلوي، 2002؛ Bozeman & Lee, 2003).

وقد خرج الباحث من هذه الدراسات بالآتي:

- أن أعضاء هيئة التدريس يحتاجون إلى الموازنة بالبحث العلمي إلى جانب عمليتي التدريس وخدمة المجتمع.

- أكدت معظم الدراسات على أن درجة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس متوسطة بشكل عام وتهدف لغايات الترقية في المقام الأول.
- على الرغم من أن هذه الدراسات طبقت في بيئات مختلفة، ولكل بيئة من هذه البيئات خصائصها التي تميزها عن غيرها، إلا أن نتائج معظمها تشير إلى أن واقع الإنتاج العلمي متوسط إلى متدن بشكل عام.
- هناك قصور في الإنتاج العلمي الذي يخدم المجتمع.
- إن جميع الدراسات أشارت إلى أهمية البحث العلمي في جميع المجالات.
- إن معظم الدراسات التي أجريت في البلاد العربية اتفقت على تدني المستوى العام للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ولكنهم اختلفوا حول أثر المتغيرات والأسباب.
- تتشابه معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، من حيث استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، واعتماد معظمها على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.
- إن عينة الدراسة هم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- التوسع في عينة الدراسة بين عدد من الجامعات السعودية للتعرف على الإنتاج العلمي في كل جامعة والعوامل المؤثرة فيه وأبرز مقترحات التطوير التي طرحها أفراد عينة الدراسة.
- إن الدراسة الحالية هي الأولى من نوعها (حسب علم الباحث)، والتي أجريت في خمس جامعات سعودية تناولت الإنتاج العلمي، والعوامل المؤثرة، ومقترحات للتطوير.
- تناولت معظم الدراسات السابقة متغير الجنس، في حين لم تتناول هذه الدراسة ذلك المتغير بسبب صعوبة تطبيق الباحث في البيئة السعودية على ذلك المتغير.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في:

- تأصيل الإطار الفكري لموضوع الدراسة، وبالتالي إعطاء تصور واضح لموضوع الدراسة.
- وضع تصور واضح لمنهج دراسته، وتصميم أدواتها.
- أثراء الأدب النظري، ومعرفة المراجع التي استفاد منها الباحثون.
- الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في النتائج، التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ومقارنة نتائج الدراسة الحالية معها، ومناقشة نتائجها وتفسيرها.

موقع دراسة الباحث الحالية من الدراسات السابقة:

- إن الدراسات المتعددة هذه تشكل أرضية صلبة لهذه الدراسة الحالية، وتكون إطاراً هاماً لمعرفة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؛ ولهذا فقد أتى هذا البحث معززاً لهذه الدراسات من جهة، ومركزاً على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وتطوير البحث وتفعيله من جهة أخرى، بالصورة التي تليق بهم باعتبارهم النخبة المؤهلة لذلك.
- إن الدراسات السابقة تناولت موضوع الإنتاجية العلمية من زوايا محددة دون الأخرى، وبقيت جزئية لم تغط جميع الجوانب، في حين أن البحث الحالي حاول تغطية جميع الجوانب. وأضافت هذه الدراسة بعداً آخر لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى، وهو التعرف على أبرز مقترحات أعضاء هيئة التدريس حول الإنتاجية العلمية وسبل تطويرها.

وبالتالي فإن الدراسة الحالية هي امتداداً للدراسات السابقة، حيث أقترح بعض الباحثين إعادة البحث كل خمس سنوات لإكمال ما لم يتناوله بحثه، وهذا ما تم فعله على أرض الواقع، ونتائج بحث هذه الدراسة أعطت تأكيداً على معظم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، والطريقة والإجراءات التي تم فيها اختيار العينة والأدوات المستخدمة وإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات واستخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة

أعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسته حيث ساعد ذلك في الوقوف على تقدير استجابات أفراد العينة للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة السعودية والعوامل المؤثرة فيها ومقترحاتهم للتطوير.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعودية، للعام الجامعي 2011/2010. وقد تم مراعاة التوزيع الجغرافي ، والبالغ عددهم 5498عضو هيئة تدريس، والجدول رقم(8) يبين توزيعهم على المتغيرات المستقلة

الجدول (8)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيري الجامعة والرتبة العلمية

الرتبة العلمية / الجامعة	أستاذ		مشارك		مساعد		الكلي	
	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة
الملك سعود	659	66	839	84	1582	158	3080	308
الدمام	145	15	216	22	670	67	1031	104
طيبة	69	7	136	14	580	58	785	79
جازان	26	3	75	8	222	22	323	33
حائل	8	1	19	2	252	25	279	28
الكلي	907	92	1285	130	3306	330	5498	552

المصدر: إحصاءات موقع التعليم العالي

عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية بنسبة 10% على الأقل من أفـراد مجتمـع الدراسة. إذ تم توزيع (656) استبانه عليهم بعد موافقة الجهـات المـسؤولة، وقـد اسـترجع منها(589) استبانه، واستبعد (37) استبانه لعدم استيفائها كافـة المعلومـات، وعلـى وجـه الخصوص المتغيرات المستقله. وتبقى (525) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي. وبذلك يكون مجموع الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي(552) استبانه.

أداتي الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم أداة الدراسة:

الأولى: تمثل استبانه لمعرفة العوامل المؤثرة في الإنتاج ، وذلك بعـد الرجـوع إلـى الأدب النظري والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، حيث استفاد الباحث مـن دراسـة الزهراني(1997)، والشايع(2005) في تصميم أداة الدراسة، وكان مجالاتهـا (3) مجـالات، المجال الأول :العوامل المتعلقة بالجامعة، والمجال الثاني:العوامل الذاتية المتعلقة بعضو هيئة التدريس، أما المجال الثالث:العوامل الاجتماعية المؤثرة في إنتاجية العضو. وتكونـت جميـع المجالات من (30) فقرة.

الثانية: عبارة عن أسئلة مفتوحة تم عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لمعرفة مقترحاتهم عن تطوير الإنتاج العلمي.

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين للحكم علـى فقرات الاستبانه، وإبداء ملاحظاتهم حولها، والتعرف على مدى انتمـاء الفقـرات لمجـالات الدراسة، ومدى سلامتها اللغوية، وقد بلغ عدد المحكمـين(22) محكمـاً مـن ذوي الخبـرة

والاختصاص، في كل من جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة مؤته، وجامعة دمشق، وجامعة آل البيت، وجامعة حائل في المملكة العربية السعودية(أنظر الملحق رقم 4)، وتم الأخذ بآراء ومقترحات لجنة التحكيم، فقد تم حذف الفقرات المكـررة، والفقـرات التـي لا تنتمـي للمجالات(أنظر الملحق 1)، وأصبحت الاستبانه بعد التعديلات بصورتها النهائية مكونـة مـن (30) فقرة(أنظر الملحق رقم 2).

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة والإعادة لأداة الدراسة (Test-Retest)، وذلـك عـن طريق الاختبار وإعادة الاختبار ، قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية مؤلفة مـن (50) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة، وبفارق زمني مدته أسبوعين بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي، وتم حساب معامل الثبات للاتساق الداخلي بطريقة كرونبـاخ ألفـا حيـث تراوحت قيم معاملات الثبات للمجالات بين(0.71- 0.89)، وبلغ معامل الثبات علـى الاداة الكلية(0.91) ويوضح الجدول رقم(9) قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفـا للمجـالات والأداة الكلية.

الجدول (9)

معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة الثانية

مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومجالاته:	ثبات الاتساق الداخلي	ثبات الإعادة	عدد الفقرات
مجتمعية حافزة	0.89	0.73	7
جامعية حافزة	0.88	0.72	7
ذاتية حافزة	0.82	0.80	4
ذاتية مثبطة	0.71	0.81	4
جامعية مثبطة	0.76	0.83	3
مجتمعية مثبطة	0.77	0.84	3
الكلي للمقياس	**0.91**	**0.78**	**28**

يلاحظ من الجدول (9) أن قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة ومجالاتها تعد ملائمة لأغراض تطبيق أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة.

تصحيح الأداة

استخدم الباحث لتقدير العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي التدريج التالي:

1-أقل من2.33 تأثيرها بدرجة "متدنية".

2.33- أقل من 3.66 تأثيرها بدرجة" متوسطة".

3.66- 5 تأثيرها بدرجة" مرتفعة".

بينما استخدم لتقدير المقترحات التدريج التالي:

0.01 % - أقل من 33.33 % درجة " متدنية".

33.33 % - أقل من 66.66 % درجة" متوسطة".

66.66 % - 100.0 % درجة " مرتفعة".

إجراءات الدراسة

لإتمام إجراءات الدراسة قام الباحث بإتباع الخطوات الآتية:

- تصميم أدوات الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينته بالطريقة الطبقية العشوائية.
- مخاطبة الجهات المختصة للحصول على الموافقة للقيام بإجراءات الدراسة.
- توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة.
- إجراء المقابلات المفتوحة.
- استعادة أدوات الدراسة وتدقيقها لغرض التحليل الإحصائي.

- إدخال البيانات إلى الحاسوب لمعالجة البيانات واستخراج النتائج.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على أربع متغيرات، منها ثلاث متغيرات مستقلة، ومتغير تابع:

أولاً: المتغيرات المستقلة

- الكلية ولها فئتان (علمية، إنسانية).
- الرتبة الأكاديمية ولها ثلاث مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).
- الجامعة ولها خمس فئات (جامعة الملك سعود، جامعة حائل، جامعة الدمام، جامعة طيبة، جامعة جازان).

ثانياً: المتغير التابع

درجة تقدير للعوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي في الجامعات السعودية

المعالجة الإحصائية

- للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومجالاتها وترتيبها تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية. وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة ثم تم إجراء تحليل التباين على الأداة الكلية للأداة ،كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالدرجات الفرعية لمجالات أداة الدارسة، وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة ثم تم إجراء تحليل التباين المتعدد على الدرجات الفرعية لمجالات أداة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة متبوعة بإجراء تحليل التباين على الدرجات الفرعية لمجالي أداة الدراسة كل على حدة وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والعوامل المؤثرة فيه، ومقترحات للتطوير في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

الذي نص على: **"ما كمية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم خلال الفترة من 2006- 2010؟".**

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالإنتاج العلمي، كما هو مبين في الجدول (10).

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات للانتاج العلمي في الجامعات السعودية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (10)

المتوسطات الحسابيةُ والانحرافات المعياريةُ للإنتاج العلمي مرتبةٌ تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدد البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس سنوات الماضية:2010-2006	3.22	2.82
2	عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة فيها خلال الخمس سنوات الماضية-2006 2010:	2.99	2.80
3	عدد رسائل الماجستير التي أشرفت عليها خلال الخمس سنوات الماضية-2006 2010:	2.44	2.97
4	عدد أطروحات الدكتوراه التي أشرفت عليها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010:	1.67	2.72
5	عدد الكتب العلمية التي ألفتها خلال الخمس سنوات الماضية:2010-2006	.84	1.30
6	عدد الكتب العلمية التي ترجمتها أو حققتها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010:	0.30	0.67
	عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال تخصصك خلال الخمس سنوات الماضية:2010-2006	0.02	0.18

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (0.02-3.25)، حيث جاءت البحوث التي تم نشرها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس سنوات الماضية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.22)، تلاه في المرتبة الثانية بعدد المشاركة في المؤتمرات بمتوسط حسابي بلغ (2.99)، بينما جاءت عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال تخصصك خلال الخمس سنوات الماضية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (0.02).

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

الذي نص على: "**ما العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية**"؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ومجالاته مع مراعاة ترتيب المجالات ترتيباً تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما هو مبين في الجدول (11).

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومجالاته مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	رقم المجال	مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومجالاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	جامعية حافزة	4.253	0.84	مرتفعة
2	5	جامعية مثبطة	3.834	0.95	
3	3	ذاتية حافزة	3.699	0.93	متوسطة
4	1	مجتمعية حافزة	3.666	0.92	
5	6	مجتمعية مثبطة	3.588	0.96	
6	4	ذاتية مثبطة	3.587	0.88	
		الكلي للمقياس	**3.816**	**0.61**	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (11) أن العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس جاءت ضمن درجة تأثير (مرتفعة) بمتوسط حسابي (3.816)، وقد جاءت مجالات المقياس وفقاً للترتيب الآتي:

1- جاءت العوامل الجامعية ذات التأثير الإيجابي (الحافزة) في المرتبة الأولى ضمن درجة تأثير مرتفعة.

2- جاءت العوامل الجامعية ذات التأثير السلبي (المثبطة) في المرتبة الثانية ضمن درجة تأثير مرتفعة.

3- جاءت العوامل الذاتية ذات التأثير الإيجابي(الحافزة) في المرتبة الثالثة ضمن درجة تأثير مرتفعة.

4- جاءت العوامل المجتمعية ذات التأثير الإيجابي (الحافزة) في المرتبة الرابعة ضمن درجة تأثير متوسطة.

5- جاءت العوامل المجتمعية ذات التأثير السلبي (المثبطة) في المرتبة الخامسة ضمن درجة تأثير متوسطة.

6- جاءت العوامل الذاتية ذات التأثير السلبي (المثبطة) في المرتبة السادسة ضمن درجة تأثير متوسطة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بكل فقرة من فقرات مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية كل على حده وفقاً للمجال الذي تتبع له مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، والجدول (12) يبين ذلك.

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بفقرات مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مرتبة ترتيباً تنازلياً

المجال	الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مجتمعية حافزة	1	26	ارتباط البحث العلمي الوثيق بالواقع	3.818	1.02	مرتفعة
	2	23	تقدير المجتمع للإنتاج العلمي	3.784	1.20	
	3	25	إلمام الباحثين في الجامعات بمشكلات المجتمع الأساسية	3.755	0.99	
	4	27	الثقة بأن الإنتاج العلمي هو السبيل الأمثل لحل المشكلات التي تواجه المجتمع	3.754	1.06	
	5	22	الطلب على البحث العلمي من قبل المجتمع	3.653	1.21	متوسطة
	6	24	دور خدمات الإعلام في تشجيع الإنتاج العلمي	3.585	1.14	
	7	21	مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث	3.317	1.33	
جامعية حافزة	1	5	توفير شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات	4.392	0.94	مرتفعة
	2	2	تسهيل إجراءات النشر العلمي	4.379	0.93	
	3	3	توفير الدوريات العلمية المخصصة للباحثين	4.379	1.02	
	4	6	زيادة الدعم المالي للبحث العلمي	4.315	1.07	
	5	4	توفير حوافز مادية مجزية للباحثين	4.187	1.11	
	6	1	تسهيل حضور المؤتمرات الخارجية لعضو هيئة التدريس	4.156	1.06	
	7	7	استفادة المهن من نتائج البحوث	3.959	1.15	
ذاتية حافزة	1	17	رغبة عضو هيئة التدريس في الابتكار والتجديد	3.786	1.14	مرتفعة
	2	18	ارتفاع التكاليف المادية التي يتحملها عضو هيئة التدريس في سبيل الإنتاج العلمي	3.734	1.15	
	3	15	زيادة الخبرة التدريسية لدى عضو هيئة التدريس	3.732	1.17	
	4	16	رغبة عضو هيئة التدريس في إنتاج العمل العلمي المشترك	3.545	1.16	متوسطة
ذاتية مثبطة	1	13	الاستعداد النفسي لعضو هيئة التدريس تجاه الإنتاج العلمي	3.799	1.19	مرتفعة
	2	11	توفير المردود المادي العائد لعضو هيئة التدريس من الإنتاج العلمي	3.719	1.22	
	3	12	كثرة الالتزامات الاجتماعية لعضو هيئة التدريس	3.638	1.09	متوسطة
	4	14	نزوع عضو هيئة التدريس إلى الرضا الذاتي الذي تحقق بالحصول على درجة الدكتوراه	3.191	1.27	
جامعية مثبطة	1	8	ارتفاع العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس	4.104	0.99	مرتفعة
	2	10	تكليف أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الإدارية	4.031	1.08	
	3	9	محاسبة عضو هيئة التدريس على التقصير بالإنتاج	3.367	1.35	متوسطة
مجتمعية مثبطة	1	30	العيش في وسط مجتمع لا يهتم بالإنتاج العلمي	3.739	1.17	مرتفعة
	2	29	غياب التنسيق بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في الاستفادة من نتائج البحث	3.694	1.16	
	3	28	حساسية المجتمع نحو البحث ذات الطابع النقدي للمشكلات	3.331	1.15	متوسطة

يلاحظ من الجدول (12) أن النتائج الخاصة به جاءت مصنفة وفقاً لمجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس على النحو الآتي:

أ- فيما يخص مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة): صنفت ضمن درجتي تأثير على النحو الآتي:

1- ضمن درجة تأثير (مرتفعة): على الفقرات ذوات الرتب (1-4) بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.754-3.818) مرتبة تنازلياً.

2- ضمن درجة تأثير (متوسطة): على الفقرات ذوات الرتب (5-7) بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.317-3.653) مرتبة تنازلياً.

ب- فيما يخص مجال عوامل جامعية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة): صنفت ضمن درجة تأثير واحدة (مرتفعة) على الفقرات ذوات الرتب (1-7) بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.959-4.392) مرتبة تنازلياً.

ج- فيما يخص مجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة): صنفت ضمن درجتي تأثير على النحو الآتي:

1- ضمن درجة تأثير مرتفعة: على الفقرات ذوات الرتب (1-3) بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.732-3.786) مرتبة تنازلياً.

2- ضمن درجة تأثير متوسطة: على الفقرة ذات الرتبة 4 التي نصت على:" رغبة عضو هيئة التدريس في إنتاج العمل العلمي المشترك" بمتوسط حسابي مقداره (3.545).

د- فيما يخص مجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): صنفت ضمن درجتي تأثير على النحو الآتي:

1- ضمن درجة تأثير مرتفعة: على كل من الفقرتين ذواتي الرتب (2،1) بمتوسطين حسابيين مقدارهما (3.799،3.719) مرتبين تنازلياً.

2- ضمن درجة تأثير متوسطة: على كل من الفقرتين ذواتي الرتب (4،3) بمتوسطين حسابيين مقدارهما (3.638،3.191) مرتبين تنازلياً.

هـ- فيما يخص مجال عوامل جامعية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): صنفت ضمن درجتي تأثير على النحو الآتي:

1- ضمن درجة تأثير (مرتفعة): على كل من الفقرتين ذواتي الرتب (2،1) بمتوسطين حسابيين مقدارهما (4.104،4.031) مرتبين تنازلياً.

2- ضمن درجة تأثير (متوسطة): على الفقرة ذات الرتبة (3) التي نصت على:" محاسبة عضو هيئة التدريس على التقصير بالإنتاج" بمتوسط حسابي مقداره (3.367).

و- فيما يخص مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): صنفت ضمن درجتي تأثير على النحو الآتي:

1- ضمن درجة تأثير (مرتفعة): على كل من الفقرتين ذواتي الرتب (2،1) بمتوسطين حسابيين مقدارهما (3.739،3.694) مرتبين تنازلياً.

2- ضمن درجة تأثير (متوسطة): على الفقرة ذات الرتبة (3) التي نصت على: "حساسية المجتمع نحو البحث ذات الطابع النقدي للمشكلات" بمتوسط حسابي مقداره (3.331).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

الذي نص على: "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في استجابات أفراد العينة على العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف متغيرات (الكلية- الدرجة العلمية- الجامعة)**"؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تبعاً لاختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة، كما هو مبين في الجدول (13).

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغير المستقل	مستويات المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الكلية	إنسانية	3.804	0.66
	علمية	3.836	0.53
الجامعة	الملك سعود	3.815	0.56
	حائل	3.822	0.70
	طيبة	3.859	0.59
	الدمام	3.804	0.74
	جازان	3.748	0.58
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.877	0.51
	أستاذ مشارك	3.791	0.58
	أستاذ مساعد	3.808	0.65

يلاحظ من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية

ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة، وللتحقق من جوهرية الفروق الظاهرية السالفة الذكر فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي على مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة، كما هو مبين في الجدول (14).

الجدول (14)

تحليل التباين الثلاثي على مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي ككل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الكلية	0.145	1	0.145	0.383	0.536
الجامعة	0.333	4	0.083	0.220	0.927
الرتبة الأكاديمية	0.446	2	0.223	0.589	0.555
الخطأ	207.270	548	0.378		
الكلي	208.175	555			

يتضح من الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لمتغيرات الدراسة(الكلية، الجامعة، الرتبة الأكاديمية).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تبعاً لاختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة، كما هو مبين في الجدول (15).

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية

مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس	المتغير المستقل	مستويات المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجتمعية حافزة	الكلية	إنسانية	3.639	0.97
		علمية	3.712	0.84
	الجامعة	الملك سعود	3.627	0.86
		حائل	3.605	1.13
		طيبة	4.020	0.76
		الدمام	3.588	1.06
		جازان	3.513	0.93
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.705	0.89
		أستاذ مشارك	3.767	0.90
		أستاذ مساعد	3.616	0.94
جامعية حافزة	الكلية	إنسانية	4.232	0.86
		علمية	4.287	0.80
	الجامعة	الملك سعود	4.249	0.80
		حائل	3.955	0.99
		طيبة	4.590	0.58
		الدمام	4.261	0.92
		جازان	3.786	0.92
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	4.404	0.69
		أستاذ مشارك	4.274	0.80
		أستاذ مساعد	4.202	0.88
ذاتية حافزة	الكلية	إنسانية	3.716	0.93
		علمية	3.671	0.94
	الجامعة	الملك سعود	3.871	0.74
		حائل	4.007	0.59
		طيبة	3.026	1.18
		الدمام	3.495	1.12
		جازان	4.016	0.65
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.785	0.93
		أستاذ مشارك	3.498	0.99
		أستاذ مساعد	3.755	0.90

مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس	المتغير المستقل	مستويات المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذاتية مثبطة	الكلية	إنسانية	3.570	0.91
		علمية	3.615	0.82
	الجامعة	الملك سعود	3.549	0.89
		حائل	3.776	0.72
		طيبة	3.404	0.91
		الدمام	3.695	0.86
		جازان	3.813	0.74
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.484	0.96
		أستاذ مشارك	3.479	0.89
		أستاذ مساعد	3.658	0.84
جامعية مثبطة	الكلية	إنسانية	3.831	0.98
		علمية	3.839	0.90
	الجامعة	الملك سعود	3.721	0.85
		حائل	3.693	0.90
		طيبة	4.132	1.18
		الدمام	4.003	1.04
		جازان	3.792	0.76
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.968	0.84
		أستاذ مشارك	3.789	0.96
		أستاذ مساعد	3.814	0.97
مجتمعية مثبطة	الكلية	إنسانية	3.591	1.01
		علمية	3.584	0.89
	الجامعة	الملك سعود	3.616	0.85
		حائل	3.965	0.70
		طيبة	3.222	1.25
		الدمام	3.603	1.06
		جازان	3.719	0.84
	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.602	0.89
		أستاذ مشارك	3.534	1.00
		أستاذ مساعد	3.605	0.97

يلاحظ من الجدول (15) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بكل مجال من مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في

الجامعات السعودية ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة؛ ونظراً لوجود علاقات ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة، كما هو مبين في الجدول (16).

الجدول (16)

تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة

الأثر	الاختبار المتعدد	قيمة الاختبار المتعدد	ف الكلية المحسوبة	درجة حرية الفرضية	درجة حرية الخطأ	الدلالة الإحصائية
الكلية	Hotelling's Trace	0.005	0.467	6	543	0.833
الجامعة	Wilks' Lambda	0.716	7.929	24	1895.51	0.000
الرتبة الأكاديمية	Wilks' Lambda	0.933	3.181	12	1086	0.000

يتبين من الجدول (16)، وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لكل من متغيري الدراسة المستقلة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية)، على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، في حين لم يثبت وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغير الكلية على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؛ ولتحديد على أي من مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية كان أثره متغيري الدراسة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية)، فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي كل على حده، كما هو مبين في الجدول (17).

الجدول (17)

تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي كل على حده، وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الكلية	مجتمعية حافزة	0.838	1	0.838	1.007	0.316
	جامعية حافزة	0.264	1	0.264	0.395	0.530
	ذاتية حافزة	0.213	1	0.213	0.279	0.597
	ذاتية مثبطة	0.286	1	0.286	0.379	0.538
	جامعية مثبطة	0.001	1	0.001	0.001	0.980
	مجتمعية مثبطة	0.021	1	0.021	0.024	0.878
الجامعة	مجتمعية حافزة	12.815	4	3.204	**3.849**	0.004
	جامعية حافزة	19.488	4	4.872	**7.294**	0.000
	ذاتية حافزة	58.007	4	14.502	**18.984**	0.000
	ذاتية مثبطة	7.071	4	1.768	2.342	0.054
	جامعية مثبطة	15.896	4	3.974	**4.523**	0.001
	مجتمعية مثبطة	16.737	4	4.184	**4.616**	0.001
الرتبة الأكاديمية	مجتمعية حافزة	3.430	2	1.715	2.061	0.128
	جامعية حافزة	3.518	2	1.759	2.633	0.073
	ذاتية حافزة	9.759	2	4.880	**6.388**	0.002
	ذاتية مثبطة	3.810	2	1.905	2.525	0.081
	جامعية مثبطة	3.297	2	1.648	1.876	0.154
	مجتمعية مثبطة	0.567	2	0.284	0.313	0.732
الخطأ	مجتمعية حافزة	456.091	548	0.832		
	جامعية حافزة	366.034	548	0.668		
	ذاتية حافزة	418.624	548	0.764		
	ذاتية مثبطة	413.532	548	0.755		
	جامعية مثبطة	481.481	548	0.879		
	مجتمعية مثبطة	496.771	548	0.907		
الكلي	مجتمعية حافزة	471.995	555			
	جامعية حافزة	389.001	555			
	ذاتية حافزة	484.002	555			
	ذاتية مثبطة	425.000	555			
	جامعية مثبطة	499.444	555			
	مجتمعية مثبطة	514.015	555			

يتبين من الجدول (17) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالــة ($\alpha = 0.05$) على المتوسطات الحسابية الخاصة بمجالات مقياس العوامل المــؤثرة فــي الإنتــاج العلمــي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية (مجتمعية حافزة، جامعية حافزة، ذاتية حافزة، جامعية مثبطة، مجتمعية مثبطة)، تعزى لمتغير الجامعة؛ ولكون متغير الجامعة هــو متغيــر متعدد المستويات فقد تم إجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجـــالات مقيـــاس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي وفقاً لمتغيرات الدراسة، كما هو مبين في الجدول (18).

الجدول (18)

اختبار شفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي كل على حده وفقاً لمتغير الجامعة

	الجامعة		جازان	الدمام	حائل	الملك سعود	طيبة
	Scheffe	المتوسط الحسابي	3.513	3.588	3.605	3.627	4.020
مجتمعية حافزة	جازان	3.513					
	الدمام	3.588	0.074				
	حائل	3.605	0.092	0.018			
	الملك سعود	3.627	0.113	0.039	0.021		
	طيبة	4.020	0.507	**0.432**	0.415	**0.394**	
	الجامعة		جازان	حائل	الملك سعود	الدمام	طيبة
	Scheffe	المتوسط الحسابي	3.786	3.955	4.249	4.261	4.590
جامعية حافزة	جازان	3.786					
	حائل	3.955	0.169				
	الملك سعود	4.249	0.464	0.295			
	الدمام	4.261	0.476	0.306	0.012		
	طيبة	4.590	**0.804**	**0.635**	**0.340**	0.329	
	الجامعة		طيبة	الدمام	الملك سعود	حائل	جازان
	Scheffe	المتوسط الحسابي	3.026	3.495	3.871	4.007	4.016
ذاتية حافزة	طيبة	3.026					
	الدمام	3.495	**0.470**				
	الملك سعود	3.871	**0.846**	**0.376**			
	حائل	4.007	**0.981**	0.511	0.135		
	جازان	4.016	**0.990**	0.520	0.144	0.009	

	الجامعة		حائل	الملك سعود	جازان	الدمام	طيبة
	Scheffe	المتوسط الحسابي	3.693	3.721	3.792	4.003	4.132
جامعية مثبطة	حائل	3.693					
	الملك سعود	3.721	0.028				
	جازان	3.792	0.099	0.071			
	الدمام	4.003	0.310	0.283	0.212		
	طيبة	4.132	0.439	**0.412**	0.341	0.129	
	الجامعة		**طيبة**	**الدمام**	**الملك سعود**	**جازان**	**حائل**
	Scheffe	المتوسط الحسابي	3.222	3.603	3.616	3.719	3.965
مجتمعية مثبطة	طيبة	3.222					
	الدمام	3.603	0.381				
	الملك سعود	3.616	**0.394**	0.013			
	جازان	3.719	0.497	0.116	0.103		
	حائل	3.965	**0.743**	0.362	0.349	0.246	

يتضح من الجدول (18) أن النتائج الخاصة به كانت على النحو الآتي:

أ- فيما يخص مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة):

1-لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة الدمام.

2-لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة الملك سعود.

ب- فيما يخص مجال عوامل جامعية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة):

1- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة جازان .

2- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة الدمام.

3- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة حائل.

ج- فيما يخص مجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة):

1- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة جازان مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

2- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

3- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

4- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الدمام مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

5- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة الدمام.

د- فيما يخص مجال عوامل جامعية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنةً بزملائهم في جامعة الملك سعود .

ه- فيما يخص مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع سلبي(مثبطة):

1- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

2- لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة.

كما يتبين من الجدول (18) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؛ ولكون متغير الرتبة الأكاديمية هو متغير متعدد المستويات، فقد تم استخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجال العوامل الذاتية

المؤثرة ذات الطابع الإيجابي (حافزة) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، كما هو مبين في الجدول (19).

الجدول (19)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجال العوامل الذاتية المؤثرة ذات الطابع الإيجابي (حافزة) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية		أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	أستاذ
Scheffe	المتوسط الحسابي	3.498	3.755	3.785
أستاذ مشارك	3.498			
أستاذ مساعد	3.755	**0.256**		
أستاذ	3.785	0.287	0.030	

يتضح من الجدول (19)، أن نتائجه كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد مقارنةً بأعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مشارك.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

الذي نص على: **"ما المقترحات لتطوير الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟"**.

للإجابة على هذا السؤال تم عرض أسئلة مفتوحة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية للكشف عن مقترحات تطويرية للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، ولتحليل محتوى هذه البيانات، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية.

وقد انبثق عن هذا السؤال خمسة أسئلة فرعية تم عرضها على النحو الآتي:

أولاً: الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الأول الذي نص على: "ما الأهداف الرئيسة من الإنتاج العلمي حسب وجهة نظرك؟"

لقد قام الباحث بفرز إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي الأول إلى خمسة أهداف رئيسة تشاركوا أفراد العينة فيه بنسب متفاوتة، مع مراعاة ترتيب الأهداف الخمسة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب تكراراتهم، كما هو مبين في الجدول (20).

الجدول (20)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمقياس الأهداف الرئيسة من الإنتاج العلمي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	درجة مستوى الهدف
1	المساهمة في تقديم حلول لبعض المشكلات في مجال التخصص	85	94.4%	مرتفعة
2	إضافة للمعرفة الإنسانية	79	87.8%	
3	الترقية	63	70.0%	
4	استجابة لطلب الجامعة	40	44.4%	متوسطة
5	خدمة المجتمع ومؤسساته	23	25.6%	متدنية
	الكلي	290	64.4%	متوسطة

يلاحظ من الجدول (20) أن مقترحات الأهداف الرئيسة من الإنتـاج العلمـي ذوات الرتب (1-3) صنفت ضمن درجة مستوى الهدف مرتفعة، في حين إن المقترح ذو الرتبة (4) الذي نص على"استجابة لطلب الجامعة " صنف ضمن درجة متوسطة، بينما جاء المقترح ذو الرتبة (5) الذي نص على" خدمة المجتمع ومؤسساته " ضمن درجة متدنية.

ثانياً: الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثاني الذي نص على: "ما هي الأسباب التي تتصورها عن عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاجية العلمية؟"

لقد قام الباحث بفرز إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي الثاني إلى ثمانية أسباب تمثل تقاطعات إجابات أفراد العينة، مع مراعاة ترتيب الأسباب الثمانية ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب تكراراتهم، كما هو مبين في الجدول (21).

الجدول (21)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمقياس أسباب العزوف عن الإنتاجية العلمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	درجة مستوى الهدف
1	كثرة الأعباء الأكاديمية	89	98.9%	مرتفعة
2	حداثة غالبية أعضاء هيئة التدريس في العمل الأكاديمي	70	77.8%	
3	كثرة المسؤوليات العائلية والارتباطات الاجتماعية	68	75.6%	
4	اتجاه البعض نحو المراكز الإدارية	62	68.9%	
5	عدم توفر المناخ العلمي الملائم	55	61.1%	متوسطة
6	عدم توفر المراجع	43	47.8%	
7	عدم وجود دار للنشر	30	33.3%	متدنية
8	تعقيد معايير الترقية الأكاديمية	25	27.8%	
	الكلي	442	61.4%	متوسطة

يلاحظ من الجدول (21) أن مقترحات أسباب العزوف عن الإنتاجية العلمية ذوات الرتب (1-4) صنفت ضمن درجة مستوى الهدف مرتفعة، في حين إن المقترحين ذو الرتبتين (5-6) صنف ضمن درجة متوسطة، بينما جاء المقترحين ذو الرتبتين (7-8) ضمن درجة متدنية.

ثالثاً: الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثالث الذي نص على: "ما هو الدور الذي يفترض أن تقوم به عمادة البحث العلمي بالجامعة لدفع حركة الإنتاج العلمي نحو الأمام؛ لإنجاح المشاريع البحثية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس؟"

لقد قام الباحث بفرز إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي الثالث إلى ست إجابات تمثل تقاطعات إجابات أفراد العينة، مع مراعاة ترتيب الأدوار ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب تكراراتهم، كما هو مبين في الجدول (22).

الجدول (22)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمقياس دور عمادة البحث العلمي لدفع حركة الإنتاج العلمي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	درجة مستوى الهدف
1	تنظيم المسابقات والندوات العلمية والمؤتمرات في مجال البحث العلمي	82	91.1%	مرتفعة
2	اقتراح مشروعات بحثية وتكليف المختصين للقيام بها	75	83.3%	
3	ترجمة الكتب الأساسية التي تخدم التخصصات في الجامعة	72	80.0%	
4	تخصيص مسابقة للبحوث العلمية، وكل ما يتعلق بالبحث العلمي من قضايا في مجلة الجامعة	69	76.7%	
5	تقديم المشورة العلمية للقائمين بالمشروعات البحثية	60	66.7%	
6	تعريب المصطلحات الأجنبية الداخلة في اختصاصات الأقسام العلمية بالجامعة	53	58.9%	متوسطة
	الكلي	411	76.1%	مرتفعة

يلاحظ من الجدول (22) أن مقترحات دور عمادة البحث العلمي لدفع حركة الإنتـاج العلمي ذوات الرتب (1-5) صنفت ضمن درجة مستوى الهدف مرتفعة، في حين أن المقترح ذو الرتبة (6) صنف ضمن درجة متوسطة.

رابعاً: الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الرابع الذي نص على: "ما المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاج العلمي؟"

لقد قام الباحث بفرز إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي الرابع إلى إحدى عشر معوق تمثل تقاطعات إجابات أفراد العينة، مع مراعاة ترتيب المعوقات ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب تكراراتهم، وذلك كما في الجدول (23).

الجدول (23)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمقياس معوقات الإنتاجية العلمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	درجة مستوى الهدف
1	عدم التقدير لقيمة البحث	85	94.4%	مرتفعة
2	نقص المراجع العلمية المطلوبة للبحث العلمي	85	94.4%	
3	العجز المالي في الميزانية المخصصة للبحوث	82	91.1%	
4	عدم توافر الوقت الكافي للقيام بالأبحاث	80	88.9%	
5	تأخر نشر البحوث العلمية	75	83.3%	
6	قلة المعامل والمختبرات والأجهزة لإجراء البحوث الميدانية	70	77.8%	
7	الإجراءات الإدارية المعقدة للصرف والإنفاق	63	70.0%	
8	ضعف حركة الترجمة	52	57.8%	متوسطة
9	كثرة الأعباء التدريسية	45	50.0%	
10	عدم التمكن من موضوعات تستحق البحث	40	44.4%	
11	عدم وجود سياسات واضحة	37	41.1%	
	الكلي	714	72.1%	مرتفعة

يلاحظ من الجدول (23) أن مقترحات المعوقات عن الإنتاجية العلمية ذوات الرتب (1-7) صنفت ضمن درجة مستوى الهدف مرتفعة، في حين إن المقترحات ذوات الرتب (8-11) صنفت ضمن درجة متوسطة.

خامساً: الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الخامس الذي نص على: "ماذا تقترحون لتطوير الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟"

لقد قام الباحث بفرز إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي الخامس إلى أربعة عشر مقترحاً تمثل إجابات أفراد العينة المتكررة، مع مراعاة ترتيب المقترحات ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب تكراراتهم، كما هو مبين في الجدول (24).

الجدول (24)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمقياس مقترحات تطوير الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	درجة مستوى الهدف
1	تيسير حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية	90	100.0%	مرتفعة
2	وضع برامج متكاملة لبحوث ومشاريع مستقبلية تلبي الاحتياجات	87	96.7%	
3	تزويد أعضاء هيئة التدريس بطرفيات حاسوبية تساعدهم على إجراء الأبحاث في مكاتبهم	86	95.6%	
4	تخصيص ميزانية كافية لتمويل نشاطات البحث	84	93.3%	
5	تخفيض العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس ليتفرغ أكثر لعملية البحث	81	90.0%	
6	ربط البحوث بالواقع وقضاياه	80	88.9%	
7	إيجاد نظام مساعدين للأساتذة الباحثين	79	87.8%	
8	الاقتناع الكامل بقيمة البحث وجدواه	76	84.4%	
9	أن يشعر الباحث أن التوظف نتائج بحثه	74	82.2%	
10	توفير حوافز ومكافآت لدعم البحوث العلمية	72	80.0%	
11	توفير الخدمات المساندة لإجراء البحوث من طباعة وتصوير وغيرها	70	77.8%	
12	تفعيل الشراكة والتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص	66	73.3%	
13	تعديل معايير الترقية الحالية	65	72.2%	
14	زيادة مقررات البحث العلمي في الجامعات	60	66.7%	
	الكلي	1070	84.9%	مرتفعة

يلاحظ من الجدول (24) إن مقترحات تطوير الإنتاج العلمي ذوات الرتـب (1-14) جاءت جميعها ضمن درجة مستوى الهدف مرتفعة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والعوامل المؤثرة فيه، ومقترحات للتطوير في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس، كما يتضمن التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يلي عرض لمناقشة تلك النتائج:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

الذي كان نصه :**"ما كمية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم؟".**

أظهرت النتائج إلى الإنتاج العلمي في مجال البحوث التي تم نشرها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس سنوات الماضية من 2006-2010 جاءت في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية مجال المشاركة في المؤتمرات العلمية، بينما جاء مجال عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال التخصص في المرتبة الأخيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة والمتعلقة بمجال البحوث التي جاءت في المرتبة الأولى في ضوء رغبة أعضاء هيئة التدريس في إعداد البحوث العلمية لأغراض الترقية، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد البحوث العلمية يسهم في إيجاد روافد علمية قد يستفيد منها الباحثين الآخرين، بالإضافة إلى الفائدة التي يحصل عليها المجتمع المحلي في ضوء ما تقدمه هذه البحوث.

وتجدر الإشارة إلى أن مكانة الجامعة العلمية ومصادر الحكم عليها يرتبط بمدى نشرها للأبحاث العلمية، والإبداع المعرفي لأعضاء هيئة التدريس. وفيما يتعلق بمجال المشاركة في المؤتمرات التربوية فقد جاء في المرتبة الثانية، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن عملية الإعداد للمؤتمرات التربوية قد يتطلب العديد من الجهود التي يجب بذلها، بالإضافة إلى الإمكانات المادية التي يجب توافرها لنجاح هذه المؤتمرات، وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات التربوية لا يرتبط بالجامعة وإنما بما تقدمه الجامعات الأخرى من دعوات للمشاركة في هذه الدورات.

وفيما يتعلق بمجال عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال التخصص فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى عملية تبني براءات الاختراع، والتي قد لا تحظى بالاهتمام المطلوب من قبل القائمين على العملية العلمية، أضف إلى ذلك أن مجال البراءات في الاختراع يتوافر في الكليات العلمية بفرص قد تفوق الكليات الإنسانية نظراً لطبيعة التخصصات الإنسانية ومحدودية مجال براءات الاختراع فيها، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الدعم قد لا تكون بالمستوى المطلوب الأمر الذي لا يعطي دافعاً لأعضاء هيئة التدريس في الاهتمام بهذا المجال، وكونه يتطلب المتابعة والوقت الطويل والجهد المضاعف أيضاً.

وجاءت نتيجة الدراسة الحالية لتتفق مع نتيجة دراسة السهلاوي والنويصر (1996)، الزهراني (1997)، حواله (2009) حيث أشارت إلى أن المعدل العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لم يكن بالمستوى المطلوب. كما اتفقت مع نتائج دراسة حسين (2006)، (Levin & Estephan, 1991) والتي بينت نتائجها أن هناك ضعفاً في المشاركة في المؤتمرات التربوية في الدول العربية إذا ما قورنت بالدول الغربية.

وفيما يتعلق بمجال براءة الاختراع فقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة بوزمان ولي (Bozeman & Lee, 2003) التي أشارت إلى وجود عدم اهتمام في براءة الاختراع العلمي.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

الذي كان نصه :"ما العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟".

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية قد جاء بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذه العوامل ذات أهمية عالية في إنتاجية عضو هيئة التدريس، وترفع من إنتاجيته العلمية، وتؤثر فيه تأثيراً كبيراً، كما ويمكن تفسيرها في ضوء خصائص أفراد العينة الذين يدركون أن جميع مجالات هذه العوامل مؤثرة في الإنتاج العلمي انطلاقا من وعيهم بالجوانب الإيجابية والسلبية لمختلف تلك العوامل، بالإضافة إلى قناعة أفراد العينة بأن إتاحة هذه العوامل ولو بدرجات متفاوتة من الممكن أن تؤثر إيجاباً في إنتاجية عضو هيئة التدريس، وهذه العوامل بلا شك ذات ارتباط وثيق بإنتاجيته العلمية، وجزء لا يتجزأ من الإنتاجية العلمية، لاسيما أن لها ثقلها ووزنها. وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي أجريت فيها الدراسة بمختلف مناطقها لهم تصور واحد متفق عليه حول درجة تأثير تلك العوامل على الإنتاجية العلمية.

ويلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل مؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وتعدّ نتيجة هذا السؤال بمثابة نقطة داعمة لنتائج مجموعة من الدراسات، فقد أظهرت نتائج دراسة الحربي (1994) انخفاض المستوى العام للإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود وهذا جراء وجود مجموعة من العوامل

المؤثرة في الإنتاج العلمي، كما أظهرت نتائج دراسة الزهراني (1997) إلى أنّ أكثر من ثلث أفراد الدراسة لم ينشروا أي عمل علمي، وهذا مؤشر ضعف على الإنتاجية العامة للأعضاء، كما أن الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس السعودي بجامعة أم القرى منخفضة، واحتلت عوائق الإنتاجية التي مصدرها الجامعة المرتبة الأولى، تلتها المصادر الاجتماعية فالذاتية، وهذا جميعه بسبب وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في الإنتاج العلمي.

بينما على مستوى المجالات: أشارت نتائج سؤال الدراسة الثاني إنه على مستوى مجالات العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية جاءت العوامل الجامعية ذات الطابع الإيجابي (الحافزة) في المرتبة الأولى ضمن درجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بأن تلك العوامل هي تمثل البنية الجامعية، وما توفره من مناخ منظم، وتهيئ ظروف العمل لعضو هيئة التدريس، كما تعزز جهود الباحثين للإنتاج العلمي، وكل ما يتطلبه عملهم من إمكانات وتسهيلات، فالعوامل الجامعية هي المحك الرئيسي لتوفير بيئة صالحة للإنتاج العلمي، حيث تشمل توفير شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات، كما تسهل إجراءات النشر العلمي بعيداً عن تعقيد الإجراءات والبيروقراطية التي تؤثر في الإنتاج العلمي، إضافة إلى توفير الدوريات العلمية المحكمة، كما وأن تعديل معايير الترقية عامل مؤثر في إنتاجية عضو هيئة التدريس العلمية، إضافة إلى حاجة البحث العلمي إلى أن الجامعة يلزم أن تحقق نسبة كبيرة من موازنتها المالية للبحث؛ لأن زيادة الدعم المالي أحد المؤشرات لدفع عجلة النهوض بالبحث العلمي إلى مصاف الدول المتقدمة، كذلك فإنه لابد للجامعة من الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التي يعكف عليها أعضاء هيئة التدريس، وتأخذ منهم جهداً كبيراً؛ حتى يلمس عضو هيئة التدريس بقيمة بحثه وجدواه، مما تولد لديه الدافعية إلى غزارة الإنتاجية ونوعيته؛ لأنه إذا شعر بعدم توظيف نتائج أبحاثه فإن هذا يؤدي بالباحث إلى الإحباط والشعور بأن ما يقوم

به من جهد وعناء لا قيمة له بل هدر وقت، بالإمكان الاستفادة من هذا الوقت المبـذول فـي جوانب أخرى. هذا ما جعل غالبية أفراد العينة يحرصون ويتفقون على أن مجـال العوامـل الجامعية (المحفزة) عوامل مؤثرة من الدرجة الأولى، حيث إذا توفرت تلك العوامـل، فـإن العوامل المؤثرة الأخرى ستتحقق تباعاً. إضافة إلى أنه يمكن عزو ذلك إلى أن هدف الجامعة بالأساس هو القيام ببحوث علمية تسهم في مجال التقدم العلمي وحل مشكلات المجتمع، ويؤكد ذلك ما نصت عليه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الصادرة عام (1996)، التـي أشارت إلى أن (هدف عضو هيئة التدريس هو القيام بدور إيجابي في ميدان البحـث العلمـي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي في الآداب، والعلوم، والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة متطلبات الحياة واتجاهاتها التقنية)، وهذا بدوره يحفز أعضاء هيئة التدريس للكتابـة والتأليف لإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض المجتمع. في حين جاء الطلب علـى البحـث العلمي من قبل المجتمع ، ومساهمة القطاع الخاص في تمويل البحـوث بدرجـة متوسـطة، ويمكن عزو ذلك إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لا تعتمد كثيراً على الجامعات في إجـراء البحوث أو دراسات الجدوى الاقتصادية كوّن أن المنظور السائد هو أن البحوث تهـدف فـي المقام الأول لغايات الترقية وليست لخدمة المجتمع، كما أن المؤسـسات الخاصـة لا تعنـى بالتطوير العلمي أو البحث لذلك نجد دائماً أن دعمها محدود إلى معدوم لعضو هيئة التـدريس لكتابة البحوث العلمية، وهذه كلها من المثبطات التي تعيق عمل عضو هيئة التدريس وتحد من إنجازاته العلمية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السهلاوي ونوبصر (1996) التي بينت أن من مثبطات الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس قلة الدعم المالي والمعنوي من المجتمع والمؤسسات الخاصة.

لقد أوضحت دراسة الحديثي (2007) وجود مجموعة من الصعوبات منها قلة الدوريات والكتب الحديثة بالكليات، وصعوبة التنقل والسفر لحضور المؤتمرات العلمية، وصعوبة التطبيق الميداني، فضلاً عن بطء إجراءات النشر. وقد بينت دراسة باجالكوتي وسانجام (Bogalkoti & Sangam, 2010) إلى أنّ العوامل المؤثرة في الإنتاجية هي تفرغ عضو هيئة التدريس والتمويل والحاجة لخدمة المجتمع. و أظهرت دراسة هوجز (Hughes, 2010) ووجود أثر لعوامل بيئة العمل والتمويل على الإنتاجية العلمية.

أما بالنسبة لمجال العوامل الجامعية ذات الطابع السلبي (المثبطة) جاءت في المرتبة الثانية ضمن درجة مرتفعة أيضاً، ويمكن عزو ذلك بأنها عوامل لا تقل في تأثيرها عن العوامل ذات الطابع الإيجابي، فمثلما تؤثر العوامل المحفزة في الإنتاجية العلمية إيجاباً، فإنه في المقابل تؤثر العوامل المثبطة في الإنتاجية العلمية سلباً، فهي تقلل من غزارة الإنتاج العلمي، حيث ارتفاع العبء التدريسي يثقل كاهل عضو هيئة التدريس، وتكليفه بعمل إداري ما من شأنه يؤثر سلباً على إنتاجيته؛ لأنه يقضي جل وقته بالعمل الإداري على حساب وقته البحثي، علاوة على أن محاسبة عضو هيئة التدريس في التقصير عن الإنتاج العلمي يعد مؤثراً سلبياً؛ لأنها تلغي المبادرة الناتجة من عضو هيئة التدريس في القيام بالبحوث، وبالتالي يتحول الغرض الرئيسي للإنتاج العلمي من إضافة للمعرفة الإنسانية، وتقديم حلول للمشكلات إلى الخوف من المحاسبة. وهذا ينسجم مع ما أشارت إليه بصورة غير مباشرة دراسة السالم (1997) وهو أنّ الاتجاه نحو الأعمال الإدارية له تأثير على الإنتاجية العلمية، كذلك الانشغال بالإشراف على الرسائل الجامعية يؤثر على الإنتاجية العلمية. كما ينسجم ذلك مع ما أشارت إليه مجموعة من الدراسات مثل دراسة (أحمد، 2006؛ حواله، 2009)، فمن أهم أسباب ضعف الإنتاجية ترجع ثقل الأعباء التي يحملها عضو هيئة التدريس، والانشغال بالأعمال

الإدارية، وطول إجراءات نشر البحوث في الجامعة، وقلة فرص الحضور، أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، فضلاً عن عدم توفر وسائل النشر، والتأليف، والخدمات المتعلقة بعملية البحث بالقدر المطلوب.

في حين جاء مجال العوامل الذاتية ذات الطابع الإيجابي (الحافزة) في المرتبة الثالثة، ضمن درجة مرتفعة، ويمكن عزو ذلك إلى أن أفراد العينة مقتنعين اقتناعا كاملاً بأن توافر الدافعية الذاتية تلعب دورها في التأثير الإيجابي على الإنتاج العلمي وتزيد رغبتهم في الإنتاج العلمي، والشهرة وكسب الاعتراف والقبول والتقدير من الآخرين، وحب الابتكار والتجديد، وزيادة خبرتهم التدريسية جنباً إلى جنب مع البحث العلمي وخدمة المجتمع، إضافة على حرصهم على إنتاج عمل علمي مشترك مما يزيد من رصيدهم الكمي في الإنتاج.

ومن خلال هذه النتيجة نلاحظ أنّ دراسة طناش (1995) أشارت إلى أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية هي: الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وتعزيز المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية، على التوالي، وأن أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي كانت عن: نوعية البحوث، وقدرات عضو هيئة التدريس البحثية، ومساعدة الزملاء في القسم، والكلية، وما توفره المكتبة من مراجع، ومصادر علمية. وأظهرت دراسة السهلاوي والنويصر (1996) إلى أن العينة المستخدمة في الدراسة قد رأت أنّ عامل الحضور أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، والمشاركة في قرارات الكلية، وعامل وسائل النشر والتأليف والخدمات المتعلقة بعملية البحث غير متوافرة بالقدر المطلوب، وهذه العوامل قد اعتبرت ذات تأثير في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس.

ومن الملاحظ أن جميع العوامل الثلاث السابقة جميعها جاءت بدرجة مرتفعة مما يدلل بنظر الباحث على أنها عوامل مؤثرة تأثيراً كبيراً في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التـدريس، وهذا ما أكدته استجابات أفراد العينة.

أما مجال العوامل المجتمعية ذات الطابع الإيجابي (الحافزة)، فقد جاءت في المرتبـة الرابعة وبدرجة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك إلى أن العوامل المجتمعية تشمل موقف المجتمع من البحث العلمي، وبالتالي ينظرون أعضاء هيئة التدريس إلى أنه لابد من ارتبـاط البحـث العلمي الوثيق بالواقع، وأن يقدر المجتمع أبحاثهم، شريطة إلمام الباحثين بمشكلات المجتمـع الأساسية، حيث لدى أفراد العينة الثقة بأنه لا سبيل لحل المشكلات التي تواجه المجتمـع إلا بالبحث العلمي فهو الذي يشخص تلك المشكلات، كلها أمور تؤدي أثرها الإيجابي في الإنتـاج العلمي، إلا أنّ هذه العوامل لا ترقى أن تكون في الرتب الأولى بل رتبتها جاءت نتيجة طبيعية ومتوقعة لأن هناك من العوامل ما هو أهم في التأثير. كما أن مساهمة القطاع الخـاص فـي تمويل البحث لا يقل تأثيراً عن بقية العوامل المجتمعية، وخلق التنافس بـين أعـضاء هيئـة التدريس؛ لاسيما أن التمويل عصب الإنتاج، أو العمود الفقري له.

وفي هذا الجانب بينت دراسة بوزمان ولـي (Bozeman & Lee, 2003) تنـامي البحث العلمي في العقدين الأخيرين بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التعاون بين الجامعـات ومؤسسات البحث العلمي، كما بينت أنّ البحث يركز على أهـداف النـشر العلمـي، وحـل المشكلات الواقعية، وإيجاد مخترعات جديدة. وفي هـذا الـصدد بينـت دراسـة مـازليني (Mazzolleni, 2005) أن المنافسة في انجاز البحوث التطويرية والتسابق في تقديم بـراءات الاختراع والسعي الدؤوب لتطبيقها تعدّ من أهم إنجازات الجامعة التي تحقق الرخاء والـسعادة في المجتمع.

وجاء مجال العوامل المجتمعية ذات الطابع السلبي (المثبطة) في المرتبة قبل الأخيرة، ويمكن عزو ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس ينظرون إلى هذه العوامل يمكن تجاوزها إذا تحققت العوامل المجتمعية الإيجابية، والذاتية الإيجابية، والجامعية بنوعيها، وبالتالي سيقل أثرها في ظل تحقق تلك العوامل. وقد جاءت العوامل الذاتية المثبطة في المرتبة الأخيرة، ويمكن تفسير ذلك إلى القصور الناتج عن تدني الإنتاج العلمي وليس مرجعيته عضو هيئة التدريس، حيث العوامل الذاتية المثبطة متراجعة، كما أن أعضاء هيئة التدريس ينظرون إلى أن العوامل المؤثرة الأخرى يأتي توافرها أهم؛ لأنه باستطاعتهم أن يتحكموا بأنفسهم.

وهذا ما أظهرته بعض الدراسات مثل دراسة طناش (1995) التي أوضحت أنّ أكثر المشكلات البحثية هي أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدم التشجيع على السفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث. وأوضحت دراسة السهلاوي والنويصر (1996) إلى أنّ عامل الحضور أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، والمشاركة في قرارات الكلية، وعامل وسائل النشر والتأليف والخدمات المتعلقة بعملية البحث غير متوافرة بالقدر المطلوب، وهذه العوامل قد اعتبرت ذات تأثير في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس. في حين أظهرت دراسة الزهراني (1997) إلى أنّ عوائق الإنتاجية التي مصدرها الجامعة قد احتلت المرتبة الأولى، تلتها المصادر الاجتماعية فالذاتية.

ويرى الباحث أن رغبة عضو هيئة التدريس في التجديد والابتكار تدفعه إلى القيام بالبحوث العلمية، إلا أن كثرة الأعباء التدريسية والأعمال الإدارية والالتزامات الاجتماعية تحد كثيراً من حافزية عضو هيئة التدريس للبحث والكتابة والتأليف، إضافة إلى الكلفة المادية العالية التي قد تُفرض على عضو هيئة التدريس مما يجعله يحجم من الإنتاج والتأليف إلا لغايات الترقية والحصول على المراكز الأكاديمية الأعلى. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع

نتيجة دراسة الزهراني (1997) التي بينت أن العوامل الاجتماعية والذاتية غير من قدرة وحافزية عضو هيئة التدريس على الإنتاج العلمي. كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السالم (1997) التي أكدت أن عزوف أعضاء هيئة التدريس من الإنتاجية العلمية يعود لكثرة أعبائهم الأكاديمية وخاصة النصاب التدريسي، هذا إلى جانب التعقيدات الإدارية وكثرة المسؤوليات العائلية والارتباطات الاجتماعية.

ثالثاً: مناقشة نتائج السؤال الثالث

الذي كان نصه :"**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في استجابات أفراد العينة على العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف متغيرات الكلية، الدرجة العلمية، الجامعة؟**"

1) **أثر متغيرات الدراسة المستقلة على الأداة ككل:**

أظهرت النتائج وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة. وبعد إجراء تحليل التباين الثلاثي على مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة (الكلية، والجامعة، والرتبة الأكاديمية)، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لمتغيرات الدراسة (الكلية، والجامعة، والرتبة الأكاديمية). ويمكن تفسير ذلك إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس على اختلاف كلياتهم وجامعاتهم ورتبهم الأكاديمية يعيشون نفس الظروف ومناخهم الأكاديمي واحد، ويتلقون تعليمات واحدة، ولديهم نفس الرؤية، ويواجهون

تحديات متشابهه إلى حد ما، فالعوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي يواجهها الجميع وتؤثر إيجاباً وسلباً على الجميع بغض النظر عن متغيرات الدراسة المستقلة.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة طناش (1995) التي أشارت إلى أنّ أكثر المشكلات البحثية هي أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدم التشجيع على السفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث، كما أوضحت دراسة السهلاوي والنويصر (1996) أنّ عامل الحضور أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، والمشاركة في قرارات الكلية، وعامل وسائل النشر والتأليف والخدمات المتعلقة بعملية البحث غير متوافرة بالقدر المطلوب، وهذه العوامل قد اعتبرت ذات تأثير في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس، فهي بمثابة عوامل تؤثر على جميع أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن متغيرات الدراسة الخاصة بالكلية أو بالجامعة أو بالرتبة الأكاديمية للأستاذ الجامعي.

في حين أظهرت دراسة ليفين واستيفان (Levin & Estephan, 1997) أنه كلما تقدم عضو هيئة التدريس في السن قل إنتاجه العلمي، ويرجع ذلك إلى كبر السن وليس للأسباب أخرى.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة عون (2008) التي أظهرت أنّ هناك تأثير لمتغير الدرجة العلمية على الإنتاجية العلمية لكل من النوع، والكلية، والخبرة، والأعباء التدريسية، والإشراف على الرسائل العلمية لأعضاء هيئة التدريس. وأظهرت دراسة حواله (2009) أنّ الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة كانت ضعيفة، والتدني في إنتاجية الكتب، والمؤلفات، والترجمة، وأن استجابات صغار السن من أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي أكثر من كبار السن، وأن من أهم أسباب ضعف الإنتاجية ترجع ثقل الأعباء التي يحملها عضو هيئة التدريس، والانشغال بالأعمال الإدارية، وطول إجراءات نشر البحوث

في الجامعة، وقلة فرص الحضور، أو المشاركة في المؤتمرات العلمية، فضلاً عن عدم تـوفر وسائل النشر، والتأليف، والخدمات المتعلقة بعملية البحث بالقدر المطلوب.

2) أثر متغير الكلية على مجالات الدراسة

أظهرت النتائج وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بكل مجال من مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التـدريس فـي الجامعـات السعودية ناتجة عن اختلاف مستوى الدراسة الخاص بالكلية؛ وعند إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التـدريس فـي الجامعات السعودية، وفقاً لمتغير الكلية تبين عدم وجود أثر دال إحصائياً لمتغير الكلية علـى مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التـدريس فـي الجامعـات السعودية. وقد يعزى ذلك إلى أنّ نسبة الإنتاج العلمي في الكليات موضع الدراسة متقاربة. كما يعود ذلك إلى طبيعة الكليات العلمية والتربوية في وتيرة إجراء البحوث. كما يتطلب من جميع الكليات العلمية والأدبية مواكبة كل جديد في التخصصات والنهوض بحركة الإنتاج العلمـي؛ وذلك لسرعة النمو وكثرة الاكتشافات في هذه التخصصات على اختلافها، كذلك غزارة الإنتاج العلمي المطلوب في الكليات العلمية والأدبية. كما أن الهدف الأساسي لعضو هيئة التدريس من الإنتاج العلمي هو تحقيق الترقية الأكاديمية بصورة مباشرة سواءً كانت الكلية التابعة لها عضو هيئة التدريس علمية أو أدبية، وبالتالي لم تشر نتائج التحليل وجود أثر دال إحصائياً لمتغيـر الكلية على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التـدريس فـي الجامعات السعودية. وقد يعزو الباحث أيضاً إلى أن سبب ذلك قد يكون مرده إلى أن أعـضاء هيئة التدريس في جميع الكليات وبغض النظر عن تخصصاتهم يسعون إلـى تقـديم إنتـاجهم العلمي لغايات الترقية وليس لغايات النشاط العلمي، أو تحسين أداء كلياتهم؛ وبالتالي فإن عمل

عضو هيئة التدريس في كلية إنسانية أو كلية علمية لا يؤثر على انتاجه العلمي، بقدر ما تؤثر فيه حاجته للترقية والحصول على مكتسبات مادية.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة السامرائي (2003) التي بينت عدم وجود أثر لمتغير الكلية في الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس. واختلفت هذه النتيجة عن نتيجة دراسة الشايع (2005) التي بينت أن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب يزيد عن نظرائهم في كلية التربية.

كما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عون (2008) بصورة غير مباشرة التي أظهرت وجود أثر دال لمتغير الكلية على الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس، كما أختلفت مع دراسة إبراهيم (2010) التي ذكرت أن الإنتاجية العلمية تختلف باختلاف نوع الكلية . كما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة باجالوكوتي وسانجام (Bogalkoti & Sangam, 2010) التي بينت أنّ معظم الإنتاج العلمي كان لأعضاء هيئة التدريس في قسم الكيمياء دون غيرهم.

3) أثر متغير الجامعة على مجالات الدراسة

أظهرت نتائج التحليل وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بكل مجال من مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ناتجة عن اختلاف متغير الجامعة، وعند إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وفقاً لمتغير الجامعة، تبين وجود أثر دال إحصائياً لمتغير الجامعة على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات

السعودية (مجتمعية حافزة، جامعية حافزة، ذاتية حافزة، جامعية مثبطة، مجتمعية مثبطة). وقد يعزى ذلك إلى التباين الواضح في شدة تأثير هذه المجالات تبعاً لمتغير الجامعة.

وعند إجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي وفقاً لمتغير الجامعة تبين أنّ مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة) قد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة الدمام، وجامعة الملك سعود. ويمكن أن يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود وجامعة الدمام هم من السعوديين الذين يقطنون المنطقة، وبالتالي تسمح لهم علاقاتهم الاجتماعية بالحصول على الدعم المجتمعي سواءً أكان ذلك من الأفراد، أو مؤسسات المجتمع المدني. وقد يعود سبب وجود الفروق لصالح جامعة دون جامعة أخرى إلى موقف المجتمع من البحث العلمي، كما يتجلى في مقدار المال المخصص لميزانياته، والإنفاق على بناء تجهيزاته، والترتيبات القائمة لتهيئة المناخ المناسب لانطلاقته، والسياسات الراشدة اللازمة لازدهاره، والتقاليد العلمية الهادفة إلى ترسيخه، والضمانات الضرورية لحرية العاملين به.

أما مجال العوامل الجامعية المؤثرة ذات الطابع الإيجابي (حافزة): فقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة جازان لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة الدمام. ولصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنة بزملائهم في جامعة حائل. وقد يعود سبب ذلك إلى أنّ العوامل الجامعية ذات الطابع الإيجابي لها اهتمامها في جامعة طيبة أكثر مقارنة بالجامعات الأخرى موضع المقارنة، وذلك من خلال توفير شبكة اتصال تربط الباحث، وتسهيل إجراءات النشر، وتوفير الدوريات العلمية في جامعة طيبة. خاصة أن الجامعة من الجامعات الحديثة التي تم تأسيسها

لغايات تنمية البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مما دفع الجامعة لوضع استراتيجيات وخطط تدعم الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

ويمكن عزو وجود الفرق لصالح جامعة دون الأخرى يعود إلى البنية الجامعية، وما توفره من مناخ منظم، وحوافز وقيم تترجم في صورة تقليل أعباء العمل التي تصرف عضو هيئة التدريس عن القيام بالبحث العلمي، وزيادة ما يخصص له من وقت، وتهيئة ظروف العمل التي تقدر جهود الباحثين في هذه الجامعات، وكذلك تعزز الاتجاهات الإيجابية نحو عملهم العلمي، وتوفر لهم فرص النمو المهني وكل ما يتطلبه عملهم من إمكانات وتسهيلات في البيئة الجامعية.

وفيما يخص مجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة): فقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة جازان مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة؛ ويعود السبب للأعمال الإدارية، والعبء التدريسي الملقى على عاتق أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة، مما يفرض على عضو هيئة التدريس أعباء نفسية واجتماعية وأكاديمية قد تثبط من حافزيته للإنتاج العلمي، بينما يقوم عضو هيئة التدريس في الجامعات الأخرى في التحرك بحرية في الإنتاج العلمي إما نتيجة لخبرتهم العريقة أمثال أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، أو نتيجة لقلة أعبائهم في الجامعات الناشئة. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة حسين (2006) التي بينت أن العبء الأكاديمي والاجتماعي والنفسي قد يحد من إنتاجية عضو هيئة التدريس العلمية. وكانت الفروق أيضاً لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة. ولصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة. ولصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الدمام مقارنةً

بزملائهم في جامعة طيبة. ولصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة الدمام.

وفيما يخص مجال عوامل جامعية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): فقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة مقارنةً بزملائهم في جامعة الملك سعود. وقد يعزى ذلك إلى البنية الجامعية الغير ملائمة، وقلة الحوافز والقيم وكثرة أعباء العمل التي تصرف عضو هيئة التدريس عن القيام بالبحث العلمي، وعدم تهيئة ظروف مناسبة للعمل، إضافة إلى عدم تقدير جهود الباحثين وتعزز الاتجاهات الإيجابية نحو عملهم العلمي، وعدم توفر لهم فرص النمو المهني وكل ما يتطلبه عملهم من إمكانات وتسهيلات. كما يمكن عزو ذلك إلى جانب آخر هو العبء التدريسي والاجتماعي الكبير الملقى على عاتق عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة، رغم الدعم المتوفر، وهذا يعتبر مثبطاً سلبياً اتجاه تحسين مستوى إنتاجهم العلمي. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو عاشور (2006) التي بينت أن أعباء العمل تحد من الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس.

وأخيراً فيما يخص مجال عوامل مجتمعية مؤثرة ذات طابع سلبي (مثبطة): فقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة. ولصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود مقارنةً بزملائهم في جامعة طيبة. وقد يعزى سبب ذلك إلى النظرة السلبية لموقف المجتمع من البحث العلمي، كذلك قلة المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي في هذه الجامعات، وقلة الإنفاق على بناء تجهيزاته، ونقص الترتيبات القائمة لتهيئة المناخ المناسب لانطلاقته، وعدم توفر السياسات الراشدة اللازمة لازدهاره في هذه الجامعات. كما يمكن عزو ذلك إلى ضعف التنسيق بين الجامعات السعودية

ومؤسسات المجتمع المدني، علاوةً على حساسية المجتمع اتجاه البحوث التي تقوم الجامعات بإجرائها مما يجعل المجتمع عاملاً مثبطاً لعضو هيئة التدريس.

4) أثر متغير الرتبة الأكاديمية على مجالات الدراسة

أظهرت نتائج التحليل وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بكل مجال من مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ناتجة عن اختلاف مستوى متغير الرتبة الأكاديمية ؛ وعند إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وفقاً لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، تبين وجود أثر دال إحصائياً يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية على مجالات مقياس العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وقد يعود سبب ذلك إلى تباين (اختلاف) النتاجات العلمية تبعاً لاختلاف الرتبة العلمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات، كذلك أن العوامل المؤثرة على الإنتاجية العلمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية تعدّ مؤشراً أساسياً للنمو الفكري لديه.

كما أظهرت نتائج التحليل وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية الخاصة بمجال عوامل ذاتية مؤثرة ذات طابع إيجابي (حافزة) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. وعند استخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية المتعددة على مجال العوامل الذاتية المؤثرة ذات الطابع الإيجابي (حافزة) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد مقارنةً بأعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مشارك. ويمكن تفسير ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد يمتلك حافزية إيجابية أكبر من باقي زملائه للإنتاج العلمي، كذلك حاجة عضو هيئة التدريس من رتبة أستاذ

مساعد للبحوث العلمية لغايات الترقية، مما يدفعه إلى الكتابة والتأليف والترجمة أكثر من باقي أعضاء هيئة التدريس الذين قد نشروا كماً لا بأس به من البحوث العلميـة. واتفقـت نتيجـة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو عاشور (2006) التي بينت أن عضو هيئة التدريس مـن رتبة أستاذ مساعد هو الأكثر حافزية للإنتاج العلمي نظراً لحاجته الملحة للترقية. كما اتفقت مع نتائج دراسة توق وزاهر (1988) التي أشارت إلى أن الأساتذة المساعدين يحتلـون المرتبـة الأولى في الإنتاجية العلمية للكتب والبحوث، يليهم الأساتذة ثم أخيراً المدرسين.

ويرى الباحث أن هذا قد يعود إلى حاجة عضو هيئة التدريس من رتبة أستاذ مـساعد للبحوث العلمية لغايات الترقية مما يدفعه إلى الكتابة والتأليف والترجمة أكثر من باقي أعضاء هيئة التدريس الذين قد نشروا كماً لا بأس به من البحوث العلمية. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو عاشور (2006) التي بينت أن عضو هيئة التدريس مـن رتبـة أسـتاذ مساعد هو الأكثر حافزية للإنتاج العلمي نظراً لحاجته الملحة للترقية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة إبراهيم (2010) حيث الإنتاجية العلمية تختلف باختلاف الرتبة الأكاديمية.

وبينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالمجالات الأخرى تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ويعزى السبب إلى طبيعة الحوافز المقدمة لرتبة الأستاذ والأستاذ المـشارك في الجامعات السعودية، والعبء الكبير المقترن برتبتي الأستاذ والأستاذ المشارك من ناحيـة الإشراف على الرسائل الجامعية، وطبيعة الأبحاث المقدمة لغرض الترقية العلميـة. واتفقـت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة ليفين واستيفان (Levin & Estephan, 1997) التي أظهرت أنه كلما تقدم عضو هيئة التدريس في السن قل إنتاجه العلمي، ويرجع ذلك إلى كبـر السن وليس لأسباب معينة، كما أنّ المراحل البحثية تزداد بتقدم العمر ثم تأخذ في الانخفاض، ويرجع ذلك إلى تزايد الخبرة العلمية لأعضاء هيئة التدريس. كذلك نقصان الرضا الـوظيفي

لدى كل من ذوي المراتب العلمية الأعلى(أستاذ مشارك، أستاذ). كما يعود ذلك إلى أن باقي المجالات تتأثر بعوامل أخرى خارجة عن إرادة عضو هيئة التدريس، وبالتالي تتساوى جميعها في درجة التأثير على الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس.

رابعاً: مناقشة نتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

الذي نصه: "ما المقترحات لتطوير الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟".

جاءت نتائج هذا السؤال لتعزز النتائج السابقة في المنحى الكمي، ولقد أتجه هذا السؤال إلى المنحى النوعي للإجابة عنه، ولقد قام الباحث بإجراء أسئلة مفتوحة مع عدد من أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعودية؛ لمعرفة وجهات نظرهم حول مقترحات للتطوير، وقد انبثق عن هذا السؤال خمسة أسئلة فرعية، تم مناقشتها على النحو الآتي:

1- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول الذي نص على:"ما الأهداف الرئيسة من الإنتاج العلمي حسب وجهة نظرك؟"

بينت نتيجة السؤال الفرعي الأول أن الأهداف الرئيسة للإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس تتمحور حول تقديم الحلول لبعض المشكلات في التخصص، وتقديم إضافة للمعرفة الإنسانية، والترقية، بينما جاء هدف خدمة المجتمع ومؤسساته في المرتبة الأخيرة وبدرجة متدنية، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بالكتابة والتأليف لإعداد مواد يمكن أن يقوموا بتدريسها لطلابهم بهدف تقديم معلومات جديدة ومنوعة في مجال تخصصهم، كما أن النشاط العلمي والبحث بغض النظر عن هدفه هو إضافة للمعرفة الإنسانية، حتى ولو كان من أهدافه أن يحصل عضو هيئة التدريس على الترقية. ويمكن أن يُعزى تدني هدف عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع ومؤسساته إلى قلة الطلب على البحوث العلمية

الهادفة لحل مشكلات المجتمع وإيجاد مبتكرات جديدة مما يجعل اهتمام عضو هيئة التـدريس بها متدنياً.

وتدعم هذه النتيجة ما تم التوصل إليه في التحليل الكمي بأن الترقية الأكاديمية تـضل هاجساً لعضو هيئة التدريس ومن الأهداف الجوهرية والهامة، وكذلك ثقة أفراد العينـة بـأن الإنتاج العلمي هو السبيل الأمثل لحل المشكلات التي تواجه المجتمع حيث جـاءت مرتفعـة، وكذلك رغبة عضو هيئة التدريس في الابتكار، والتجديد الذي جاء بمتوسط حسابي مرتفع.

ولقد أجاب بعض أفراد العينة على أهداف أخرى لكنها ذات تكرارات ضعيفة جـداً، وبعضها لم يتكرر، لكن أراد الباحث ذكرها للأمانة العلمية منهـا: احتـساب الأجـر بتقـديم المعرفة، تقدير الذات، التميز بين زملاء المهنة، الرقي بين العلمي والمعرفـي لعـضو هيئـة التدريس، دعم العلاقات بين الجامعة والمجتمع المحلي، استمرار اللياقة البحثيـة والمحافظـة عليها، الاستفادة من اللقب العلمي الذي يستحقه الباحث وهو شيء معنوي لا مـادي، إشـباع الرغبة البحثية، الرضا عن النفس، الإطلاع على الثقافات والأفكار المختلفة للأخرين.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أحمد (2007) التي بينت أن أهـداف البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس المصري هو تقديم كتب ومؤلفات جديدة في تخصصه، ثم علاوة على أن بحوثه تهدف إلى تحقيق رتبة الأستاذية. كما اتفقت نتيجة السؤال الفرعـي الأول مـع نتيجـة دراسـة وشـيان ونجـوانيش وبوارنكيتيـونج (Wongwanich & Bowgrnkitiwong, 2009) التي بينت أن أهداف البحث العلمي الرئيسية هي الحاجة للترقية والنشاط العلمي.

2- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني الذي نص على: "ما هي الأسباب التي تتصورها عن عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاجية العلمية؟"

بينت النتائج تصورات أفراد العينة في الجامعات السعودية التي أجريت فيها الدراسة حول أسباب العزوف، حيث أشاروا إلى أن كثرة الأعباء الأكاديمية، وحداثة التعيين، وكثرة الالتزامات العائلية، واتجاه البعض نحو مراكز إدارية تشكل هذه الأسباب مركز ثقل في العزوف عن الإنتاجية وبدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بأن القائمين على إدارة الجامعة تثقل كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس، إلى جانب قيامه بمهام البحث العلمي وإجراءاته، إضافة إلى بعض الأعباء الإدارية التي تحول كثيراً بين التفرغ للبحث العلمي ومتابعة المهام التدريسية والإدارية والبحثية في آن واحد، إضافة إلى التركيز على التدريس أكثر من البحث، رغم أن أهداف الجامعات السعودية تنص على أنها جامعة تدريسية وبحثية وخدمة مجتمع، علاوةً على كثر المسؤوليات العائلية كل هذه الأسباب تثقل كاهل الباحث وتعيقه عن أداء عمله البحثي، وبالتالي تسبب له عزوف عن الإنتاجية العلمية، لاسيما حداثة غالبيتهم في العمل الأكاديمي، وعدم خبرتهم في هذا المجال، في حين أشاروا معظم أفراد العينة أن عدم وجود دار للنشر وتعقيد معايير الترقية الأكاديمية ليست أسباباً جوهرية في عزوف أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاجية العلمية وإنما هي أحد الأسباب، وهذا ما دلل على أنها جاءت بدرجة متدنية، ويمكن تفسير ذلك بأنه من الممكن عدم توفر تلك العناصر التي تشكل هاجساً لهم فمن الممكن تجاوز ذلك، حيث يستطيع عضو هيئة التدريس البحث عن دار للنشر في بيئات أخرى، كما أنه يستطيع أن يتلائم مع معايير الترقية. كما أن الأسباب المرتبطة بالمناخ العلمي، وعدم وجود دور نشر متخصصة أو معايير محددة للترقية جاءت بدرجات تتفاوت بين المتوسطة والمتدنية. وتبدو هذه النتيجة مبررة فالعبء الأكاديمي

الملقى على عضو هيئة التدريس والمتمثل في النصاب التدريسي الكبير يجعل عضو هيئة التدريس يقوم بساعات عمل كاملة، هذا إضافة لساعات العمل التي يقوم بها في البيت من تحضير وإعداد للعمل الجامعي، وبالتالي يحد من رغبته وقدرته في الكتابة والتأليف بسبب محدودية الوقت، كما أن ارتباطات عضو هيئة التدريس الاجتماعية وعلاقتها المتشعبة في الوسط الجامعي وخارجه لا تترك له المجال للتفرغ الكامل للتأليف والكتابة، حيث أن التفرغ الكامل هو من متطلبات البحث العلمي الجيد.

ولقد ذكر بعض أفراد العينة أسباب أخرى ولكنها جاءت بتكرارات قليلة جداً منها: الانشغال بالتعاون مع جهات خارجية من تقديم خبرات واستشارات وغيرها، وكذلك الانشغال بالإشراف على الرسائل الجامعية، وضعف الدافعية لدى عضو هيئة التدريس بسبب عدم وجود من يهتم بإنتاجيته، أو من يستفيد منه، إضافة إلى تشدد لجان الترقيات تشدداً في غير موضوعه، إضافة إلى الأعباء المادية؛ لارتفاع تكلفة البحوث خاصة التجريبية منها في بعض التخصصات، والإحساس بعدم جدوى البحث العلمي في المجتمع، كذلك توقف الطموح أو انتهائه أحياناً بعد الحصول على درجة الدكتوراه، إضافة عدم تشجيع المجتمع على البحث العلمي، وعدم اتقان اللغات الأجنبية، وعدم إتقان مهارات التعامل مع الحاسوب.

وعليه يرى الباحث ضرورة تخفيف الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، من خلال توفير عدد كاف من مساعدي البحث والتدريس وغير ذلك من التسهيلات اللازمة للعمل الجامعي، بحيث يتمكن عضو هيئة التدريس من إجراء البحوث، وتأليف الكتب، والمشاركة بالمؤتمرات، والترجمة وغيرها. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة باجالكوتي وسانجام (Bogalkoti &

Sangam, 2010) التي بينت أن العوامل المؤثرة الإنتاجية لدى عضو هيئة التدريس هـي تفرغ عضو هيئة التدريس والتمويل والحاجة لخدمة المجتمع.

3) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث الذي نص على: "ما هو الدور الذي يفترض أن تقوم به عمادة البحث العلمي بالجامعة لدفع حركة الإنتاج العلمي نحو الأمام؛ لإنجاح المشاريع البحثية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس؟"

بينت النتائج تصورات أفراد العينة في الجامعات السعودية التي أجريت فيها الدراسة حول الدور الذي يفترض أن تقوم به عمادة البحث العلمي لدفع حركة الإنتاج العلمي نحو الأمام، فذكروا أن تنظيم المسابقات والندوات العلمية والمؤتمرات واقتراح مشروعات بحثية وترجمة الكتب العلمية وتخصيص مسابقات للبحوث العلمية، وتقديم المشورة العلمية، كل هذه الأدوار جاءت بدرجة مرتفعة، بينما جاء دور عمادة البحث العلمي في تعريب المصطلحات الأجنبية الداخلة في اختصاصات الأقسام العلمية بالجامعة بدرجة متوسطة. ويمكن تفسير ذلك إلى اقتناع أفراد العينة بأن عمادة البحث العلمي يقع على عاتقها دوراً كبيراً في دفع حركة الإنتاج العلمي، ويأتي في مقدمتها الأدوار التي ما من شأنها إنجاح المشاريع البحثية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس. كما يمكن أن يعزى ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس يرى أن عمادة البحث العلمي هي الإدارة المسؤولة عن البحث العلمي، لذلك يجب أن تكون إدارة حافزة للإنتاج العلمي الموجهة نحو النشاط العلمي وخدمة المجتمع وليس لغايات الترقية فقط، ومن هنا جاء اقتراح أعضاء هيئة التدريس بان عمادة البحث العلمي يجب أن تحفز أعضاء هيئة التدريس على البحث والإنتاج عبر إجراء المسابقات وتقديم الحوافز المادية والمعنوية، وتقديم التسهيلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من الكتابة والتأليف. أما موضوع التعريب

فيمكن أن يتم عبر اتفاقيات داخلية وخارجية تتم مع جامعات ومؤسسات علمية بهدف تسهيل عمل أعضاء هيئة التدريس.

ولقد ذكر بعض أفراد العينة أدوار أخرى وعلى الرغم من أنها لم تتكرر، وأن تكررت فهي قليلة جداً، إلا أن الباحث سيذكرها، ومن المؤمل أن يقوم بها من تقديم بحوث علمية مدعومة من قبلها، ودعم البحوث المتميزة مادياً، وتوفير عدد من المواقع التي يمكن للباحثين نشر أبحاثهم من خلالها والتواصل مع تلك المواقع بشكل دائم، وكذلك العمل على التواصل مع المراكز البحثية المختلفة لرفع الأداء لما يحتاجه سوق العمل.

4- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع الذي نص على: "ما المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاج العلمي؟"

بينت النتائج تصورات أفراد العينة في الجامعات السعودية التي أجريت فيها الدراسة حول المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاج العلمي، حيث كانت تتمحور في عدم التقدير لقيمة البحث ونقص المراجع العلمية، والعجز المالي المخصص للبحوث وعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالأبحاث إضافة إلى تأخر نشر البحوث العلمية وقلة المعامل والمختبرات والأجهزة لإجراء البحوث الميدانية، وكذلك الإجراءات الإدارية المعقدة للصرف والإنفاق، كلها جاءت بدرجة مرتفعة، بينما جاءت معوقات ضعف حركة الترجمة، وكثرة الأعباء التدريسية، وعدم التمكن من موضوعات تستحق البحث، وعدم وجود سياسات واضحة بدرجة متوسطة، وقد يعود سبب ذلك إلى الإحساس العميق لدى أعضاء الهيئة التدريسية بضرورة تقدير المجتمع للإنتاج العلمي وتوفير المراجع العلمية، وأن نقص الدعم المالي الذي يشكل شريان البحث العلمي وصرف المبالغ في أوجه أخرى تشكل عائقاً للإنتاجية العلمية إضافة إلى إثقال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعمال الإدارية وكثرة التزاماته تجعل ليس لديه

وقتاً كافياً للقيام ببحثه مما يولد لديه معوقاً آخر، علاوةً على التمسك بالمفاهيم الإدارية التقليدية الروتينية والبيروقراطية مما تؤخر من نشر البحوث العلمية وتعقدها حيث تقف حـائلاً أمـام الإنتاج العلمي وتشكل هاجساً لعضو هيئة التدريس عند القيام بعمل بحث، كما يمكن عزو ذلك إلى عدم اهتمام بعض إدارات الجامعة لتوفير معامل ومختبرات كافية وأجهزة حواسيب لكـل عضو هيئة تدريس وأن في كثير من مكاتب أعضاء هيئة التدريس غير متوفرة فيهـا شـبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات. كما أن هذه النتيجة تكون مبررة فالمعوقات الماديـة يمكن أن تحل عبر توفير الموازنات المخصصة للبحث العلمي، إلا أن عملية تقـدير أهميـة البحوث يجب أن ينظر لها ضمن سياسات خدمة المجتمع وتنميته في المقام الأول؛ فالـسياسة الموجهة للبحث العلمي بالنظر إليه كوسيلة للترقية فقط تجعل من وجوده أمـرًا متعـذرًا، أو موجهًا لأبحاث هزيلة لا تخدم المجتمع، ولا تحقق أهدافه، وبالتالي يحد ذلك من رغبة عـضو هيئة التدريس في البحث والاطلاع ويعيقه عن إنتاج بحوث لمواجهة مشكلات المجتمع وحلها. كما أن نقص المراجع وكثرة أعباء عضو هيئة التدريس هي مشكلات خارجـة عـن إرادتـه ولكنها تعيق عمله، وبالتالي ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحوث بحل هذه المشكلات لكي يتمكن عضو هيئة التدريس من ممارسة عمليات البحث والتجريب والتأليف والكتابة. ويـرى الباحث انه لا بد تخفيف العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس، لكي يـواءم بـين التـدريس والبحث العلمي، وضرورة إنشاء شبكة من المعلومات في مجال البحوث الأمريكي، وكذلك بذل الجهد وتوفير الإمكانيات للمحافظة على (ERIC) على غـرار نظـام اسـتمرارية وصـول الدوريات الخارجية، وإصدار الدوريات المحلية، والتأكيد على البحوث الجماعية، لما لها من ميزات عديدة بجانب البحوث الفردية.

أما المعوقات التي لم تتكرر فهي عدم استثمار البحث العلمي من قبل القطاعات ذات العلاقة، وكذلك عدم وجود البيئة البحثية، إضافة إلى عدم وجود تعاون مع القطاع الخاص.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة العريني والعتيبي (2010) التي أشارت إلى أن من أبرز المعوقات التي تواجه البحث العلمي" غياب الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للباحثين"، "وقلة المخصصات المالية للبحث التربوي"، و"ضعف الاتصال بين مراكز البحث التربوي".

5- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس الذي نص على: "ماذا تقترحون لتطوير الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟"

بينت النتائج تصورات أفراد العينة في الجامعات السعودية حول المقترحات لتطوير البحث العلمي في الجامعات السعودية، حيث ركزت على العديد من الجوانب الهامة، فذكروا أن هناك مقترحات كثيرة وهامة ما من شأنها أن تطور من البحث العلمي حيث أفادوا بأن تيسير حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية، ووضع برامج متكاملة لبحوث ومشاريع مستقبلية تلبي الاحتياجات، وكذلك تزويد أعضاء هيئة التدريس بطرفيات حاسوبية تساعدهم على إجراء الأبحاث في مكاتبهم، علاوة تخصيص ميزانية كافية لتمويل نشاطات البحث، وتخفيض العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس ليتفرغ أكثر لعملية البحث وربط البحوث بالواقع وقضاياه، وإيجاد نظام مساعدين للأساتذة الباحثين، بالإضافة إلى الاقتناع الكامل بقيمة البحث وجدواه، وأن يشعر الباحث أن توظف نتائج بحثه، مع توفير حوافز ومكافآت لدعم البحوث العلمية، والخدمات المساندة لإجراء البحوث من طباعة وتصوير وغيرها، وتفعيل الشراكة والتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وتعديل معايير الترقية الحالية وزيادة مقررات البحث العلمي في الجامعات. كل هذه المقترحات جاءت بدرجة

مرتفعة، مما يدلل على أنه من الطبيعي أن تأخذ جميع المقترحات هذه الدرجة؛ لأنها مقترحات جديرة بالاهتمام من قبل إدارة الجامعات، كما يعزى ذلك إلى أن لديهم رغبة صادقة في النهوض بالبحث العلمي متى ما توافرت تلك المقترحات، كما يعزى ذلك إلى معاناة حقيقية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في ظل زيادة العبء التدريسي الذي يشغل عضو هيئة التدريس عند القيام بأبحاثه وإنتاجه العلمي، كما إن طبيعة التطوير للإنتاج العلمي يتطلب توافر الدعم المادي ووجود فنيين متخصصين ومساعدين باحثين، ومواكبة التغيير في ظل السرعة المتنامية في هذا العصر؛ فلذلك لابد أن ترتبط البحوث بالواقع؛ لأنه عصر متجدد ومتغير وأن تكون هناك القناعة الكاملة بأن البحث ستنعكس فائدته على المجتمع، ولا تكون حبيسة الرفوف، وهذا يتطلب توليد دافعية لأعضاء هيئة التدريس من توفير مزايا وحوافز، وأشعاره بأن الجامعة وظفت نتائج أبحاثه، وتحمل جميع الأعباء المترتبة على إجراء البحوث، وإعادة النظر في معايير الترقية الحالية، إضافة إلى إعادة البرامج وخطط المقررات؛ لإضافة مقررات البحث العلمي في الجامعات. كما يرى الباحث أن هذه المقترحات منطقية وعملية فإذا ما توفرت وسائل الاتصال وفُتحت قنوات الاتصال مع البيئة الخارجية، فإنها سترسخ المناخ العلمي المناسب وتزيد من الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس. وكذلك تخفيف ساعات العمل والأعمال الإدارية وتخفيف الضغوط الجسمية والنفسية والفكرية من قبل إدارة الجامعة، والتي ستصرف عضو هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي. هذا إلى جانب التقويم السليم القائم على أسس ومعايير محددة وواضحة ومعلنة، ويتم التعامل من خلالها بموضوعية وشفافية وعدالة، والتي لا شك ستدفع بعضو هيئة التدريس إلى البحث والإنتاج والارتقاء بمستوى إنتاجيته العلمية. بينما أعباء العمل فهي على العكس من ذلك، فكلما زادت أعباء العمل انخفضت

الإنتاجية العلمية، لكن بعض أفراد العينة ذكر أن هذا السؤال يتفرع أيضاً إلى محورين أحدهما خاص بالمؤسسة الجامعية من تطوير، والآخر خاص بالباحثين أنفسهم.

كما نالت هنالك اقتراحات أخرى ذكرها أعضاء هيئة التدريس، ولكن تكراراتها قليلة جداً، منها إيجاد آلية لاستثمار البحث العلمي في القطاع الخاص، والتركيز على الجوانب المعنوية للباحث من تقدير شخصي واستثمار لبحثه، والعمل على وجود مكتبة مركزية للجامعة تحتوي على الكتب المختلفة، علاوة على إمكانية الاتصال الفوري والمباشر بالعديد من المكاتب البحثية، والاهتمام باللغة الإنجليزية، وزيادة الاهتمام بتكوين فريق بحثي من شانه أن يجمع بين كوادر متفاوتة؛ لترتفع قدراتهم في ضوء العمل الجماعي. كما أن هناك من يقترح على إدارة الجامعة أن تضع لهم عناوين أو محاور تقترح على عضو هيئة أن يبحث فيها فهي في غالب الأحيان نصف الطريق لإنجاز البحث العلمي. وتفعيل التفرغ العلمي والاستفادة منه، وتطبيق الحرية الأكاديمية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- العمل على توفير الدعم المناسب لبراءات الاختراع وتبني هذا المجال لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- إجراء المزيد من الدراسات حول الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية فيما يتعلق بمجال براءات الاختراع والكشف عن العوامل المؤثرة في عدم الاهتمام بهذا الجانب.
- العمل على توفير البيئة العلمية المناسبة التي تسهم في تحفيز أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام والتفرغ للإنتاجية العلمية في مختلف المجالات.
- عدم إشغال أعضاء هيئة التدريس الذين يشكلون العمود الفقري لحركة البحث العلمي في الجامعات بالأعباء مثل الأعمال الإدارية، وزيادة العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس التي تستنزف منهم الوقت الكثير، مما يقلل من النتاجات العلمية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، إلهام (2010). **دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها**. كلية التربية، جامعة بنها.

إبراهيم، محمد وأبو زيد، عبد الباقي(2007). **مهارات البحث التربوي**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع والطباعة.

إبن منظور، جمال (1994). **لسان العرب**. مطابع كوستاتسوماس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أبو زنط، ماجدة (2008). **البحث العلمي وصناعة المعرفة**. عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.

أبو عاشور، صالح (2006). **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء تصوراتهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أبو نبعه، عبد العزيز (2003). **كيف ترفع إنتاجية موظفيك وتزيد الربحية**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

أحمد، أحمد (2001). فلسفة التعليم الجامعي ونظم إدارته. **مجلة عالم التربية**، 1(3)، 132-149.

أحمد، عبد العزيز(2007). عوامل إحجام بعض أساتذة التربية عن الاستمرار في الإنتاجية البحثية، ومقترحات مواجهتها -دراسة ميدانية-. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة المنيا، 19 (4)،1-69.

الأغبري، بدر (2004). واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، **مجلة المستقبل العربي**، 2 (1):113-136.

الباز، فاروق (2004). العرب وأزمة البحث العلمي. **مجلة العربي**، (547)، الكويت: 19.

باشا، سيد(1983). **بعض معوقات البحث العلمي**. ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة بجامعة الملك سعود 27-1983/3/30، الرياض، الجامعة، 1-18.

البخيت، محمد (1997). **أوضاع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الأردنية**. عمان: الجمعية العلمية الملكية.

البداينة، ذياب (2006). **إستراتيجية البحث العلمي في الأردن**. ورقة عمل مقدمة في ندوة سياسات البحث العلمي في الجامعات الأردنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،. **خلق الفرص القادمة للأجيال**، عمان: المطبعة الوطنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**. المطبعة الوطنية، عمان، الأردن.

بروكو بنكو، جوزيف (1987). **إدارة الإنتاجية**. مرشد عملي منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية.

بشير، هشام (2007). هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج. **مجلة شؤون عربية**، 2(130): 108-130.

بلاش، عمر (1997). البحث العلمي واقعه – تطوره وآفاقه المستقبلية، **مجلة بناة الأجيال**. دمشق، (24)، 31-46.

بلال، أحمد (1991). البحث العلمي العربي: واقع ومردود وتطلعات مستقبلية. **شؤون عربية**، القاهرة، (65)، 23-24.

بلغيث، سلطان (2006). دور الجامعات العربية في دعم ثقافة البحث العلمي الإبداعي. **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، (27) 124- 139.

البنك الدولي (2003). **بناء مجتمعات المعرفة- التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي**. تقرير صادر عن البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط.

بني هاني، عبد الرزاق وحماد، خليل (1996). المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي، دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية، **المستقبل العربي**، 19 (11)، 92-113.

البنيان، أحمد والبلوي، إبراهيم (2002). واقع الإنتاج العلمي ومعوقاته لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **مجلة جامعة الإمام**، 1(36): 661-717.

بو بطانة، عبدالله (2001). **آليات تفعيل التعاون العربي والدولي في البحث العلمي**. المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، القاهرة، مصر.

البيج، إيمان (2008). **البحث العلمي في الوطن العربي**: الواقع والآفاق- دراسة مقارنة.

توصيات المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. (1985). **المجلة العربية لبحوث التعليم العالي**، (4)، 146-153.

توق، محي الدين وزاهر، ضياء الدين (1988). **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي**. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الثبيتي، مليحان (2000). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، -دراسة وصفية- تحليلية. **المجلة التربوية، 14** (54)، 226-238.

الثنيان، سلطان (2008). **الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2008). **خطة تطوير التعليم في الوطن العربي- التربية والتعليم العالي والبحث العلمي**. تونس.

الجرباوي، علي وحماد، محمد (2004). **المعوقات التي تواجه البحث العلمي والباحث الجامعي في الجامعات الفلسطينية**. بحث مقدم لمؤتمر دور الجامعات في التنمية، جامعة الأقصى، غزة، 22(1).

الجرباوي، علي (1986). **الجامعات الفلسطينية – بين الواقع والمتوقع**- جمعية الدراسات العربية، القدس، 42-43.

الجوفي، محمد (2000). **فاعلية المناخ التنظيمي للجامعات اليمنية(صنعاء- عدن)، في ضوء أنموذج مقترح**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.

الحثيلة، هند (1992). المرأة والبحث العلمي في التعليم الجامعي بين الواقع والتحديات. دراسة استطلاعية. **مجلة العلوم التربية والعلوم الأساسية**، جامعة الملك سعود، (4)، 113-138.

الحديثي، ابتسام (2007). **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية- دراسة تقويمية-**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

الحربي، حمود (1994). **الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود**. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، الملكة العربية السعودية.

حسين، عبده (2006). **الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم العلمية في جامعة عدن، الجمهورية اليمنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، عدن، اليمن.

الحصادي، نجيب ونصار، خلف وعتيلي، باسم (2005). **مهارات البحث العلمي**. منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة. العين، الأمارات العربية المتحدة.

حواله، سهير (2009). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، 3 (19)، 149- 266.

الحيلة، محمد (2002). **مهارات التدريس المصغر**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الخامري، محمد (2000). **المناخ التنظيمي السائد في كليات جامعة صنعاء كما يراه أعضاء هيئة التدريس**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

الخضير، خضير (1999). **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الانجاز والطموح**. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض: مكتبة العبيكان.

الخطيب، أحمد والمعايعة، عادل (2006). **الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة**. عمـــان: جدارا للكتاب العالمي.

الخطيب، أحمد (2001). **الإدارة الجامعية**. دراسات حديثة. إربد: مؤسسة حمادة للدراســات الجامعية والنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد (2003). **البحث العلمي والتعليم العالي**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الخميسي، السيد (1994). مصادر النمو المهني لأستاذ الجامعة. **مجلة دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 9 (16)، 212-248.

دودين، حمزة (2009). البحث العلمي في العالم العربي -واقع وتطلعات-. **مجلـــة التربيـــة**، 1(2)، 266-286.

ديكنسون، جون (1987). العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث - المجلـس الوطني للثقافة والفنون والأدب- الكويت. شعبة الترجمة باليونسكو، **عـــالم المعرفـــة**، (112)، 96-125.

ديلور، جاك (1997). **التعلم ذلك الكنز الكامن**. (ترجمة: جابر عبد الحميد جابر). القــاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

راشد، علي (1988). **الجامعة والتدريس الجامعي**. جده: دار الشروق للنشر والتوزيع.

راضي، فوقية (2009). **الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعــضوات هيئـــة التـــدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة**. بحث منشور، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكـــة العربية السعودية. استرجع بتاريخ 2010/10/18 من المصدر:

http://www.taibahuevents.com/ studies/fawqyah.doc.

الربيع، محمد (1994). **من قضايا البحث العلمي في الجامعات السعودية**. عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الربيعي، سعيد (2008). **التعليم العالي في عصر المعرفة- التغيرات والتحديات، وآفاق المستقبل**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

رحال، علي (1997). البحث العلمي: دوره وتوظيفه في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. **بناة الأجيال**. 6(24)، دمشق، سوريا.

رسمي، محمد (2004). **السلوك التنظيمي في الإدارة التربوية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

رشوان، عبد الحميد (2002). **التربية والمجتمع**. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

رشيد، سلمان (1994). الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي، نظرة أولية، **شؤون عربية**، (78)، 83-106.

الرفاعي، أحمد (2005). **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ريشة، حسان (2000). **واقع وآفاق البحث العلمي**. الندوة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق، سوريا.

زحلان، أنطوان (1997). التخطيط التربوي والتحولات التقنية المعاصرة، **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1)،161- 177.

الزهراني، سعد (1997). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين. بجامعة أم القرى، واقعها وأبرز عوائقها. **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية**، 9 (1)، 33-84 .

السالم، سالم (1997). **واقع البحث العلمي في الجامعات- دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.** الرياض، المملكة العربية السعودية.

السامرائي، مهدي (2003). **المناخ التنظيمي في جامعة بغداد وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية.** أطروحة دكتوراه غيرمنشورة. كلية التربية، جامعة بغداد.العراق

السدراني، صالح والعالي، عبد الرحمن والغامدي، علي (2000). **البحث العلمي في جامعة الملك سعود، الواقع والتطلعات.** وقائع ندوة البحث العلمي في دول الخليج العربي.

سعد، جمال (1994). **محددات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة المنوفية.** أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية. جامعة المنوفية، مصر.

سلمان، سلمان (1994). الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي العربي، نظرة أولية، **شؤون عربية**، (78). جامعة الدول العربية، القاهرة.

السلمي، علي (1991). **إدارة الإنتاجية**. القاهرة: دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع.

سليمان، محمد (1999). أزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية، **مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي**: عدد توثيقي عن ندوة البحث العلمي الجامعي وقطاعات الإنتاج والتنمية، تونس.

السماوي، عبدالرقيب (2005).**المناخ التنظيمي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

سنقر، صالحة (1983). **معوقات البحث العلمي**. ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة بجامعة الملك سعود للفترة من 27-3/30. الرياض، 1-13.

سنقر، صالحة (2000). **تطوير التعليم العالي في سوريا**. وزارة التعليم العالي، سوريا.

السهلاوي، عبد الله والنويصر، خالد (1996). الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية بجامعة الملك فيصل وجامعة الملك عبد العزيز. **مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية** 8 (2)، 385-417.

الشايب، عبدالحافظ (2009). **أسس البحث التربوي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشايع، فهد (2005). واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته. **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية**، 1(2)، 83-113.

شحاته، حسن (2000). **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

الشراح، رمضان (2000). **الإنفاق على البحث العلمي وسبل تنويع مصادره في دولة الكويت**. وقائع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الواقع والمعوقات والتطلعات. الرياض، 12-14 نوفمبر، 370-394.

الشقصي، عبدالله (2006). **البحث العلمي ومعيقاته بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من وجهة نظر الإدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس**. أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شمسان، محمد (2004). **أثر المشكلات الإدارية على البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بالتطبيق على جامعة صنعاء في قضايا إدارية**. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الشيخلي، عبد القادر (2001). **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**. عمان: دار مجدلاوي للتوزيع والنشر.

الصديقي، سعيد (2008). الجامعات العربية وجودة البحث العلمي قراءة في المعايير العالمية. **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، (350)، 70-93.

الصطوف، محمد (2001). آفاق البحث العلمي وإشكاليات صناعة القرار. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، (3). عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

الصغير, أحمد (2005). **التعليم الجامعي في الوطن العربي. تحديات الواقع ورؤى المستقبل**. القاهرة: عالم الكتب.

الصغير، أحمد (2008). بعض مشكلات أعضاء هيئة التدريس التي تؤثر على أدائهم المهني. **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**، 1(10)، 92-113.

الصوفي، محمد (2004). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)**. تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، 4-7.

صيام، وليد (2000). واقع البحث العلمي وآفاقه المستقبلية في العالم العربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، (3)، 88-103.

طناش، سلامة (1995). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية- الأهداف، والحوافز، والرضا، والمشكلات. **مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 11(4)، 43-87.

الظواهري، عايدة (2001). **البحث العلمي بين العقبات والانطلاق. ورقة عمل منشورة في** وقائع المؤتمر العربي الأول للبحوث الإدارية والنشر، معهد الإدارة، مسقط: سلطنة عمان.

عاقل، فاخر (1997). البحث العلمي ومعوقاته في القطر العربي السوري، **مجلة بناة الأجيال**. (24)، 93-117.

العاني، طارق (1991). **وقائع الحلقة الدراسية النقاشية لتنمية القيادات الإدارية في أجهزة البحث العلمي العربية**. المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.

عبد الجواد، أحمد (2000). **إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي**، عمان: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الحليم، محمد (1998). المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في بعض المتغيرات المحلية والعالمية، **التربية والتنمية**، 5 (13)، القاهرة، مصر.

عبد الحميد، صلاح الدين (1982). البحث العلمي والجامعات الخليجية. **رسالة الخليج**، (6)، 57-106.

عبد المطلب، فؤاد (1997). البحث العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والتكنولوجية. **بناة الأجيال**، (24)، دمشق، سوريا.

العريني، عبد العزيز والعتيبي، فهد (2010). واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية. **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1 (27)،31- 57.

العطية، سليمان (1982). الأساليب الإدارية والمالية الخاصة بتحسين معدل الإنتاجية ومستويات الأداء في القطاعين العام والخاص. **مجلة الاقتصاد والإدارة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (14)، 88- 120.

عليمات، صالح (2002). توزيع الوقت على أداء المهمات المهينة لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، إربد، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 3 (4)، 86-112.

عمار، حامد (1984). **في اقتصاديات التعليم**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر.

عمار، حامد (2004). العرب وجامعاتهم- رؤية مستقبلية. **مجلة العربي**، (551). وزارة الأعلام. دولة الكويت، 2 (25)، 96-108.

العواملة، نائل (1993). إنتاجية الموظف العام في الأردن من وجهة نظر إدارية. **مجلة أبحاث اليرموك**، 9 (3)، 113-138.

عوض، عادل (1993). الدراسات العليا والهندسة- مجالات البحث العلمي والتنمية الشاملة. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، (28)، 5- 41.

عون، فضل (2008). **جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية- دراسة حالة للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء وتعز**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

العوهلي، محمد (2008). **دور وزارة التعليم العالي في دعم البحث العلمي في الجامعات: حاليًا ومستقبلياً**. المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.

غانم، محمد (2000). الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. (3). عمان، أمانة اتحاد الجامعات العربية.

غنيمة، محمد (2000). **أساليب تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي: ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي**، تونس.

غنيمة، محمد (2001). **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة**، بيروت: الدار المصرية اللبنانية.

فان دالين (1976). **منهج البحث في التربية وعلم النفس**. (ترجمة محمد نبيل نوفل)، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

فرجاني، نادر (2000). الإمكانات البشرية والتقنية. **المستقبل العربي**، 252 (2)، 73-89.

الفريج، فريال (2001). **البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون الخليجي من 1988-2000**. الكويت: معهد الكويت للأبحاث العلمية.

فهمي، سعد (1989). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة لتدريس بكليات التربية وأثرها في إنتاجهم العلمي. بحث مقدم في مؤتمر بعنوان نحو رؤية نقدية للفكر التربوي. **رابطة التربية الحديثة**، الجامعة العمالية، القاهرة، (3)، 98-112.

الفيل، محمد (2000). **البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الفيومي، ميسون (2004). **تصور مقترح لتنمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في مصر**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر.

القاسم، صبحي (2000: أ). **نوعية التعليم العالي في الوطن العربي قضايا وأفكار**. مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح. جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

القاسم، صبحي (2000: ب). مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي معالم الواقع وتحديات المستقبل، **شؤون عربية**، (104)، 138-139.

قدورة، وحيد (1986). خدمات الكتاب الجامعية بتونس -المعوقات وسبل تجاوزها-. **المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات**، (4): 109-134.

قراعين، خليل (2000). المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية وعلاقتها ببعض المتغيرات. **دراسات العلــوم التربويــة**، 27 (2)، 38-56.

القطاونة، منار (2002). **المناخ التنظيمي وأثره على السلوك الإبداعي -دراســة ميدانيــة للمشرفين الإداريين في الوزارات الأردنية-**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعــة الأردنية، عمان، الأردن.

قنوع، نزار وإبراهيم، غسان والعص، جمال (2005). البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، 27 (4)، 79-94.

قنوع، نزار (2001). واقع **البحث العلمي العربي: ضروراته ومعيقاته ودور الجامعة فيــه.** وقائع المؤتمر العربي الأول للبحوث الإدارية والنشر، مسقط، سلطنة عُمــان، 403-416.

كاظم، خضير (2000). **إدارة الجودة الشاملة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الكبيسي، عبد الله وقمبر، محمود (2001). **دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع**. سلسلة إبداعات تربوية، الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

كفافي، حنان (1999). **الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر والعوامل المؤثرة فيها.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، مصر.

كنعان، أحمد (2001) . البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير. كلية التربية، **مجلة جامعة دمشق**.17(4)، 59-109 .

كيفين، أوسمو، وريستورين (1991). تطوير سياسات التعليم العالي: ثلاثة أمثلة غربية، **مستقبليات**، اليونسكو، 21(3)، 79.

الكيلاني، عبدالله والشريفين، نضال (2005). **المدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية – مناهجه – تصاميمه- أساليبه الإحصائية**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

لال، زكريا (2000). دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، 14 (55)، 171 – 209.

مثنى، عبد الله (2001). **واقع البحث العلمي وآفاق تطويره لخدمة التنمية في الجمهورية اليمنية**. المؤتمر العربي الأول للبحوث الإدارية والنشر، سلطنة عمان.

المجيدل، عبدالله والشماس، سالم (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية -دراسة ميدانية: كلية التربية بصلالة أنموذجا. **مجلة جامعة دمشق**، 26 (1+2)، 17-59 .

المحتسب، نهاد (2007). **تصورات أعضاء هيئات التدريس لواقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مراد، صالح (1991). الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات المصرية وعلاقته بكفاءتهم في تعليم الطلاب. -دراسة حالة-، مؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية، **الواقع والطموح**، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، (2).

مرسي، محمد (1991). **البحث العلمي عند المسلمين بين مسيرات الماضي ومعوقات الحاضر**. الرياض: دار عالم الكتب.

مركز التنمية الصناعية للدول العربية (1972). الإنتاجية وأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد والوطن، **نشرة التنمية الصناعية العربية**، القاهرة، (9).

مسبل، محمود (1997) . العلاقة بين البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية في مصر. **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، (28)، 333- 385 .

المسلم، سليمان (2008). معوقات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية خلال مسارهم الوظيفي. **رسالة الخليج العربي**، 29 (110).

المطرف، إبراهيم (1989). **التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي في دول مجلس التعاون**. نيقوسيا: دلمون للنشر.

معوض، صلاح الدين وسليمان، سعيد (1990). **أثر متغير الإعارة على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.** مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي (أفاق مستقبلية) كلية التربية، جامعة عين شمس.

ملحس، عماد (2007). البحث العلمي العربي ومتطلبات إنهاضه. **العرب نيوز**، 1 (2).

المنيع، محمد (1996). **الأسس الإستراتيجية لتطوير الدراسات العليا في دول مجلس التعاون الخليجي.** جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نصار، رامي (2005). **البحث العلمي والتكنولوجيا. مجلة سفن للتقنية**، استرجع بتاريخ 2010/12، المصدر: www.seven7.net.

الهادي، صالح (1996) . **البحث العلمي وتطبيع التكنولوجيا في الوطن العربي، دراسات إستراتيجية.** الخرطوم: دار القباء للنشر.

الهلالي، الهلالي (2001). أهم المؤشرات العامة في تقييم جوانب الإنتاجية في الوظائف الجامعية- دراسة تحليلية-. **مجلة مستقبل التربية العربية**، 7(23)، 112-138

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2006). **خطة التنمية الثامنة (2005-2009)**، الرياض.

وزارة التعليم العالي السعودية (1999). **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه.** الأمانة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة المعارف السعودية (1996). **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.** الرياض: مطابع البيان.

ياقوت، محمد (2007). **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي.** القاهرة: دار النشر للجامعات.

اليحيى، زياد (2001). **أوجه الدعم الحكومي للصناعات بالمملكة العربية السعودية.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البحث العلمي للجنة التنسيق لمراكز البحث الصناعية للدول العربية (264).

يوسف، نبيلة (2006). **واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية واتجاهات تطويره- دراسة ميدانية-.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

المراجع الأجنبية:

Akuegwu, B., Udida, A. & Bassey, U. (2006). Attitude Towards Quality Research Among Lecturers in Universities in Cross River State-Nigeria – **Paper Presented at the 30th Annual National Conference of the Nigerian Association for Educational Administration and Planning Held at the faculty of Education Hall**, Enugu State University of Science and Technology.

Al- Ghamdi, A. (2002). **Factors Associated With Research and Publication Productivity of Library and Information Studies Facult in Saudi – Arabian Universities.** Florid: A. Al-Ghamdi, 2002. 132. (PH.D). Florida Stat University.

Alberto, C. (1988). Measuring Social Science Productivity. A cast Study in Mexico. **Higher Education Policy,** 1(4): 20-78,

Altbach, P.(1998). **American Higher Education in The Twenty-First Century**. NY: The John Hopkins University press.

Atkinson, R. (1995). **The Future of The research University,** http:www.ucop.edu /ucophonel pres/comments/rufuture / html.

Bagalkoti, V & Sangam, S. (2010). Scientific Productivity of Karnatak University Science Faculty: Ascientometric study 2001-2010. **Sixth International Conference,** October 19-22, 2010, India.

Bean, H .(1982). **A causal Model of Faculty Research Productivity.** Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, New York.

Bin Tareaf, A. (2009). Scientific Research in Jordanian Higher Education in Situation: An Evaluation of the Status and Obesities, **Journal on Instructional Psychology** 36 (2): 158-168.

Bozeman, B & Lee, S. (2003). **The Impact of Research Collaboration on Scientific Productivity.** Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the American Association for the Advancement of Science, Denver, Colorado February, 2003.

Carayol, N & Matt, M. (2006). Individual and Collective Determinants of Academic Scientists Productivity. **In Information Economic and Policy**, Vol 18, No 1, March 2006: 55-72.

Centra, A. (1982). **Determining Faculty Effectiveness – Bass Publishers**. San Francisco: Jossey.

Chilcote, R. (1981). **Theories of Comparative Politics.** Boulder: West view press.

Crespi, G., D'este, P., Fontana, R & Geuna, A. (2011). The impact of academic patenting on university research and its transfer. **Research policy**, 40 (1): 55-68.

Dundar. H & Lewis, D. (1998). Determinants of Research Productivity in Higher Education. **In Research in Higher Education**, 6(39): 607-630.

Farg, M. (1995). Modification OF lotk's Function for Scientific Productivity. **Information Processing and Management,** 31(1): 92-101.

Foroughi, F & Karrazi, H. (2009). Faculty Members' Scientific Productivity in Kermanshah Medical Sciences University. **Iranian Journal of Medical Education,** 5(2): 12- 56.

Garland, & Rike, G. (2000). Scholarly Productivity of Faculty. **Journal of Education for Library and information Science.** 28 (2): 87-98.

Hasselback, J., Reinstein, A & Reckers, P. (2010). Alongitudinal study of research productivity of graduates of accounting doctoral programs. **Advances in accounting,** 1 (1): 1-7.

Hughes, A. (2010). Factors Related to faculty Publishing Productivity, **American Journal of Higher Education,** 1 (1): 1-19.

Lawler, E. (1973). **Motivation in Work Organization.** California: Wadswork Publishing.

Levine, R. & Estephan, L. (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. **Journal of Economic Literature,** 19(1): 30-78.

Mann, P.(1995). **Methods of Social Investigation**. Oxford: Bssil Black Well.

Mass,W & Willger, K. (1995). **Improving Productivity**. Washington: The free Well Press.

May, G. (2001). Higher Education and attainment of policy goals: Interpretations for efficiency indicators in Israel, Higher Education. **Kluwer Academic Publishers**, 42(1): 265-305.

Mazzolleni. R. (2005) University patents, R&D competition, and social welfare. **Economics of Innovation and New Technology,** 14(6): 499 - 515

Megregor, E. (1988). **The Public Sector Human Resource Puzzle Strategic Management of Strategic Resource,** Public Administration Review: 48.

Porter, S & Umbach, P. (2001). Analyzing Faculty Workload data USING Multilevel Modeling. **Research in Higher Education.** 42(2):171-193.

Print, M & hattie, J.(1997).Measuring Qualit in universities: An approach to weighing research productivity. **Higher Education** .33(1): 453-469.

Robbins, S.(1976). **The Administrative process: Integrating Theory and Practice**. New Jersey: Prentice Hall.

Sax, G. (1979). **Foundations of Educational Research.** NY: Prentice Hall Inc.

Song, H. (1990). **Faculty** Perceptions of Occupational Therapy Academic **Leadership. Journal of Higher Education,** 2(2): 34-67.

Tranoy, K & Erik, M. (1966).Ethical Problems of Scientific: an Action: Theoretic Approach. **Academic Search Premier,**79(2):183-198.

UNESCO. (2000). **Statistical Al Rearbook.** UNESCO, Paris.

Wagner, L. (1993). **Scientific research in Canadian Universities.** Oxford: Oxford Press .

Wall Mark, S. (1978). **Scientific Productivity and Society.** NJ: Academic Press Inc.

Wallner, B., Fider, M & Iber, K. (2003). Age profile, personnel costs and scientific productivity at the University of Vienna. **Scientmetrics,** 1(143): 112-189.

Webster. D. (1988). **New Collegiate Dictionary Merram Webster.** NY: Miraim Press.

WongWanich, S & Bowarnk, S. (2009). Factors Affecting Reseanch Productivity of Faculty Members in Government Universities: lisrel and Neural Network Analyses. **Kasetsant Journal,** 30 (1): 67-78.

Yoshimura, M. (2010). **Female PHD Completion: How Field Study of Moderates The Predictive Relationships Between Social and Academic Interactions with Faculty, Research Productivity and Degree Computation.** California university thesis, UMI, 3411383.

الملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

أداة الدراسة (الاستبانة في صورتها الأولية)

جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

الدكتور/ الدكتورة .... الفاضل/ الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير"، ويتطلب ذلك معرفة واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك.

ويقصد بالإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس عدد البحوث أو الكتب العلمية التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية أو عدد المؤتمرات أو الندوات التي شارك فيها بورقة أو غير ذلك من الأعمال العلمية المنجزة من نشاطات علمية أو خدمة للمجتمع.

ونظرا لما تتمتعون به من الخبرة والتخصص في هذا المجال فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة ؛ لذا يرجوا الباحث قراءتها وإبداء الملاحظات عليها من حيث:

١- دقة الصياغة اللغوية وسلامتها.

٢- مدى انتماء الفقرات لمجالاتها.

٣- اقتراح فقرات مناسبة.

٤- نقل فقرات من مجال لآخر.

٥- حذف الفقرات غير المناسبة.

علما بأن جميع المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث ستعامل بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

الأدهم خليفة الشمري

أولاً:معلومات أولية ضرورية

الكلية: ☐ إنسانية ☐ علمية

الدرجة العلمية: ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد

عدد سنوات الخبرة في التعليم الجامعي(بعد الحصول على درجة الدكتوراه):

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات - أقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر

عدد البحوث التي نشرتها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

عدد الكتب العلمية التي ألفتها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

عدد الكتب العلمية التي ترجمتها أو حققتها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة فيها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال تخصصك. خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

عدد الإشراف على رسائل الماجستير وأطروحة الدكتوراه خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 أو أكثر

الغرض الرئيس من إنتاجك العلمي:

☐ الترقية ☐ استجابة لطلب المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة ☐ الإضافة للمعرفة الإنسانية.

☐ محاولة الإجابة عن قضايا ملحة في التخصص ☐ الحصول على دعم مالي ☐ غير ذلك حدد.......

ثانياً: العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس:

الرقم	الفقرات	الصياغة اللغوية		مدى مناسبة الفقرة	
المجال الأول: العوامل المتعلقة بالجامعة:		سليمة	غير سليمة	مناسبة	غير مناسبة
١	ندرة الفرص المتاحة لحضور المؤتمرات والندوات الخارجية.				
٢	ندرة الندوات والمؤتمرات المنعقدة داخل الجامعة.				
٣	ندرة الدوريات المتخصصة في مكتبة الجامعة.				
٤	عدم كفاية التجهيزات والتسهيلات البحثية.				
٥	طول الإجراءات الإدارية المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي.				
٦	ندرة المراجع المتخصصة في مكتبة الجامعة.				
٧	انخفاض الحوافز المعنوية التي تقدمها الجامعة للباحثين.				
٨	انخفاض الحوافز المادية التي تقدمها الجامعة للباحثين.				
٩	التعقيدات المتعلقة بقواعد مكافآت البحوث العلمية.				
١٠	عدم توافر شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات.				
١١	عدم وجود برامج بحثية تمول من ميزانية الجامعة.				
١٢	عدم توافر الفنيين ومساعدي الباحثين.				
١٣	طول فترة انتظار طباعة البحث في مطابع الجامعة.				
١٤	عدم توافر المناخ العلمي السليم في الجامعة.				
١٥	طول فترة بقاء الإنتاج العلمي عند المحكمين.				
١٦	تقصير مراكز البحوث في تنشيط حركة الإنتاج العلمي.				
١٧	محدودية مصادر نشر الإنتاج العلمي للعضو في الجامعة.				
١٨	تدني أولوية الإنتاج العلمي في الجامعة.				
١٩	نقص الهيئة التدريسية وما ترتب عليه من ارتفاع العبء التدريسي.				
٢٠	كون الإنتاج العلمي من الأنشطة التي لا يحاسب العضو على التقصير فيها.				
٢١	انشغال أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الإدارية.				
٢٢	عدم منح عضو هيئة التدريس بشكل دوري تفرغاً علمياً.				
٢٣	قلة مشاركة الجامعة في وضع خطط التنمية.				
٢٤	ندرة متابعة الجامعة لاستخدام نتائج البحوث.				
٢٥	عدم توفر فرص النمو المهني لعضو هيئة التدريس.				
٢٦	عدم استقطاب الباحثين المتميزين للعمل في الجامعة.				
٢٧	اقتصار أغراض البحث العلمي على الترقيات العلمية.				
٢٨	ربط تقلد المناصب بالرتب العلمية.				
٢٩	لاتوفر الجامعة الحرية البحثية المسؤولة للباحث.				
٣٠	عدم كفاية المخصصات المالية التي تقدم لتغطية تكاليف البحث العلمي.				
٣١	قلة المكافآت والرواتب المجزية للباحثين المتميزين.				
٣٢	عدم دقة تقدير البحوث من بعض مسئولي الجامعة.				
٣٣	محدودية الدعم المالي اللازم لحضور المؤتمر الإقليمية العالمية.				
٣٤	الجامعة لاتدعم البحث العلمي مالياً بشكل كاف.				

حذف أو إضافات أخرى: ....
....
....
....
....
....

....

الرقم	الفقرات	الصياغة اللغوية		مدى مناسبة الفقرة	
		سليمة	غير سليمة	مناسبة	غير مناسبة
المجال الثاني: العوامل الذاتية المتعلقة بعضو هيئة التدريس:					
١	ارتفاع التكاليف المادية التي يتحملها العضو في سبيل الإنتاج العلمي.				
٢	قلة المردود المادي العائد للعضو من الإنتاج العلمي.				
٣	كثرة الالتزامات الأسرية للعضو.				
٤	كثرة الالتزامات الاجتماعية للعضو.				
٥	انخفاض الاستعداد النفسي للعضو تجاه الإنتاج العلمي.				
٦	انشغال العضو بأعمال توفر له مصدر دخل خارجي إضافي.				
٧	ضعف التزام العضو بالقيام بدوره في الإنتاج العلمي.				
٨	نزوع العضو إلى الرضا الذاتي الذي تحقق بالحصول على درجة الدكتوراه.				
٩	ضعف الإعداد البحثي للعضو.				
١٠	قلة الدافعية الذاتية للعضو تجاه الإنتاج العلمي.				
١١	العزوف عن الرغبة في تحقيق الشهرة وكسب الاعتراف والتقدير من الأخرين.				
١٢	انخفاض الرغبة لدى عضو هيئة التدريس في الاكتشاف والابتكار والتجديد				
١٣	قلة سنوات الخبرة لدى العضو يقلل موضوع الاهتمام بالإنتاج العلمي.				
١٤	رغبة العضو بالتدريس أكثر من البحث.				
١٥	لا أعد البحث العلمي من أساسيات عملي كعضو هيئة تدريس.				
١٦	قلة التدريب اللازم على البحث العلمي لاعضاء هيئة التدريس.				
١٧	قلة المخصصات المالية لإجازات التفرغ العلمي لعضو هيئة التدريس.				
١٨	عدم البحث عن مصادر متعددة لتمويل البحث العلمي.				
١٩	سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس لا يفي بمتطلبات الأستاذ الجامعي؛ لذا انشغلت ببعض الأعمال الخارجية لتحسين وضعي الاقتصادي وبالتالي أثر على إنتاجي في البحث العلمي.				

حذف أو إضافات أخرى: ....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

٤

الرقم	الفقرات	الصياغة اللغوية		مدى مناسبة الفقرة	
	المجال الثالث: العوامل الاجتماعية المؤثرة في إنتاجية العضو :	سليمة	غير سليمة	مناسبة	غير مناسبة
١	انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث.				
٢	قلة الطلب الاجتماعي على البحث.				
٣	قلة التقدير الاجتماعي للإنتاج العلمي.				
٤	ضعف خدمات التوثيق والإعلام العلمي.				
٥	انخفاض اهتمام المجتمع بالإنتاج العلمي.				
٦	سيطرة الإحساس بعدم جدوى البحث لعدم الأخذ بنتائجه.				
٧	ضعف التطبيع الاجتماعي المبكر للفرد على قيم الانجاز.				
٨	حساسية المجتمع نحو البحث ذات الطابع النقدي للمشكلات.				
٩	ضعف التطبيع الاجتماعي المبكر للفرد على قيم الإبداع.				
١٠	ندرة الزملاء الراغبين العمل في إنتاج علمي مشترك.				
١١	العيش في وسط زملاء لايهتمون بالإنتاج العلمي.				
١٢	انخفاض تشجيع الزملاء للإنتاج العلمي.				
١٣	لاتمثل الترقية هاجساً ملحاً؛ لذا لا أفكر بإجراء البحوث.				
١٤	ضعف الترتيبات القائمة لتهيئة المناخ المناسب لإجراء البحث العلمي.				
١٥	عدم رسوخ التقاليد العلمية الهادفة التي ترتقي بالإنتاج العلمي.				
١٦	مكانة الجامعة التي حصل منها العضو على درجة الدكتوراه.				
١٧	غياب التنسيق بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في الاستفادة من نتائج البحث.				
١٨	قلة إلمام الباحثين في الجامعات بمشكلات المجتمع الأساسية.				
١٩	ضعف صلة البحث العلمي بالواقع.				
٢٠	عدم الثقة بأن الإنتاج العلمي هو السبيل الأمثل لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.				

حذف أو إضافات أخرى: ....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٥

الملحق (2)

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

الأستاذ الدكتور/.. الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان "**واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك.

ويقصد بالإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس عدد البحوث أو الكتب العلمية التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية، وعدد المؤتمرات والندوات التي شارك فيها بورقة علمية، وغير ذلك من الأعمال العلمية المنجزة من نشاطات علمية أو خدمة للمجتمع.

وأعد الباحث استبيان مكون من الأقسام التالية:

القسم الأول: يضم البيانات الشخصية للمستجيب.

القسم الثاني: يضم واقع الإنتاج العلمي.

القسم الثالث: يضم ثلاثة محاور عن العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

ويتوجه الباحث بهذه الاستبيان إليكم، أمل التفضل بقراءة الفقـرات والإجابـة عليهـا جميعاً، علما بأن جميع المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث ستعامل بالسرية التامـة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

الأدهم خليفة الشمري

فضلا يرسل الرد مع جزيل الشكر والتقدير بما يناسبكم بالطرق التالية:

- تسلم لسكرتارية القسم الذي تتبعونه.
- ترسل على البريد الالكتروني Aladhamm_6996@hotmail.com
- التنسيق مع الباحث على الجوال 0553994321

أولاً: بيانات شخصية:

الكلية: ☐ إنسانية ☐ علمية

الجامعة التي تعمل بها: ☐ جامعة الملك سعود ☐ جامعة حائل

☐ جامعة طيبة ☐ جامعة الدمام

☐ جامعة جازان

الرتبة العلمية: ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد

ثانيا: واقع الإنتاج العلمي:

- عدد البحوث التي نشرتها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد الكتب العلمية التي ألفتها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد الكتب العلمية التي ترجمتها أو حققتها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة فيها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010 :

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد براءات الاختراع التي سجلتها في مجال تخصصك خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010:

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد رسائل الماجستير التي أشرفت عليها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010:

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

- عدد أطروحات الدكتوراه التي أشرفت عليها خلال الخمس سنوات الماضية 2006-2010:

☐ لاشيء ☐ 1 - 3 ☐ 4 - 6 ☐ أكثر من 6

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس:

ما درجة تأثير العوامل التالية على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس:

الرقم	الفقـــــــــرات	درجة التأثير				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تسهيل حضور المؤتمرات الخارجية لعضو هيئة التدريس.					
2	توفير المردود المادي العائد لعضو هيئة التدريس من الإنتاج العلمي.					
3	مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث.					
4	تسهيل إجراءات النشر العلمي.					
5	كثرة الالتزامات الاجتماعية لعضو هيئة التدريس.					
6	الطلب على البحث العلمي من قبل المجتمع.					
7	توفير الدوريات العلمية المخصصة للباحثين.					
8	الاستعداد النفسي لعضو هيئة التدريس تجاه الإنتاج العلمي.					
9	تقدير المجتمع للإنتاج العلمي.					
10	توفير حوافز مادية مجزية للباحثين.					
11	نزوع عضو هيئة التدريس إلى الرضا الذاتي الذي تحقق بالحصول على درجة الدكتوراه.					
12	دور خدمات الإعلام في تشجيع الإنتاج العلمي.					
13	توفير شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات.					
14	زيادة الخبرة التدريسية لدى عضو هيئة التدريس.					
15	إلمام الباحثين في الجامعات بمشكلات المجتمع الأساسية.					
16	زيادة الدعم المالي للبحث العلمي.					
17	رغبة عضو هيئة التدريس في إنتاج العمل العلمي المشترك.					
18	ارتباط البحث العلمي الوثيق بالواقع.					
19	استفادة الجامعة من نتائج البحوث.					
20	رغبة عضو هيئة التدريس في الابتكار والتجديد.					
21	الثقة بأن الإنتاج العلمي هو السبيل الأمثل لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.					

الرقم	الفقـــــــرات	درجة التأثير				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
22	ارتفاع العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس.					
23	ارتفاع التكاليف المادية التي يتحملها عـضو هيئـة التدريس في سبيل الإنتاج العلمي.					
24	حساسية المجتمع نحو البحث ذات الطـابع النقـدي للمشكلات.					
25	محاسبة عضو هيئة التدريس على التقصير بالإنتاج.					
26	ميل عضو هيئة التدريس للتدريس أكثر من البحث.					
27	غياب التنسيق بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في الاستفادة من نتائج البحث.					
28	تكليف أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الإدارية.					
29	انشغال عضو هيئة التدريس بالأعمال الخارجية.					
30	العيش في وسط مجتمع لا يهتم بالإنتاج العلمي.					

الأداة الثانية: الأسئلة المفتوحة

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

الأستاذ الدكتور/.. الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان "**واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك.

ويقصد بالإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس عدد البحوث أو الكتب العلمية التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية، وعدد المؤتمرات والندوات التي شارك فيها بورقة علمية، وغير ذلك من الأعمال العلمية المنجزة من نشاطات علمية أو خدمة للمجتمع.

وسبق وأن توجه الباحث بهذه الاستبيان إليكم، في جزئه الأول ، ونظراً لعدم وجود الوقت الكافي لديكم لإجراء مقابلات، وحرصاً على وقتكم الثمين، يأمل التكرم بالإجابات على الأسئلة المرفقة . شاكرين ومقدرين حسن تعاونكم سلفاً.

الملحق (3)

أسئلة المقابلة

1) ما الأهداف الرئيسية من الإنتاج العلمي حسب وجهة نظرك ؟

2) ما هي الأسباب التي تتصورها عن ظاهرة العزوف عن الإنتاجية العلمية لـدى بعـض أعضاء هيئة التدريس ؟

3) ما هو الدور الذي تقوم به عمادة البحث العلمي بالجامعة لدفع حركة الإنتاج العلمي نحو الأمام لإنجاح المشاريع البحثية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس؟

4) ما المعوقات التي تواجه الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئـة التـدريس فـي الجامعـات السعودية ؟

5) ما ذا تقترحون لتطوير الإنتاج العلمي لدى أعـضاء هيئـة التـدريس فـي الجامعـات السعودية؟

الملحق (4)

أسماء أعضاء لجنة التحكيم

الاسم	التخصص	الجامعة
أ. د محمد خوالدة	إدارة تربوية	اليرموك
أ. د محمد عاشور	إدارة تربوية	اليرموك
أ. د عبد الله خطايبه	مناهج العلوم وأساليب تدريسها	اليرموك
أ. د إبراهيم رواشدة	مناهج العلوم وأساليب تدريسها	اليرموك
أ. د أحمد عودة	قياس وتقويم	اليرموك
أ. د هاني عبد الرحمن الطويل	إدارة تربوية	الأردنية
أ. د أنمار الكيلاني	إدارة تربوية	الأردنية
أ. د سلامه يوسف طناش	إدارة تربوية	الأردنية
أ. د. أحمد بطاح	إدارة تربوية	مؤته
أ.د محمد ربابعة	مناهج عامة	مؤته
أ.د صالحة سنقر	إدارة تربوية	دمشق
د. نواف شطناوي	إدارة تربوي	اليرموك
د. عبد الحكيم حجازي	أصول تربية	اليرموك
د. منيرة الشرمان	إدارة تربوية	اليرموك
د. محمد بني هاني	إدارة تربوية	اليرموك
د. علي جبران	إدارة تربوية	اليرموك
د. راتب عاشور	مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها	اليرموك
د. خالد أبو لوم	مناهج رياضيات وأساليب تدريسها	اليرموك
د. نضال الشريفين	قياس وتقويم	اليرموك
د. عبد الحافظ الشايب	قياس وتقويم	الجامعة آل البيت
د. مشعان ضيف الله الشمري	إدارة تربوية	حائل
د. بدر عبد الله العردان	إدارة تربوية	حائل

الملحق (5)

كتب تسهيل مهمة

الفاضل الدكتور إبراهيم العمر
الاستبانة جاهزة لجمع البيانات
أرجو منح الطالب تسهيل المهمة

الاستبيان بصورته النهائية.

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

الأستاذ الدكتور/.. الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك.

ويقصد بالإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس عدد البحوث أو الكتب العلمية التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية، وعدد المؤتمرات والندوات التي شارك فيها بورقة علمية، وغير ذلك من الأعمال العلمية المنجزة من نشاطات علمية أو خدمة المجتمع.

ويقصد الباحث بالعوامل المؤثرة بأنها عوامل إيجابية وعوامل سلبية تؤثر في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

وأعد الباحث استبيان مكون من الأقسام التالية:

القسم الأول: يضم البيانات الشخصية للمستجيب.

القسم الثاني: يضم واقع الإنتاج العلمي.

القسم الثالث: يضم ثلاثة محاور عن العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

ويتوجه الباحث بهذه الاستبيان إليكم، أمل التفضل بقراءة الفقرات والإجابة عليها جميعاً، علما بأن جميع المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث ستعامل بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

الأدهم خليفة الشمري

فضلا يرسل الرد مع جزيل الشكر والتقدير بما يناسبكم بالطرق التالية:

- تسلم لسكرتارية القسم الذي تتبعونه.
- ترسل على البريد الالكتروني Aladhamm_6996@hotmail.com
- التنسيق مع الباحث على الجوال 0553994321

1

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
٢٦٩



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

" برقية خطية "

سعادة الملحق الثقافي السعودي في الأردن   الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أشير الى خطابكم رقم ٣/١٠٢٣٦ وتاريخ ٢٤ / ٨ /١٤٣١هـ المتضمن الطلب المقدم من الطالب/ الأدهم خليفة الشمري المبتعث لدراسة تخصص الادارة التربوية لمرحلة الدكتوراه بجامعة اليرموك متضمنا رغبته إجراء دراسة ميدانية تستهدف عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية المتعلقة ببحثه والذي هو بعنوان(واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ، والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير) ، وطلبكم التوجيه بهذا الخصوص .

نود الإحاطة بأنه لا مانع نظاما من تسهيل المهمة في الحصول على البيانات المطلوبة بعد موافقة الجهة المعنية بالدراسة .

ولسعادتكم أطيب تحياتي ،،،

وكيل الوزارة للشؤون التعليمية المكلف

د. محمد بن عبدالعزيز العوهلي

١٢٣٠٢
٦/١١/١٤٣١هـ

٢٦/ ٢٤

الرقم ٩٥٥٠٨ التاريخ ١٤٣١ المرفقات
هاتف ٥٥٥٥ ٤٤١ ١ ٩٦٦+ فاكس ٩٠٠٤ ٤٤١ ١ ٩٦٦+ info@mohe.gov.sa www.mohe.gov.sa T +966 1 441 5555 F +966 1 441 9004

Embassy of the
Kingdom of Saudi Arabia
Cultural Mission in Jordan



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية في الأردن

الرقم: ٣/١٣٥٨ التاريخ: ٣/١١/١٤٣١ الموضوع: ــــ المرفقات: ــــ

سعادة وكيل جامعة جازان للدراسات العليا و البحث العلمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله بركاته...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية المكلف رقم ٩٥٥٠٨ وتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / الادهم خليفة دهام الشمري،الملتحق بجامعة اليرموك في تخصص الإدارة التربوية لمرحلة الدكتوراه في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه لرسالة الدكتوراه التي هي بعنوان (واقع الإنتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات التطوير). ونرفق لسعادتكم خطاب عطوفة عميد كلية التربية بجامعة اليرموك رقم ر/١٢٥/١٤/٦٥٢ وتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠م المؤيد لذلك.

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

هاتف ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: E-mail:sacmjo@sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo

Embassy of the
Kingdom of Saudi Arabia
Cultural Mission in Jordan



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية في الأردن

الرقم: ٢٠٨٦٣١٣ التاريخ: ٢/١١/١٤٣١ الموضوع: ـــ المرفقات: ـــ

سعادة وكيل جامعة حائل للدراسات العليا و البحث العلمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله بركاته...وبعد:

إشـارة لخطـاب سـعادة وكيـل الـوزارة للـشؤون التعليميـة المكلـف رقـم ٩٥٥٠٨ وتـاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / الادهم خليفة دهام الشمري،الملتحق بجامعة اليرموك في تخصص الإدارة التربوية لمرحلة الدكتوراه في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه لرسالة الدكتوراه التى هى بعنوان (واقع الإنتاج العلمـي لاعضاء هيئـة التدريس فـي الجامعات السعودية والعوامـل المـؤثرة فيـه ومقترحـات للتطـوير). ونرفـق لـسعادتكم خطـاب عطوفـة عميـد كليـة التربيـة بجامعـة اليرمـوك رقـم ر/١٢٥/١٤/٦٥٢ وتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠م المؤيد لذلك.

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

هاتف: ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس: ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب: ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: E-mail:sacmjo@sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo

Embassy of the
Kingdom of Saudi Arabia
Cultural Mission in Jordan



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية في الأردن

الرقم: ٥٨٥٩ /١٣/ ٣١ التاريخ: / / ١٤٣١ الموضوع: الرفقات:

سعادة وكيل جامعة طيبة للدراسات العليا و البحث العلمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله بركاته...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية المكلف رقم ٩٥٥٠٨ وتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / الادهم خليفة دهام الشمري،الملتحق بجامعة اليرموك في تخصص الإدارة التربوية لمرحلة الدكتوراه في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه لرسالة الدكتوراه التي هي بعنوان (واقع الإنتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير). ونرفق لسعادتكم خطاب عطوفة عميد كلية التربية بجامعة اليرموك رقم ر/٦٥٢/١٤/١٢٥ وتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠م المؤيد لذلك.

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

هاتف: ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس: ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: E-mail:sacmjo@sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
University of Hail
Tel. 06 5314882
Fax. 06 5327791
P.o.Box. 2440 Hail : 81451



مكتب وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
Office of the Vice Rector Graduate Studies & Scientific Research

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة حائل
هاتف: ٠٦ ٥٣١٤٨٨٢
فاكس: ٠٦ ٥٣٢٧٧٩١
ص.ب: ٢٤٤٠ حائل: ٨١٤٥١

سعادة عمداء الكليات المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى خطاب سعادة الملحق الثقافي في الأردن رقم ٢/١٣٥٨٢ وتاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ والمتضمن طلب تسهيل مهمة الطالب / الأدهم بن خليفة الشمري الملتحق بجامعة اليرموك تخصص إدارة تربوية لمرحلة الدكتوراه في إجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه

آمل من سعادتكم تسهيل مهمة الطالب وتعبئة الإستبانة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

وتقبلوا سعادتكم وافر التحية والتقدير،،،

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د.علي بن عبدالله القرعاوي

سعادة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية
نأمل التعاون مع الأستاذ الأدهم والإجابة على الاستبانة المرفقة
ولكم الشكر
١٤٣١/١١/٢٥

الرقم: ١٤٨٠/٤/د   التاريخ: ١٤٣١/١١/٢٤هـ   المرفقات: ٨

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة جازان
مكتب وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Jazan University
Vice-President's Office
For Graduate Studies and Research

تعميم

سعادة عميد كلية الطب	حفظه الله
سعادة عميد كلية العلوم الطبية التطبيقية	حفظه الله
سعادة عميد كلية الصيدلة	حفظه الله
سعادة عميد كلية طب الأسنان	حفظه الله
سعادة عميد كلية العلوم الصحية	حفظه الله
سعادة عميد كلية العلوم	حفظه الله
سعادة عميد كلية الهندسة	حفظه الله
سعادة عميد كلية الحاسب الآلي	حفظه الله
سعادة عميد كلية إدارة الأعمال	حفظه الله
سعادة عميد كلية التربية	حفظه الله
سعادة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية	حفظه الله
سعادة عميد كلية المجتمع	حفظه الله
سعادة المشرف على مركز اللغة الانجليزية	حفظه الله
سعادة عميدة كلية التربية للبنات الأقسام العلمية	حفظها الله
سعادة عميدة كلية التربية للبنات الأقسام الأدبية	حفظها الله
سعادة عميدة كلية المجتمع بأبي عريش	حفظها الله
سعادة عميدة كلية إعداد المعلمات بصامطة	حفظها الله
سعادة عميدة كلية العلوم الصحية للبنات بأبي عريش	حفظها الله
سعادة المشرفة على المجمع الأكاديمي للطالبات	حفظها الله
سعادة وكيلة كلية التربية للبنات بفرسان	حفظها الله

تجدون برفقه خطاب الملحق الثقافي السعودي في الأردن ومشفوعاته استبانه لأحد طلاب الدراسات العليا ، مرحلة الدكتوراه ، بعنوان (واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير).



أمل من سعادتكم التعميم على منسوبيكم من أعضاء هيئة التدريس لتعبئة الاستبانة المرفقة وإعادتها لنا في أقرب فرصة ممكنة.

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديري،،،،

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

أ د. محمد بن علي ربيع عبد الله

- صورة مع التحية والتقدير لمعالي مدير الجامعة
- صورة مع التحية لعميد البحث العلمي
- صورة للصادر
- [illegible]

الرقم: [illegible] التاريخ: [illegible] المرفقات: استمارة

المملكة العربية السعودية جازان ص.ب [illegible] هاتف [illegible] فاكس [illegible]
K.S.A Jazan P.O.Box 2095 Tel : 073230766 Fax : 073233386 E-mail : VPOFGSAR@JAZANU.EDU.SA

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
University of Hail

Tel. 06 5314882
Fax. 06 5327791
P.o.Box. 2440 Hail : 81451



مكتب وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
Office of the Vice Rector Graduate Studies & Scientific Research

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة حائل
هاتف: ٠٦ ٥٣١٤٨٨٢
فاكس: ٠٦ ٥٣٢٧٧٩١
ص.ب ٢٤٤٠ حائل ٨١٤٥١

سعادة عمداء الكليات المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى خطاب سعادة الملحق الثقافي في الأردن رقم ٣/١٢٥٨٢ وتاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ والمتضمن طلب تسهيل مهمة الطالب / الأدهم بن خليفة الشمري الملتحق بجامعة اليرموك تخصص إدارة تربوية لمرحلة الدكتوراه في إجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه

آمل من سعادتكم تسهيل مهمة الطالب وتعبئة الإستبانة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

وتقبلوا سعادتكم وافر التحية والتقدير،،،

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د.علي بن عبدالله القرطاوي

سعادة وكيل الكلية للشؤون ... ١٤٣١/١٧٢٥

أصحاب السعادة أعضاء هيئة ... آمل التعاون مع ... والباحث الأدهم بن خليفة الشمري في بحثه ولكم جزيل الشكر

وكيل الكلية ...

الرقم: ١٤٨٠/٤/د   التاريخ: ١٤٣١/١١/٢٤هـ   المرفقات: ٨

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
TAIBAH UNIVERSITY



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
(٠٣٩)

كلية التربية

سعادة

- رئيس قسم علم النفس التربوي
- رئيس قسم التربية الفنية
- رئيس قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة
- رئيس قسم التربية الخاصة
- رئيس قسم أصول التربية
- رئيس قسم المناهج وطرق التدريس
- رئيس قسم الإدارة التربوية
- رئيس قسم تقنيات التعليم

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد:

يطيب لي أن أرفق لسعادتكم استبانه بعنوان " واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير " وذلك بغرض تعبئتها .

عليه .. آمل التكرم بتعميمها على منسوبي قسمكم الموقر من السادة أعضاء هيئة التدريس بشطري الطلاب والطالبات للتلطف بتعبئتها ومن ثم إعادتها لنا خلال (اسبوعين) من تاريخه .

وتقبلوا خالص التحية وعاطر التقدير،،،

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحث العلمي

د . نايف بن محمد الحربي

كه ماجد الصبحي

الرقم : ١٤٢١٨٨٧٦٢٧ التاريخ : ٢٦/١١/١٤٢٨هـ المشفوعات : استبانة للطالب

تلفون ٨٤٥٤٨٠١ فاكس ٨٤٥٤٨٠٢ ص.ب ٣٠٠٠٣ المدينة المنورة
Tel 8454801 Fax 8454802 P.O.Box 30003 Madinah Al-Munawarah

جامعة الملك سعود King Saud University

رقم القيد ٦٣٧٨٧
التاريخ ١٤٣١/١١/١٩
المرفقات

سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية في الأردن

...y of the
Kingdom of Saudi Arabia
Cultural Mission in Jordan

الرقم ٢/٣٥٧٩ التاريخ ٢٠/١١/١٤٣١ الموضوع .... المرفقات ....

سعادة وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا و البحث العلمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد: .

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية المكلف رقم ٩٥٥٠٨ وتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / الادهم خليفة دهام الشمري،الملتحق بجامعة اليرموك في تخصص الإدارة التربوية لمرحلة الدكتوراه في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحثه لرسالة الدكتوراه التي هي بعنوان (واقع الإنتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير). ونرفق لسعادتكم خطاب عطوفة عميد كلية التربية بجامعة اليرموك رقم ر/١٢٥/١٤/١٥٢ وتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠م المؤيد لذلك.

نأمل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولكم تحياتي وتقديري،،،

التوجيه
سعادة الدكتور صالح الربيعي سلمه الله
٢٢/١١

الملحق الثقافي السعودي في الأردن
١١/١١
د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

تمت المراجعة /

هاتف ٥٣٧٩٥٩٩، فاكس ٥٣٣١٤٦٣، ص.ب ٢٧١٧ عمان ١١١٨١ الأردن البريد الإلكتروني E-mail:saomjo@sacm.org.jo
Tel:5379599 Fax: 5331463 P.O.Box. 2717 Amman 11181 Jordan E-mail:saomjo@sacm.org.jo

مع الموافقة

KINGDOM OF SAUDI ARABIA | المملكة العربية السعودية
UNIVERSITY OF DAMMAM | جامعة الدمام



سعادة/ عميد كلية الطب المحترم
سعادة / عميد كلية العمارة والتخطيط المحترم
سعادة / عميدة كلية الآداب للبنات بالدمام المحترمة
سعادة / عميدة كلية العلوم للبنات بالدمام المحترمة
سعادة / عميد كلية العلوم الطبية التطبيقية المحترم
سعادة / عميد كلية طب الأسنان المحترم
سعادة / عميد كلية التمريض المحترم
سعادة/ عميد كلية التربية بالدمام المحترم
سعادة/ عميد كلية الهندسة المحترم
سعادة/ عميد كلية علوم الحاسب وتقنية المعلومات المحترم
سعادة / عميد كلية العلوم الإدارية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

ورد إلينا (مناولة) خطاب سعادة الملحق الثقافي بالأردن رقم ٣/١٣٥٨٣ في تاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ (مرفق كامل المعاملة) المبني على موافقة سعادة وكيل وزارة التعليم العالي للشئون التعليمية رقم ٩٥٥٠٨ وتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠هـ على تسهيل مهمة الطالب/ الادهم خليفة دهام الشمري الملتحق بجامعة اليرموك في تخصص الإدارة التربوية لمرحلة الدكتوراه في إجراء بحث ميداني وجمع معلومات تتعلق ببحث لرسالة الدكتوراه التي هي بعنوان (واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعوامل المؤثرة فيه ومقترحات للتطوير) . وقد ابدى رغبته في توزيع الاستبيان المرفق على كليات الجامعة بمدينة الدمام لهدف قيام أعضاء هيئة التدريس بتعبئته .

آمل التطلف بتسهيل مهمة الطالب فيما يخص الاستبيان المرفق ،

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ،،،

عميد الدراسات العليا

أ . د/ عادل بن إبراهيم العفالق

جامعة الدمام
UNIVERSITY OF DAMMAM
الدراسات العليا
Graduate Studies
صورة طبق الأصل

Abstract

Al Adham, Khaleefa Al Shammari. Scientific Production of Faculty Members at Saudi Arabian Universities and Factors Affected them and Suggestions for Development. Phd Dissertation, Yarmouk University, 2011. (Supervisor: Dr. Khalifeh Ashour).

The objective of the study was to examine faculty scientific productivity in Saudi universities, determine factors affecting such productivity, and then suggesting some measures to improve faculty scientific productivity among this population. Population of the study consisted of all faculty members in (5) Saudi universities in the academic year (2010-2011), totaling (5498). Sample of the study consisted of (552) faculty members. To achieve the objectives of the study, the researcher used two tools; a questionnaire consisted of (37) items to investigate the scientific productivity and factors affecting it. The second tool was an open- ended interview. The findings of the study showed that the amount of scientific productivity of faculty members in Saudi universities in the field of published studies in scientific Journals within the last five years came first, while the number of participation in scientific conferences came in the second rank. Meanwhile, the number of patents registered by the faculty member in his major came in the last rank.

Results of the study indicated that faculty scientific productivity in Saudi universities was low. Significant differences were found in the reality of faculty scientific productivity, in favor of faculty in King Saoud

University and Dammam University, compared to faculty in Teebah University. Significant differences were found in the reality of faculty scientific productivity, in favor of senior academic ranks, while no significant differences were found in the reality of faculty scientific productivity due to type of college. Results indicated that several factors affect the scientific productivity of faculty in Saudi universities. Positive university factors (motivational) ranked first, then negative university factors (hindering factors), and finally personal positive factors, and al had a high influential levels on the scientific productivity of faculty in Saudi universities. No significant differences were found in the factor affecting faculty scientific productivity in Saudi universities due to study variables. Faculty suggested some measure to develop scientific productivity; these include mainly: facilitating the participation in conferences and seminars, launching integrative and future projects able to meet the training needs of faculty members, and allocating some funds for financing these projects.

Key words:

Scientific productivity, Faculty members, Saudi Universities.